صوت النساء

للمرأة الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة في المجتمع... .

وثيقة حقوق المرأة باب الحقوق الجنائية رقم ٧

15 April NO 318
١٥ نيسان العدد ٣١٨

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2010

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

القرار الاسرائيلي 1650

آلاف العائلات يتهددها التهجير والشتات

رام الله: خاص بصوت النساء

من خلال عملها في مؤسسة دولية عاملة في فلسطين تعرفت «كنانه رضوان»، على زوجها الذي كان يعمل في نفس المؤسسة في فرع رام الله، وفي العام ٢٠٠٠ وصلت إلى الضفة الغربية بتصريح للزواج، وانتقلت للعيش مع زوجها في مدينته.

وعلى مدار السنوات الماضية، أسست «كنانه» أسرة، ورزقت بثلاثة أطفال، وكانت تقوم بزيارة أهلها من فترة إلى أخرى للتواصل معهم، تقول: «رغم البعد عن أهلي وانتقالي للسكن في رام الله، إلا أننا كنا نعيش حياة مستقرة، ولكن هذا القرار قلب حياتنا وبعثر أفكارنا، وخلق رعباً كبيراً لنا».

كنانة تخشى من تطبيق القرار الإسرائيلي، الذي أعلن عنه قبل أيام بتهجير من هم من غير سكان الضفة إلى مناطقهم الأصلية، الأمر الذي يعني بعدها عن زوجها، وربما عن أبنائها الثلاثة الذين ولدوا في الضفة.

لنا حرية العيش أينما نشاء

تقول كنانة: «أنا استبعد تنفيذ هذا القرار في المرحلة الحالية، إلا أن القرار مخيف للغاية، فليس من حق أي أحد أن يحدد لنا أين نسكن في وطننا، فهذه حرية شخصية، وليس من حق إسرائيل تحديد نطاق عيشنا».

وتعتبر كنانة أن من حقها أن ترى أهلها في غزة، الذين حرمت من رؤيتهم خلال الفترة الأخيرة، بسبب عدم وجود التصاريح اللازمة من الاحتلال ومنعها من ذلك، ولكن ليس

يتبع صفحـــ12ـــة

صوتنا

هويتنا قراراً

القرار الإسرائيلي الذي يستهدف إبعاد ٧٠ ألف فلسطيني من الأراضي الفلسطينية، ما هو إلا واحد من القرارات التي تعبر عن السياسة الإحلالية الإسرائيلية، التي تتمثل بتفريغ الأرض من سكانها الفلسطينيين، والحلول مكانهم. وما يحدث في القدس من هدم لبيوت الفلسطسينيين وتوسيع الاستيطان، وما حدث، وما زال يحدث في غزة من عدوان وحصار، يأتي ضمن هذا السياق، ويجعل إمكانية الوصول إلى حل عادل، مسألة غاية في الصعوبة في الفترة القريبة القادمة.

حجة الأمن هي الحجة التي تستخدمها إسرائيل للقيام بكافة أنواع الإنتهاكات ضد المواطن الفلسطيني، كان رجلاً، إمرأة، شيخاً أو طفلاً. الأمن الإسرائيلي هو المنطقة الحرام، التي تجعل المجتمع الدولي يقف ضعيفاً أمامها، ولذلك صاغ الإحتلال خطاب مشروعه الإحلالي بغطاء الأمن ومكافحة «الإرهاب». ومن يتابع الأحداث، يدرك أن الأمن الفلسطيني هو المُغَيَّب في الواقع، والحق الإنساني للفلسطيني غير معترف به عملياً.

بعد فصل غزة عن الضفة جغرافياً وسياسياً، والتعامل معها ضمن القرار الإسرائيلي الجديد، يتضح ما المقصود من هذا القرار وهو تفسيخ الهوية الفلسطينية، وتفسيخ الأسرة الفلسطينية، بحيث تضطر الأسرة إلى الهجرة.

كل السياسات الإسرائيلية الخاصة بالفلسطينيين، تستهدف جعل حياتهم مستحيلة: الوقوف على الحواجز، الإنتظار خلف البوابات الحديدية، الإعتقال والأسر، الحصار والحرمان من الحاجات الأساسية، مصادرة أراضي الفلسطينين وهدم منازلهم، منعهم من العمل في أراضيهم الزراعية، حرمانهم من مصادرهم المائية، ومنع تطور اقتصاد مستقل.

الوحدة الوطنية تشكل مطلباً بل شرطاً ضرورياً لِلَمِّ الهوية الفلسطينية، التي ما فتئت سسياسة الإحتلال تعمل على تجزئتها. لتكن يافطتنا فلسطينيتنا المهددة، فهي الجامعة لكل الإختلافات والكفيلة بتذويبها.

وإذا كان رئيس الوزراء رفع شعار المقاومة الشعبية، فإن هذا الشعار يجب أن يترجم عملياً بوحدة الشعب ومقاومته كشعب واحد، له مستقبل واحد، وهوية واحدة يحددها هو، وليس القرارات الإسرائيلية.

طاقم شؤون المرأة

٣٦ أسيرة: ثمان أمهات و خمس يواجهن حكما "بالمؤبد"

خاص - صوت النساء

في الثاني من حزيران في العام ٢٠٠٢، دق باب عائلة الجيوسي غريب، كانت قوات كبيرة من الجيش تبحث عن صبية، لم يكن عمرها قد تعدى ٢١ عاماً خطفوها من حضن والدها بعيداً، لتواجه سجناً يمتد لسنوات عمرها الطويلة ويزيد. تقول والدة الأسيرة دعاء الجيوسي: «دعاء ابنتي الوحيدة، كنت أخشى عليها من «الهوى الطاير»، قدمت لها كل ما استطيع وأكثر، كنت لا أصدق نفسي من الفرحة وأنا أراها تكبر أمامي شيئاً فشيئاً، حتى أصبحت عروس، انتظر بلهفة اللحظة التي أفرح بها، ولكن الاحتلال سرق تعب عمري وفرحتي باعتقال دعاء». وتشير الوالدة التي أصيبت بأمراض عدة بعيد غياب ابنتها عنها: «كيف أعيش وابنتي الوحيدة تعيش حياة العدم في السجون، فلا رعاية صحية ولا أكل ولا زيارات ولا كانتين، أنها بين يدي سجانين كيف سيطمئن قلبي عليها». دعاء تلقت حكماً قاسياً، فكانت من بين خمس أسيرات يواجهن حكماً بالمؤبد، «السجن المؤبد ٣ مرات و ٣٢ عاماً»، إلى جانب قاهرة السعدي، أحلام التميمي، آمنه منى وسناء شحادة. اعتادت دعاء أن تخفي عن والدتها ما تعيشه من معاناة، إلا أن معاناتها، التي تمثل معاناة الأسيرات كافة، لم يكن من الممكن أن تخفى، فهي الوحيدة التي تواجه حكماً عالياً وظروف سجن سيئة، فالأسيرات الفلسطينيات بشكل عام يواجهن نفس الظروف من السجن والحرمان والمعاملة السيئة والإهمال الصحي.

تعذيب جسدي ونفسي

تقول الأسيرة المحررة ليلى البخاري ٣٣ عاماً: «معاناة الأسيرة تبدأ من لحظة الإعتقال وحتى يوم الإفراج عنها، كل مراحل الإعتقال معاناة، ولا يمكن أن يمر يوماً دون أن يمارس السجان علينا شتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي أيضاً». وتستذكر البخاري يوم اعتقالها قائلة: «اعتقلت من منزلي في المدينة، ونقلوني إلى معسكر حواره القريب، بقيت هناك ١١ يوماً أنام على البوابة في الخارج، ولا يسمحون لي دخول الحمام إلا مرة صباحاً، وكنت كل يوم أتلقى صنوف التعذيب والإهانة من الجنود والمستوطنين، الذين كانوا يأتون فقط لإهانتي».

وتتابع البخاري وهي من مدينة نابلس: «في إحدى المرات تعرضت للضرب الشديد، حتى أني أصبت بكسور في وجهي وجسمي، وطوال فترة التحقيق كنت معصبة العينيين ومقيدة بالكامل».

وبعد فترة التحقيق نقلت ليلى إلى سجن الرملة، مع حكم بالسجن تسع سنوات، قضت منها ٧ سنوات وثلاثة أشهر، تقول: «الحياة داخل السجن صعبة للغاية، فلا تدفئة ولا غذاء ولا أسرة للنوم ولا زيارات».

وتشير البخاري أنها تعرضت لحرمانها من الزيارات لفترة تجاوزت الخمس سنوات: «لم أر أهلي خلال الخمس سنوات الأولى من سجني، حيث كنت ممنوعة من الزيارة بالكامل، كانوا يطمئنون علي وأطمئن عليهم من خلال أهالي الأسيرات في الزيارة».

إلى جانب الإهمال الصحي، تعاني الأسيرات من سوء التدفئة والوجبات الغذائية المقدمة لهن من قبل إدارة السجن، حيث تقوم الأسيرات في معظم الأوقات برمي هذه الوجبات، أو إعادة تصنيعها ليتمكن من استخدامها، وفي الأغلب تعتمد الأسيرة على الكانتين بشكل كامل، الأمر الذي يضيف على عاتق أسرتها أعباء مالية اكبر.

الأسيرات في أرقام

وبالرغم من تدني نسبة الأسيرات بالنسبة لعدد الأسرى الفلسطينيين، التي شكلت ١٠٪ فقط، إلا أن معاناتهن كانت تفوق معاناة الأسرى، وتحديداً قدرتهن على التحمل في ظل عدم مراعاة السجان لجنسهن.

وبحسب أخر إحصائية لعدد الأسيرات في سجون الاحتلال، التي أعدتها مؤسسة مانديلا لرعاية الأسرى، فإن ٣٦ أسيرة لا زلن يقبعن في سجون الاحتلال، من بينهن خمس أسيرات يواجهن حكماً بالسجن المؤبد مدى الحياة.

وتقبع الأسيرات بحسب محامية المؤسسة بثينه دقماق، في ثلاث سجون الأول سجن الدامون حيث تحتجز ١٣ أسيرة، سجن هشارون وتقبع فيه ٢٢ أسيرة، في حين تحتجز أسيرة واحدة في عزل نفيترتسيا، وهي الأسيرة وفاء البس من قطاع غزة. ومن بين الأسيرات يوجد تسع أسيرات متزوجات، ثمانية منهن أمهات، في حين توزعت الحالات الشخصية لبقية الأسيرات، ما بين مطلقة وعزباء ومخطوبة. تتراوح أحكام بقية الأسيرات ما بين ٢٥ عاماً وحتى ٣ سنوات، في حين أن ثلاثة منهم يقضين حكماً إدارياً دون تقديم للمحاكمة، وهن منتهى الطويل، رجاء الغول، هناء الشلبي، في حين أن سبع أسيرات لا يزلن موقوفات دون محاكمة.

الأسيرات الفلسطينيات يحولن تجربة اعتقالهن لقصص نجاح وتحدي

رام الله: عزيزة نوفل

عندما خرجت براءة ملكي ذات ال ١٥ ربيعاً من السجن، لم تكن تعرف بالضبط ما الذي ستقوم به بعد عام من الاعتقال في سجون الاحتلال، خيارات متعددة وغير واضحة، كما تقول، والأهم من ذلك لم تكن تثق أنها ستستطيع أن تكمل الطريق.

تقول: «تجربة الاعتقال ليست سهلة، خلال السجن رأيت ما لم أكن يوماً أتخيله في حياتي، كل شئ مختلف ومخيف، وخاصة في فترة التحقيق، وحين الإفراج عني بدا كل شئ مربك لي، ووجدت نفسي غريبة عن مكاني الأصلي».

براءة من مخيم الجلزون للاجئين القريب من رام الله، طالبة في الصف التاسع الأساسي، كانت قد اعتقلت ولم تكن أكملت ١٤ عاماً من عمرها، على حاجز قلنديا القريب من رام الله، وحكمت بالسجن عاماً واحداً قضته في سجن الرملة.

ورغم هذا الإرباك، استطاعت براءة بعد ستة أشهر من الإفراج عنها في تشرين أول الماضي، أن تمضي قدماً، محاولة أن تحول خوفها إلى نجاح، متسلحة بتجربة فريدة جداً: «بعد فترة من الإفراج عني، كان لا بد من التحرك لإكمال حياتي بتميز أكبر، فلم يعد شيئاً بالنسبة لي كما كان، وسنة الاعتقال كانت نقطة التحول في شخصيتي».

براءة عادت إلى المدرسة، ورغم إصرار إدارة المدرسة أن تعيد نفس الصف الذي كانت تدرس فيه قبل الاعتقال، وحرمانها من الالتحاق بزميلاتها، إلا أنها عزمت على المضي قدماً: «حاولت كثيراً إقناع إدارة المدرسة أن أكمل مع صديقاتي، اللواتي كن قد اكلمن صفهن التاسع، وانتقلن إلى الصف العاشر، ولكني لم أنجح، وللحظة شعرت بيأس واحباط شديدين، إلا أنني عدت من جديد والتحقت بالمدرسة، لأصل إلى هدفي الذي تبلور في السجن».

براءة تحلم أن تنهي دراستها الجامعية في مجال الصحافة والإعلام، لتستطيع أن تنقل كل ما رأته وعاشته إلى العالم، ليرى ويسمع، فلا تزال الكثير من الحكايات التي لم تسمع، والقصص التي تستحق أن تكتب وتنشر.

وتتابع براءة: «لم أكن أفكر بهذه الطريقة من قبل، الآن أشعر أنني كبرت كثيراً، وأنني بعمر الأسيرات اللواتي تركتهن خلفي، وخاصة الأمهات منهن، فقد عشت معاناتهن واندمجت معها، حتى أصبحت أشعر أنني تجاوزت الثلاثين من عمري».

ولا تخفي براءة بعض المضايقات التي تعرضت لها بعد الإفراج عنها، وخاصة فيما يتعلق بنظرة المجتمع للأسيرة وسؤاله الدائم عما حصل معها، خاصة كونها كانت صغيرة في السن: «إلى الآن المجتمع الفلسطيني لا يتقبل كون الفتاه معتقلة سابقة، ويواجهونني بالأسئلة الدائمة، عما إذا اعتدى علي في السجن، إلا أنني والحمد لله وبدعم من أهلي استطعت تجاوز هذه المرحلة، وأطمح في أن أثبت لكل من حولي، أن تجربة الأسر تجربة تخلق الإنسان من جديد ولا تهدمه».

ثقافة الاعتقال لا تكفي

ولا تختلف تجربة براءة رغم تواضعها، عن تجارب الأسيرات السابقات، خاصة اؤلئك اللواتي اعتقلن قبل الإنتفاضة، فتجربة السجن كانت معاناة وصقل للشخصية في ذات الوقت، كما تقول الأسيرة المحررة «رولا أبو دحو» من رام الله، والتي اعتقلت في العام ١٩٨٨ وقضت في سجون الاحتلال فترة تسع سنوات متواصلة.

وترى أبو دحو أن تجربة الاعتقال الغنية، بدون التسلح بسلاح التعليم والدعم من المجتمع والعائلة، لا تكفي لتحقق الأسيرة نجاحات مهنية في حياتها العامة، ونضيف: «كنت محظوظة كوني وجدت عائلة تفهمتني ودعمتني بقوة، وأصدقاء وظروف مادية جيدة، وكل ذلك بجانب رغبتي في إكمال حياتي الجامعية التي انقطعت عنها». وكانت الأسيرة أبو دحو قد اعتقلت وهي في سنتها الثالثة في الجامعة، واستطاعت أن تعود من جديد لتكمل دراسة البكالوريوس، وتنهي فيما بعد دراسة الماجستير، وتعمل في جامعة بيرزيت محاضرة في قضايا المرأة، وتحقق نجاحات في مجال البحث العلمي.

وتشير أبو دحو، إلى أن الأسيرة بحاجة لدعم وعزيمة كبيرة، لتجاوز نظرة المجتمع لها، التي لا زالت لا تتقبل الأسيرة المحررة كما يجب.

ولا تخفي أبو دحو، رغم تقدمها في مجال التعليم والتدريس، ما أضاف لها السجن من إغناء لثقافتها وتفكيرها وقدرتها على النقاش والتحليل، خاصة فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية التي تخصصت بها، فكما تؤكد فإن وسيلة النجاح كانت التعليم، الا ان تجربة الاعتقال أثرت في إثراء وظيفتها المهنية وإغنائها.

لا مجال للهزيمة

الأسيرة المحررة «عبير ندى»، كانت قد اعتقلت خلال دراستها لصف الثانوية العامة، وقضت في السجن عامين وثمانية أشهر، استطاعت رغم منع إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، أن تجتاز امتحانات الثانوية العامة بنجاح.

تقول عبير: «اعتقلت في شهر آذار، وكانت الامتحانات النهائية بعد ثلاث أشهر فقط، حاولت استصدار تصريح لأداء الامتحانات من الإدارة، ألا أنها رفضت ذلك خلال عامين متتاليين، وفي العام الثالث وقبل الإفراج عني، استطعت أن أقدم الامتحانات والنجاح».

وتشير عبير إلى أنها ورغم ظروف الإفراج عنها السيئة، حيث كانت والدتها قد توفيت قبل ذلك بشهرين، إلا أنها أصرت على إكمال مسيرتها التعليمية، حيث تدرس الخدمة الاجتماعية الآن في الجامعة المفتوحة.

وبحسب عبير فإن تجربة الإعتقال، كان لها أكبر الأثر في إصرارها على النجاح: «السجن يربي الشخصيات ويصقلها، بحيث يمكن الأسيرة أن تتحدى كل الظروف لتجاوز الصعاب التي تواجها، يمكن لو كنت خارج السجن لانكسرت من أي تجربة سيئة، ولكن في الاعتقال ممنوع على الأسيرة الاستسلام».

ولا تنكر عبير نظرة المجتمع للأسيرة، وعدم تقبله كما يجب، فلا يزال هناك من ينظر للأسيرة المحررة نظرة الشك والرفض، إلى جانب «الدعم الرسمي المعدوم»، على عكس الوعود التي تحصل عليها الأسيرة لحظة الإفراج عنها.

الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال

فصول من الألم والمعاناة وافتقار لأدنى شروط الحياة

غزة – حسن دوحان

يعيش ما يزيد عن ٣٠٠ طفل فلسطيني معاناة قاسية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، التي تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة الأساسية، إضافة إلى تعرضهم للقمع والإرهاب والعزل في زنازين انفرادية، وحرمانهم من زيارة ذويهم وعدم تقديم العلاج اللازم لهم.

ورغم التحذير الدولي المتكرر لإسرائيل لوقف انتهاكاتها بحق الأطفال، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يرفض تلك الإتفاقيات، ويتعامل معها باستهتار واستخفاف، مما جعل الطفل الفلسطيني هدفاً لانتهاكاته وتجاوزاته.

ويفيد مدير دائرة الإعلام في نادي الأسير الفلسطيني «صلاح عواد»، بأن سلطات الاحتلال اعتقلت ما يزيد عن ثمانية آلاف طفل منذ انتفاضة الأقصى، ولا تزال تحتجز (٣٣٨) منهم في سجونها، موزعين على سجون: عوفر، النقب، المسكوبية، موراينيوم، عوفر، عسقلان ومجدو. إضافة إلى العديد من مراكز التحقيق والتوقيف الإسرائيلية، منهم ٤١ أسيراً أعمارهم أقل من ستة عشر عاماً، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي يبلغ ٧٣٠٠ أسير.

أطفال ولدوا في السجون

ومن بين الأطفال الأسرى، أربعة أطفال مواليد خرجوا من السجون الإسرائيلية بعد عامين ونصف، وهم الطفل يوسف الزق الذي أنجبته والدته الأسيرة فاطمة الزق في الثامن عشر من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٨، والطفل وائل طه الذي أنجبته الأسيرة ميرفت طه (٢١ عاماً) بتاريخ ٨ شباط ٢٠٠٣، والطفل نور رأى نور الحياة في عتمة الزنازين عندما أنجبته والدته منال ناجي محمود غانم (٣٢ عاماً) بتاريخ ١٠-١٠-٢٠٠٣، وانفصل عنها بعد أن بلغ العامين ونيف من عمره، وكذلك الحال للطفل الأسير براء صبيح الذي أنجبته الأسيرة الثالثة هي سمر إبراهيم صبيح (٢٢ عاماً) في الثلاثين من نيسان عام ٢٠٠٦.

ويعاني الأسرى الأطفال من شتى أساليب القمع والتعذيب على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وذكر أحد الأطفال المحررين البالغ من العمر (١٧ عاماً) أصناف التعذيب التي يتعرض لها الأسير على أيدي الجلادين الإسرائيليين، قائلاً: "أجبروني على خلع ملابسي وشبحوني في الصقيع وتحت المطر الغزير، واعتدوا علي بالضرب المبرح، وقيدوا رجلي بالسلاسل الحديدية وربطوهما على قطعة من الخشب وقاموا بجلدي على رجلي".

وتابع: "بعد هذا التعذيب أدخلوني إلى غرفة التحقيق في "قدوميم"، ثم إلى تحقيق الجلمة، وزادوا الضرب علي بقوة وليومين متواصلين دون شفقة أو رحمة، حتى بدأت الدماء تسيل من رأسي وقدمي، كما تم تهديدي باعتقال والدي وأشقائي وكل من له صلة قرابة بي".

وهذا الفتى أحمد رضوان (١٥ عاماً) اعتقلته قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال مداهمتها بلدة عزون، وتعرض لشتى ألوان العذاب والقمع من ضرب وشبح وغير ذلك.

ويعاني الأسرى الأطفال من تفشي الأمراض وانتشار الحشرات والإهمال الطبي من قبل إدارة السجون الإسرائيلية، حيث يوجد بين الأطفال الأسرى نحو خمسين طفلاً مرضى ويعانون أمراض مختلفة ومحرومون من الرعاية الصحية والعلاج، ومن أهم العوامل التي تساعد على انتشار الأمراض قلة النظافة، وانتشار الحشرات في الأقسام والسجون التي يحتجز بها الأطفال.

وذكر الأسير السابق والباحث المختص بشؤون الأسرى عبد الناصر عوني فروانة بأن نحو (٢٠٠ طفل قاصر) تعرضوا للإعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة، وأنه لا يزال منهم (٣٣٨) طفلاً يقبعون في سجون الاحتلال، بعضهم لا يتجاوز الثانية عشر من عمره.

وأكد فروانة بأن استهداف اعتقال الأطفال الفلسطينيين، إنما هو جزء أساسي من استهداف الأطفال الفلسطينيين عامة، وقمعهم وردعهم وتحطيم معنوياتهم وسلب طفولتهم.

انقطاع عن مقاعد الدراسة

وبسبب الاعتقال، انقطع مئات الأطفال الفلسطينيين عن الدراسة، ومستقبلهم بات مهدد بالضياع، خاصة وأن مئات الأسرى القابعين في السجون الإسرائيلية الآن، كانوا قد اعتقلوا وهم أطفال، ليكملوا سنوات طفولتهم في السجون، ومنهم من أمضى في السجن سنوات طوال من عمره، تفوق ما أمضاه من سنوات قبل الإعتقال.

ويشير مدير دائرة الإعلام في نادي الأسير الفلسطيني «صلاح عواد»، أن مستقبل الأسرى الأطفال مهدد، فقوات الاحتلال لا تسمح لهم بإكمال دراستهم، إضافة إلى قيامها بإصدار أحكام كبيرة وجائرة بحقهم، وفي أحيان كثيرة يوضعون بجانب السجناء الجنائيين، الذين اعتدوا عليهم مراراً بالضرب بأدوات حادة.

وتضرب سلطات الاحتلال الإتفاقيات والمواثيق الدولية بعرض الحائط، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الأطفال، فلا يمر يوم واحد إلا وتعتقل خلاله عدد من الأطفال، وتقوم بممارسة شتى أشكال القمع والتنكيل والإهانة بحقهم، وتنتزع الإعترافات منهم بالقوة وتحت التهديد والضغط الجسدي والنفسي، الذي لا يحتمله الأطفال، وكثيراً ما تكون اعترافاتهم كاذبة وغير دقيقة.

يقول الأسير السابق والباحث المختص بشؤون الأسرى عبد الناصر عوني فروانة: «تعتمد سلطات الإحتلال هذه الإعترافات كمستندات إدانة لهم، وعلى ضوئها تصدر المحاكم العسكرية أحكامها الجائرة ضدهم وفقاً لقوانين الإحتلال الظالمة، تصل لفترات وسنوات طويلة، بل وفي بعض الأحيان تصل للسجن المؤبد، ويتم التعامل معهم كبالغين بخلاف القانون الدولي، الذي يتيح اعتقال الأطفال كملاذ أخير، ويُلزم على أن يكون لأقصر فترة ممكنة، ويضيف:»يتعرض الأسرى الأطفال إلى التعذيب ومحاكمات جائرة، ومعاملة لا إنسانية، وحقوقهم الأساسية تنتهك وتُسلب، بما يخالف قواعد القانون الدولي وإتفاقية الطفل».

استغلال وإجبار

ولم تقف معاناة الأسرى الأطفال عند هذا الحد، ففي رسالة وصلت إلى جمعية الأسرى والمحررين «حسام» مؤخراً من الأسرى، أكدوا خلالها أن إدارة السجون الإسرائيلية تعمل على استغلالهم من خلال إجبارهم على ممارسة أعمال «السخرة»، وإجبارهم على العمل لمدة ثماني ساعات لقاء حصولهم على بضعة شواقل يومياً.

ولم تقتصر معاناة الأسرى الأطفال على أداء العمل وقلة الطعام، حيث يجبرهم السجانون على النوم فوق أسرة من الباطون الجاهز، حيث تخصص أربعة أسرة في كل غرفة، وتقدم للأسير فرشة بسمك (٥)سنتمترات تقريباً، بل وتتخذ سلطات الاحتلال من الأطفال مورداً للدخل، من خلال استمرار سياسة فرض الغرامات المالية الجائرة والباهظة على الأطفال الأسرى، فلا يكاد يخلو حكم إلا برفقه غرامة مالية قد تصل إلى ١٠ آلاف شيكل.

الاستغلال الجنسى للأطفال.. هل من حل؟

د. عبير بدران

«في الشارع كل العيال بتشرب، وتشد كُلّه علشان نعرف ننام بالليل ومنحسش بالبرد، وتلاقي البنات والشباب بيناموا جنب بعض، وبيحصل كل حاجة وده بيتم برضانا. لكن ممكن شباب من حته تانية يتكاترو عليك وياخدوك بالعافية ويكونوا اتنين/ تلاتة، وده حصل معايا كثير. بيكونوا شاربين ومش شايفين قدامهم، ويفتحوا عليّ المطاوى وياخدوني بالعافية. فيه ناس خلتني أنقل لهم مخدرات أنا وزمايلي في الشارع، واستغلونا علشان البوليس مش هيشك فينا، وعلشان كمان لو اتمسكنا، عادي. واشتغلت معاهم، واللي كان بيرفض يشتغل معاهم مننا كانوا بيعوروه ويؤذوه، يعني البنت بتتخزن[1] والواد بيفرجوا عليه الكل. وأنا خفت منهم وسمعت كلامهم، لغاية ما جت الشرطة مسكتني وقالولي يا سالي قوليلنا مين اللى مسرحك، واتعاونى معانا علشان نمسكهم، وسمعت كلام الشرطة وقلت عليهم، ومسكوا منهم اثنين، والباقي لما عرفوا قرروا ينتقموا مني ويقتلوني، خفت وجيت سلمت نفسي فى مصر علشان حلفوا يموتوني».

تلك هي كلمات إحدى فتيات الشوارع، تعبر فيها عن تجربتها والاستغلال الذي تعرضت له. لم يعد خافياً معاناه العديد من الأطفال فى مصر من الاعتداءات الجنسية، كالتحرش الجنسي والاغتصاب وهتك العرض، سواء كانوا إناثاً أو ذكوراً، مع تزايد وبروز ظاهرة بيع الأطفال واستغلالهم كسلعة للتجارة، وتكوين شبكات إجرامية لخطف الأطفال وبيع أعضاؤهم البشرية.

تقوم أيضاً العديد من الأسر الفقيرة ببيع أطفالها الصغار من أجل توفير المأكل والمشرب لباقى أفراد الأسرة. كما برزت السياحة الجنسية للأطفال فى العالم، بعودة سوق النخاسة في ثوب زواج فتيات صغيرات من أجانب (عرب) لفترة محددة، وبالمخالفة لأبسط قواعد حقوق الطفلة. وتلك المخالفة تعد إتجاراً بالأطفال واستغلالاً لهم. كل هذه أمور تعكس غياب أدنى مفاهيم حقوق الأطفال، وسيادة ثقافة تتعامل مع الطفل على أنه وسيلة للتربح المادي عن طريق البيع أو الاستجداء به.

ويعد «الفقر هو السبب الرئيسى لاستغلال الأطفال جنسياً». فقد ثبت أن أغلب أسر الفتيات اللواتى تعرضن للاستغلال الجنسي، ليس لديهم مورد رزق ثابت أو مستقر. كما أن الغالبية العظمى من آباء وأمهات الفتيات أميون.

ومعروف كذلك أن الفتيات يبدأن العمل في سن مبكرة جداً (السادسة، والسابعة، والثامنة) كخادمات في البيوت، وبائعات للمناديل الورقية والآيات القرآنية فى الشارع. ولا يخفى على أحد الانتهاكات المتعددة التى تتعرض لها الفتيات صغيرات السن فى عملهن كخادمات، وإحتمالية تعرضهن لكافة أنواع الإعتداءات الجسدية والنفسية والجنسية، في سن يُحرم القانون العمل فيه وترك التعليم وبيت الأسرة. أما السلع التافهة التي تبيعها الفتيات، فهي مجرد يافطة تشير إلى كونهن فتيات شوارع، متواجدات في الشارع طوال الوقت، ومعرضات لكافة أنواع المخاطر والإنتهاكات. كما أشارت الدراسة (التي قمت بها) إلى أن ما يقارب ثلاثة أرباع الفتيات، قد تلقين في أسرهن معاملة سيئة، من ضرب وإهانة وكي وحرق وصعق بالكهرباء. تتعرض الفتيات كذلك للإغتصاب وهتك العرض من أحد أفراد الأسرة، كالأخ وزوج الأم والعم. ومن ثم فإن النسبة الغالبة من الفتيات قد تركن الأسرة بسبب العنف الأسرى والتعرض للإيذاء بكافه أشكاله.

وللأسف يساهم التشريع المصري في تزايد الظاهرة، فبدلاً من وضع آليات لمساندة هؤلاء الفتيات وحماية حقوقهن، يتم القبض عليهن دون سن العاشرة، ويتهمن بالتحريض على الفسق والدعارة، ويحكم بإيداعهن في مؤسسات القاصرات. ونحن نتساءل كيف تستطيع فتاة صغيرة، لم تصل بعد لسن البلوغ، أن تقوم بإغواء رجل وتحريضه على الفسق! ولماذا يُحكم عليها في جريمة ستلاحقها مدى الحياة! يتجاهل التشريع أن هؤلاء الفتيات ضحايا، ضحايا الأسر التي لم تحتضنهن وتمنحهن الأمان، بل كانت هى أول من اغتال براءتهن، وضحايا المجتمع الذي لم يستوعبهن ولم يقم بواجبه المبدئي في توفير حقوقهن كأطفال من (مسكن ومأكل وتعليم وصحة)، ولاحقاً في منحهن التأهيل من أجل العودة إلى المجتمع كأشخاص أسوياء منتجين.

وبالإضافة إلى موقف المشرع السلبي تجاه حقوق هؤلاء الفتيات، نجد المجتمع المصرى ينتهك حقوقهن، بالنبذ وبهيمنة الثقافة السائدة عن مسئولية المرأة الأخلاقية عن حماية شرفها، بصرف النظر عن الظروف التى أدت إلى قيامها بمثل هذه الممارسات. يُنظر إليهن كمنحرفات وساقطات، ويتركهن وحيدات في مواجهه ظلم القانون والمجتمع. وللأسف ستظل المشكلة قائمة، فالفتيات اللواتي وُصمن بالتحريض على الفسق والدعارة، وحُبسن في مؤسسات القاصرات، سوف يخرجن بعد إنتهاء فترة الإيداع، أو ببلوغ سن الثامنة عشر. وغالباً ما ستدفع ظروف الحياة القاسية بهن مرة أخرى إلى طريق الاستغلال والإنحراف، خاصة أنهن غير متعلمات أو مؤهلات لممارسة أى مهنة. المتغير الوحيد بعد عودتهن إلى الحياة، هو حبسهن في إحدى السجون العمومية، بدلاً عن إيداعهن مؤسسات القاصرات.

* المقال مستوحى من رسالة دكتوراة بعنوان «أثر المتغيرات البيئية الحديثة على جرائم الاستغلال الجنسى للأطفال وكيفية حمايتهم»، جامعة عين شمس ٢٠٠٨.

[1] التخزين يعنى حبس فتاة الشارع فى إحدى الأماكن المهجورة) منزل مهجور-قطعة فضاء خالية-شقة بعيدة عن العمران (لمدة تتراوح ما بين الأسبوع والعشرة أيام ،وفى هذه الفترة يتناول كافة أطفال الشوارع الذكور وأصدقاءهم إغتصابها وهتك عرضها .والغرض من التخزين قد يكون تاديبى للفتاة لعدم طاعتها الأوامر ،وقد يكون بهدف سيطرة القواد أو المستغل عليها ،لأنها تعلم أنه هو الذى يقوم بحمايتها من التعرض للتخزين مرة أخرى. وغالباً ما تعرضت أغلب فتيات الشوارع للتخزين.

ما بعد العذرية

نهاية الطيراوي

طلاق، اغتصاب، خيانة. كلمات تجسد مراحل عاشتها (ل.ح) من مدينة رام الله، بدأت قصتها في أسرة انتهت بعد أسبوع من ولادتها بورقة طلاق فصلت بين والديها، لتكبر وحيدة في بيت استغله وحش بشري في جسد زوج خالتها، منعها من أن تكون طفلة رغم صغر سنها، الذي لا يتجاوز ١٦ عاماً، بعد أن اغتصب طفولتها وعذريتها، وحولها في لحظات إلى امرأة تتحدى نفسها وألسنة أقاربها، خاصة خالتها التي كذبتها واتهمتها بأنها تريد سرقة زوجها منها بعد مراوغته.

لكن (ل) استجمعت قواها واتجهت إلى شرطة الضواحي لتحتمي بهم، وقدمت شكوى ضده ليبقى موقوفاً حتى الآن، ينتظر حكم اعتدائه على قاصر، وبعثت هي إلى مركز رعاية الفتيات في بيت لحم، وهربت منه لسوء المعاملة والإهمال، فلم تجد فيه البيت الحنون الذي يحتضنها وهي بأمس الحاجة لمن يسمعها ويفهمها، وخرجت منه بصديقة (س) اعتبرتها أعز صديقاتها، لأنها شاركتها همها بعد أن تشابهت مصيبتاهما.

لكن عودتها إلى منزلها الذي تعبقت جدرانه بالوحدة، والهروب من الماضي والخوف من المجهول، دفعها لتستجدي حباً قرع جرسه بمكالمة تليفونية في إحدى ساعات المساء، باحثة عن الاستقرار والأمان، اللذين حرمت من تذوقهما، متأملة عيشه مع شاب عمره ١٩ عاماً من جنين، طلب رقماً عشوائياً باحثاً عن التسلية، لكنها صدته وشتمته ثم أغلقت هاتفها ليعود لها بالاعتذار، ويطلب منها فتح صفحة جديدة، يتعاملان بها كأنهما أخوان، لكن حكم القدر واحتياجات البشر أنهت علاقتهما بعقد قران، تم بوجود والدها وشهود وعريسها الذي رفض أهله زواجه.

ولم تكن (ل) تعرف أنها تفتح في حياتها شرخاً جديداً، لمصيبة تجعل منها معلقة في أحبال زوجها، الذي يسكن معها في بيت والدتها، التي تصرف عليهما فواتير (كهرباء وماء وإيجار البيت)، لتعاون ابنتها التي تعمل منظفة في البيوت، لتعيل نفسها وزوجها العاطل عن العمل، الذي يرفض طلاقها، ويريدها معلقة يجعل منها دمية للعب والشتم والضرب، ويتذكرها فقط وقت الحاجة للدخان والمصاريف أو الرغبات الجنسية الأخرى، ولا يتردد بإلقاء الشتائم البذيئة عليها، ومعايرتها لأنه تزوجها بعد اغتصابها، بالرغم من مصارحتها له بكامل قصتها من البداية، في الوقت الذي يتلذذ فيه بخيانتها مع (س) التي اعتبرتها أعز صديقاتها، ما جعل الأمان في حياة (ل) سراباً حائراً بين أسرة مفككة، إلى زوج يذلها وصديقة تخونها.

وما بين القانون والواقع الاجتماعي والمنظور النفسي والحكم الديني، توجد حقيقة تعلو كل القيم، وهي أن جسد المرأة ليس مشاعاً، بل هو ملك لذاتها، ولا يحق لأحد أن ينتهكه دون إرادتها.

ومن الواقع الفلسطيني الذي تنتهك فيه الكرامة الإنسانية، وتسلب منه الحرية من جهات احتلالية، وتغتصب العذرية بأجساد وحشية، في ظل غياب الحماية القانونية، ينقصنا الوعي الكافي عن مفاهيم الاغتصاب وأسبابه وآثاره، وينقصنا إيصال الرسالة لمن يسند الضحايا ويرعى حق الإنسان في المحافظة على أغلى مايملك وهو جسده.

ومن جهتها تحدثت الأخصائية الاجتماعية منى المحتسب، عن تعريف الاغتصاب من المنظور الاجتماعي، بأنه الاعتداء على الشخص من دون إرادته بشرط الجماع، ومن علم النفس على أنه جرح الروح وإهانتها، وهذا ما يفرقه عن التحرش الجنسي، الذي يعرف على أنه سلوك يحدث إما بالملامسة أو الحركات أو النظرات، فهو اعتداء جنسي، لكن دون اتصال جنسي بين الشخصين.

وتكون أنواعه من الرجل للفتاة القاصر أو للمرأة، وهو الأكثر شيوعاً، أو اغتصاب الرجل لزوجته (مثلاً في حالة الطلاق أو الانفصال المؤقت، قد يقوم الرجل بإجبار زوجته على ممارسة الجنس)، أو اغتصاب الرجل للغلام (أي الشذوذ)، اغتصاب المرأة للمرأة، وهو ما يعرف بنموذج السحاقية، اغتصاب المرأة للرجل وتكون نادرة الحدوث.

وتكمن الأسباب الاجتماعية الرئيسية الدافعة للاغتصاب على اختلاف أنواعه، أولاً في شخصية المغتصب (مثلا قد يكون تعرض للاغتصاب، ما يحدث له رد فعل حيث يغتصب غيره)، أو معاناة من انفصام في الشخصية، أو انحراف، أو وجود شهوة جنسية، الرغبة في إيذاء الآخرين، أوعدم وجود توازن في الشخصية الذهنية (مثل عدم وجود تحكم من العقل).

وثانياً أسباب في الأسرة (مثل معاناته حرمان العطف من الأب أو الأم، نتيجة نشأته في أسرة مفككة، وبالتالي يواجه حالة الكبت والإهمال وعدم وجود وسيط داعم متفهم في الأسرة، أو عيشه في دور للأيتام ومعاناته من معاملة سيئة من قبل المسؤولين.

ويعود الاغتصاب على اختلاف أنواعه وأسبابه، بإحداث آثار على المغتصب، منها الاضطربات النفسية، التي تخلق منه شخصية عدوانية، وضعف في جهاز المناعة، بالإضافة لأمراض جسدية، وفشل في العلاقات الاجتماعية، والبرود الجنسي، عدم قبول الزواج، عدم الثقة والاكتئاب،عدم تقبل الصورة الذاتية (القرف من الجسد)، العزلة والانطواء، عدم الشعور بالحياة والشعور بالعجز.

وأشارت المحتسب إلى أنه يجب التعامل مع المغتصب أو المغتصبة بإرسالهما إلى أخصائية نفسية أواجتماعية، لتلقي العلاج النفسي، للقدرة على استيعاب ما حصل والتأقلم مع الحياة وقبول الدخول في حياة جديدة.

وأنهت المحتسب حديثها قائلة: «ما يزيد الأمور تعقيداً هو نظرة المجتمع للمرأة المغتصبة، فكيفما كان وضعها يضعفها ويلومها، وترافقها نظرات الحقد والرفض والكره والنبذ من المجتمع، (كمناداتها مش نظيفة ومش طاهرة وبضل اسمها إلي اغتصبوها، كأنه شرف المرأة مرتبط بالعذرية)، بينما ينظر للمغتصب الذكر بنظرة عطف ورحمة، والوقوف بجانبه ودعمه لاسترجاع حياته».

«لا يوجد إحصائية حقيقية حول موضوع الاغتصاب، وذلك لأن أغلب الجرائم تمارس بشكل غير مرئي، أي بعيداً عن عيون الناس، وبصاحبها التكتم من قبل الجاني أو المغتصب في كثير من الأحيان، وذلك خوفاً من عدم التصديق، أو الخوف الشخصي من العائلة أو المجتمع، بالإضافة لعدم تفهمهم من قبل الآخرين، ويكون الحل بنظرهم هو التستر». بهذه الجمل بدأ الأخصائي النفسي محمود سحويل حديثة عن الاغتصاب بشكل عام، ثم أضاف: «نحن كمهنيين نجمل أن الحالات التي تعالج نفسياً من الاغتصاب تقدر من ٢٠٪-٣٠٪من مجمل حالات الاغتصاب في فلسطين، وأشار إلى أن حالات الاغتصاب ازدادت في الآونة الأخيرة».

وحول أسباب الاغتصاب من الناحية النفسية، اعتبر سحويل أن الاغتصاب هو نتيجة عنف، ونوع من أنواع العنف أيضاً، يكون نتيجة في ظل الظروف السياسية التي يعانيها شعبنا الفلسطيني من قبل الاحتلال، سواء بتعذيب أو اعتقال أو الحرمان من ممارسة الحياة الطبيعية، ونتيجة الظروف الاقتصادية السيئة، كفقدان العمل وعدم توفر الدخل، ونتيجة الضغوط الاجتماعية ومنها الكبت والحرمان، أو التأثر بالقدوة الأب أو الأخ الذي يعاني من مشكلة بيولوجية تنتج سفاح القربى، والتي تتم في الغالب تحت التهديد بأشكاله، ومنها استغلال القاصرين أو الشخصيات التي تعاني من سهولة الانقياد، وتلاقي التستر من العائلة.

وأضاف سحويل: «قد يكون الاغتصاب من الرجل لزوجته، لعدم الرغبة في الجماع عند الزوجة (فمثلاً، الرجل الذي يمارس الجنس ويمارس العلاقة الزوجية مع زوجته دون رغبتها وتقبلها، هو يقوم باغتصابها، حيث يؤثر على نفسيتها، كونها لا تكون مهيئة نفسياً في بعض الأحيان، ولكن المفاهيم المغلوطة للمجتمع، تعتبر أن هذا حق للزوج، وفي هذه الحالة يكون الاغتصاب هو نوع من أنواع العنف ويسمى العنف الجنسي».

وتجمل العلامات النفسية التي تصاحب المغتصب بإحداث صدمة نفسية، وفقدان الثقة بالنفس، وإحداث توتر واكتئاب وقلة النوم والخوف من الأحداث المشابهة وتجنبها، وقد يسبب حدوث الاغتصاب إحداث رد فعل معاكسا، بحيث يمارس نفس الحادثة على غيره.

ويتم علاجه بالطريقة الروائية، أي سرد الأحداث كاملها بتفاصيل لإعادة ثقته بنفسه، ويتم في بعض الحالات إعطاؤه الأدوية اللازمة لتهدئته.

وحول حكم الاغتصاب في القانون الفلسطيني، تحدث المحامي النظامي احمد بشتاوي عن الباب السابع في الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، منها الفصل الأول (في الاعتداء على العرض).

المادة ٢٩٢ (عقوبة الاغتصاب): ١- من واقع بالإكراه أنثى (غير زوجة) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس سنوات على الأقل.

٢- ولا تنقص العقوبة عن سبع سنوات إذا كان المعتدى عليها لم تتم الخامسة عشرة من عمرها.

المادة ٢٩٣ (اغتصاب أنثى لا تستطيع المقاومة):يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من واقع أنثى (غير زوجة) لا تستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي، أو بسبب ما استعمل نحوها من ضروب الخداع.

المادة ٢٩٤ (عقوبة مواقعة أنثى دون سن الخامسة عشرة أو الثانية عشرة).

١- من واقع أنثى لم تتم الخامسة عشرة من عمرها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٢- ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات، إذا كانت المعتدى عليها لم تتم الثانية عشرة من عمرها.

المادة ٢٩٥ (عقوبة مواقعة أنثى بين سن ١٥ -١٨) من أحد الموكلين برعايتها.

١- إذا واقع أنثى أتمت الخامسة عشرة، ولم تتم الثامنة عشرة من عمرها أحد أصولها -شرعياً كان أو غير شرعي- أو زوج أمها أو زوج جدتها لأبيها، وكل من كان موكلاً بتربيتها، أو ملاحظتها عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٢- ويقضى بالعقوبة نفسها إذا كان الفاعل رجل دين، أو مدير مكتب أو عاملاً فيه، فارتكب الفعل مسيئاً استعمال السلطة أو التسهيلات التي يستمدها من هذه السلطة.

المادة ٢٩٦ (هتك العرض بالعنف أو التهديد).

١- كل من هتك بالعنف أو التهديد عرض إنسان، عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن أربع سنوات.

٢- ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات، إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة من عمره.

المادة ٢٩٧ (هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة):يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من هتك عرض إنسان لا يستطيع المقاومة بسبب عجز جسدي أو نقص نفسي، او بسبب ما استعمل نحوه من ضروب الخداع أو حمله على ارتكابه.

المادة ٢٩٨ (هتك عرض بدون عنف):١- كل من هتك بغير عنف أو تهديد عرض ولد - ذكراً أم أنثى - لم يتم الخامسة عشرة من عمره، أو حمله على ارتكاب فعل هتك العرض، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٢- ولا تنقص العقوبة عن خمس سنوات إذا كان الولد - ذكرا أم أنثى - لم يتم الثانية عشرة من عمره.

المادة ٢٩٩ (هتك عرض من أتم ١٥ ولم يتم ١٨): كل شخص من الموصوفين في المادة (٢٩٥) يهتك عرض شخص - ذكرا أم أنثى - أتم الخامسة عشرة، ولم يتم الثامنة عشرة من عمره، أو يحمله على ارتكاب فعل هتك عرض يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

ومهما تكررت حالات الاغتصاب واختلفت أسبابها وآثارها، وزادت عقوباتها، يبقى الاغتصاب كلمة تقشعر لسماعها الأبدان، لما تحمل هذه الكلمة من ظلم وقهر واعتداء.

الصحافية المشاغبة مجدولين تحظى بجائزة عالمية بتحقيق عن الاهمال الطبي في المشافي الفلسطينية

نابلس -عنان الناصر

بخطى ثابتة، تسير مجدولين حسونة، فقاموسها لا يحتوي على كلمة مستحيل، رغم أن خطواتها في مهنة المتاعب لا زالت كعابر سبيل في طريق طويل، إلا أنها كانت خطوات الإبداع والتألق، ووضع اللمسات والبصمات في مهنة صاحبة الجلالة.

مجدولين لا زالت طالبة على مقاعد الدراسة في قسم الصحافة في جامعة النجاح الوطنية، وتحديداً في عامها الأخير، وعلى أعتاب التخرج، آملة الحصول على درجة البكالوريوس بتفوق، حيث أنها الأولى على قسمها.

مجدولين تلك الصحافية الفتاة، أو كما أطلق عليها «الصحافية المشاغبة»، تخطت عقبات كثيرة كانت في السابق تقف أمام الفتاة خاصة الريفية، في مواصلة مشوارها التعليمي واختيار مهنة ينظر لها بحنكة بالغة عند الاهالي عموماً، ألا وهي مهنة وتخصص الصحافة.

ورغم أنها تنحدر من أسرة ريفية متواضعة، مكونة من ثمانية أفراد، لم تتوان ولم تتراجع، فكان هذا اختيارها ووافقها الأهل نزولاً عند رغبتها، التي كانت تضعها نصب عينيها منذ نعومة أظفارها، وتبلورت عندها مع دخولها مرحلة الثانوية العامة، رغم أنها درست الثانوية في الفرع العلمي.

انخرطت مجدولين في مجال الصحافة والإعلام في جامعة النجاح الوطنية، رغم حواجز وعراقيل المجتمع الريفي وحواجز الاحتلال، وتفوقت في دراستها منذ الفصل الأول ولا زالت.

قلمها بيدها وكاميرتها على كتفها معلقة، وجهاز الحاسوب رفيقها الدائم، وبعيداً عما تتطلع له بعض رفيقاتها وزميلاتها، فهي تصبو إلى غد مشرق مفعم بالأمل والتجدد والعطاء، لا ما تحلم به بعض صديقاتها بعريس مزركش يخطف الأنظار، أو بيت جميل وسيارة ووظيفة تنالها بسهولة، وتجلس على كرسيها خلف مكتب دون أن تبحث عن الحقيقة، التي مهما غابت أو غيبت طفت على السطح من جديد، وخاصة في وضعنا الصعب والمرير.

مجدولين تطوعت وعملت في هذه المهنة من خلال الفرصة التي أتاحتها لها جريدة صوت الشباب الفلسطيني، فلم تبخل عليها بانتاجاتها وكتاباتها، وكذلك عملت في راديو سما المحلي مقدمة للأخبار، وراسلت ولا زالت شبكة إخباريات، وتجلت لها الفرصة عندما شاركت في مسابقة مؤسسة تومسون فاونديشن البريطانية، التي تمولها الخارجية البريطانية، حول أفضل تحقيق صحافي متقصي لفئة الشباب العرب، وكانت هذه الفرصة والمشاركة بناء على إتفاقية ما بين قسم الصحافة في جامعة النجاح، والمؤسسة البريطانية، وقد تم اختيار الطلبة المشاركين حسب المعدل التراكمي وعدد الساعات المجتازة ولم يكن عشوائياً.

وخضع الجميع كما تقول مجدولين، والذين يقارب عددهم زهاء ثلاثين طالباً وطالبةً من قسم الصحافة، لدورة مكثفة مدتها أسبوع في مجال التحقيق الصحافي والتقصي، الأمر الذي ساهم في تعزيز قدرتها على المضي قدماً باختيار الموضوع وبدء العمل.

وهنا كان التحدي بالنسبة لمجدولين، ففي اختيار الموضوع كانت المعركة الحاسمة، فليس من السهل أن تخوض تنافساً عالمياً بموضوع عادي، بل آثرت اختيار تحقيق، البحث فيه يعد ضرباً من الخيال في واقعنا الفلسطيني المرير، حيث أن التطرق لمثل هذه المواضيع يمكن أن يلحق الأذى بصاحبه في بعض الأحيان.

مع ذلك اختارت العمل في تحقيق ليس بالجديد بالنسبة لها، وهو تحقيق سبق وأن قدمته لمساق تحرير صحافي حول الإهمال الطبي في المستشفيات الفلسطينية، فعملت على تجديده كلياً وتطويره وتعديله، والقيام بجولة جديدة من التقصي والبحث والتحري وإجراء المقابلات.

ومضت مجدولين خطواتها في التقصي والبحث، رغم بعض التخوفات التي راودتها، بسبب صعوبات جمع البيانات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم تعاطي بعض الأهالي، ورفض الأطباء، والتنصل من الوقوع في الأخطاء، ودفاعهم عن بعضهم البعض، وغير ذلك من مواضيع ذات صلة في تفاصيل هذا التحقيق، ما زاد من إصرارها على المضي قدماً في هذا التحقيق.

لم تكتف بذلك، وإنما قامت بزيارات ميدانية للعديد من المستشفيات، وأجرت لقاءات مع أطباء ومرضى وقعت بحقهم أخطاء طبية، وكذلك محامين، وتقدمت بتحقيقها لخوض المنافسة، وهي واثقة بأنه على مستوى متقدم.

وبناء على ذلك توقعت مجدولين الفوز، لأن الإهمال الطبي في المستشفيات الفلسطينية موضوع كبير، وليس بالسهل، وجوانب الحديث فيه متشعبة، لذا فإن اختيار هذا الموضوع للتحقيق تطلب منها كما تقول، التقصي والبحث المعمق، وعقد لقاءات اعتبرها بعض زملائها صعبة، على طالبة لم تمض طويلاً في طريق مهنة المتاعب.

عند ظهور نتيجة المسابقة، وعلى عكس البعض، لم تفرح مجدولين كثيراً عند الإعلان عن فوزها بمسابقة أفضل تحقيق متقصي لفئة الشباب العرب، وذلك لأنها كانت تمر بظروف صعبة ألمت بها نتيجة مرض والدها، وسافرت إلى عمان حيث التكريم، وهي بحالة نفسية صعبة، ومنحت هناك الشهادة الخاصة بهذه المسابقة، ووعدت بحفل خاص لتكريمها في جامعة النجاح الوطنية.

مجدولين حظيت بحفل تكريم لم يحظ به كثيرون، حيث أقيم لها حفل منقطع النظير في جامعة النجاح الوطنية، بمشاركة رئيس الجامعة الدكتور رامي الحمد الله، ووفد بريطاني رفيع المستوى، ضم المتحدث الاقليمي باسم الحكومة البريطانية، والقنصل البريطاني العام، ووفد من القنصلية وأعضاء الهيئة التدريسية وزملاءها الطلبة.

وتروي مجدولين أنه ورغم هذا الفوز وهذا التكريم، فإن هنالك بالنسبة لها غصة، نظراً لعدم مشاركة والدها فرحتها بسبب مرضه، إضافة لتقصير وسائل الإعلام بحقها، من خلال عدم تعاطيها مع تغطية هذا الحدث بالشكل المناسب، باستثناء إذاعة صوت النجاح التي غطت كافة هذه الفعاليات.

وأعربت مجدولين عن أملها، في أن تعمل وسائل الإعلام على تغطية هذه الفعاليات بشكل أكبر، وأن تبرز النجاح الفلسطيني دائماً، لأن من شأن ذلك أن يشكل رافعة بالنسبة للعاملين في هذا المجال، ودافعاً للإبداع والتميز، وأنه لا يوجد شيء اسمه المستحيل.

وحول التحقيق الفائز، أشارت مجدولين إلى أهم ما جاء فيه، حيث تحدث عن التقصير الموجود في بعض المشافي، وخوف المواطنين من متابعة قضاياهم، الأمر الذي يعطي دافعاً للأطباء المخطئين بالاستمرار بالخطأ، دون حسيب أو رقيب، كما تطرقت إلى قصور الأنظمة المتعلقة بالأخطاء الطبية، وارتفاع أجور المحامين الذين يتابعون هكذا قضايا.

وطالبت الصحافية المشاغبة، الأطباء والمشافي بضرورة تحسين معاملة المرضى، وأن تقوم المحاكم بالنظر في القضايا المرفوعة في مجال الأخطاء الطبية، وتعزيز وعي المرضى الذين تعرضوا لأخطاء طبية لمتابعة قضاياهم، كما دعت وزارة الصحة إلى ضرورة تصويب أوضاع بعض المشافي، ومتابعة الأطباء المقصرين والمخطئين ومحاسبتهم، وطالبت الصحافيات الفلسطينيات وزميلاتها إلى المضي قدماً في تناول المزيد من المواضيع الجريئة ذات العلاقة بقضايا المجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن قسم الصحافة في جامعة النجاح، يخرج سنوياً عشرات الصحافيين، والذين يعمل جزء كبير منهم في وسائل إعلام وفضائيات ووكالات على المستوى الدولي، وهناك العشرات العاملين في الصحافة المحلية، والذين أبدعوا بدورهم، وفاز منهم كثيرون بجوائز متقدمة محلية وعالمية.

بانتظار المجهول

طالبات المدارس يطرقن أبواب الحقيقة

جنين- هبه عساف

كنت قد ترددت في المشاركة في يوم العمل الذي نظمته مؤسستا التنمية المستدامة والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، في محافظة جنين ما أسمته «career day"، يوم التوظيف لطالبات الصفين التاسع والعاشر، وذلك لاتاحة الفرصة لهن للاطلاع على التخصصات والمهن المختلفة، وتسهيل اختيارهن للتخصص الذي يرغبن التوجه إليه في دراستهن الجامعية، والذي يعتمد أولاً على اختيارهن أي فرع يدرسن فيه "الأدبي أو العلمي أو التجاري"، وهذه الفعالية نظمت بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، الذي يتوج في الثامن من شهر آذار.

السبب الذي عاد ودفعني للمشاركة، رغم أن الطبيبة أخبرتني بأني قد أضع طفلي في أي لحظة، فأنا في الفترة الأخيرة من شهري التاسع في الحمل، ونصحت بالاستراحة وعدم الإرهاق، إلا أنني تشجعت لأنقل للطالبات المشاركات ما يدفعهن على الإقدام ودراسة مهنة الإعلام والصحافة، لقلة وتدني نسبة العنصر النسائي فيها مقارنة بالذكور، أحببت أن أوصل للطالبات، أن الصحافة حلماً حلمت به وعملت لتحقيقه، وأن من يسعى يصل دائماً.

كانت الفكرة أن تتحدث كل امرأة مشاركة من مهن مختلفة، كالصيدلة والمحاسبة والإدارة والتعليم والعلاج الوظيفي والإرشاد المجتمعي والمحاماة، وغيرها العديد من التخصصات بالإضافة الى الصحافة عن طبيعة هذا التخصص وابرز التحديات، بالإضافة لقصص النجاح.

تقدمت مني المجموعة الأولى من الطالبات وكان عددهن تسعة، حينها حاولت بداية أن اكسر الحاجز بيني وبينهن بالتعارف، ومن ثم بدأنا الحديث عن ميولهن وحيرتهن في اختيار التخصص الذي يرغبن به، أخبرتهن إنني اخترت مهنتي وأنا في الصف الثامن، حين قررت أن أدرس الإعلام، لأكتب عن مآسي الشعب الفلسطيني، وما يعانيه من ظروف صعبة واستشهاد واعتقال، حيث كنا نمر بالانتفاضة الأولى.

قطعت عليهن ترددهن، بأنهن يجب أن يكون لهن هدف من الدراسة، غير الهدف المادي، فتشجعت إحداهن وقالت لي، كيف يكون لنا هدف ونحن نرى التراكم في أعداد الخريجين العاطلين عن العمل، وهذا ينطبق على الذكور، فكيف بالإناث اللواتي تخضع ظروف تشغيلهن لأسباب أكثر تعقيداً من الرجل؟

وقبل أن أجيب، سألتني أخرى قائلة أنت صحافية، وقد تكونين محظوظة بأنك وجدت عملاً بعد فترة قليلة من إنهاء دراستك، اليوم نحن نسمع أن الفتاة التي ترغب في دراسة الصحافة، ولا تبقي شهادتها على الحائط، يجب أن تتمتع بمظهر جميل، وأن لا تكون محجبة، وأحياناً خارجة عن بعض العادات والتقاليد التي تقيد من عمل المرأة، وتعيق خروجها لمسافات بعيدة مثلاً، أو السفر أو التأخير.

باغتتني أخرى بسؤال لها؟ اسمحي لي أن أسألك، كنت تعملين في الصحافة قبل الزواج، وعندما تقدم زوجك للارتباط بك، وعلم أنك صحافية، كيف تقبل الأمر؟ وهل رضي به بسهولة؟

حقيقة أن أولئك الطالبات، يجسدن نموذجاً حياً لواقع ضبابي يعيشه مجتمعنا، يأخذ بالنتائج ولا يأخذ بالأسباب، يبحث عن الظاهر ويخفي الباطن، هن طرحن أسئلة تمس جوهر العمالة في فلسطين، وحقيقة ظروف عمل المرأة، وما تعانيه من صعوبة بعد التخرج، ليكون أمامها خياران، إما المنزل والبقاء فيه، أو الزواج والرضى بأول شخص قد يتقدم للارتباط بها.

ولكنهن عندما حصلن على إجاباتي، التي حاولت أن انتقيها بشكل قد يؤثر على منظومة متوارثة من الفكر والتقاليد المجتمعية، وقد تتسبب في بعض الأحيان بنسفها، شعرت براحة لديهن تبدد بعض مخاوفهن مما هو قادم، رغم أننا لا نضمن ما سيحدث اليوم، فكيف بالمستقبل، حاولت أن أطمئنهن أن الأمور تتغير، ولا يوجد شيء ثابت في القاعدة الحياتية، فما كان مستحيلاً أمس، غدا اليوم أكثر قبولاً، وأية مشاكل قد تظهر اليوم، يمكن أن تجد حلولاً لها في الأمد القريب.

فأنا عندما عملت في الصحافة، لم تكن في جنين سوى امرأة واحدة متخصصة وتعمل في المهنة، وكنت أنا الثانية، واليوم نجد هناك إقبالاً أكثر، بسبب الإعلام المحلي وازدياد أعداد المحطات والإذاعات المحلية، بالإضافة إلى الفضائيات التي غزت المنازل من أوسع الأبواب، وتنافست على إبراز أخبارنا في فلسطين، من خلال مراسلين ومراسلات، رغم صعوبة الشروط المفروضة للعمل بها، إلا أنها فتحت أفقاً أوسع للعمل، ونجحت الكثيرات من الصحافيات في أدائهن المهني، وحزن على الكثير من الجوائز الدولية والإعلامية، مما يعني أن الأمور أخذت طابعاً أكثر ليونة وقبولاً مجتمعياً، وحتى يمكن القول أنها أكثر حماساً مما كانت عليه في السابق.

حديثي هذا طال أربع مجموعات تواردت علي، وكنت أرى لديهن نفس الطرح والتخوف مما هو مجهول، حتى شعرت بالتعب والإرهاق، توقفت بعدها لأحمل معي نتاج حديثهن، لعله يضيف في قاموسي النسوي جديداً نقف عنده، ونعمل على أن يكون مستقبل تلك الطالبات، أكثر أمناً وإشراقاً وتفاؤلاً منا ومما هو قائم.

في يوم الأسير الفلسطيني

أمهات الأسرى: دموع تعبر عن ألم الفراق وأمل بالإفراج عن أبنائهن

رام الله - امتياز المغربي

يأتي يوم الأسير الفلسطيني في١٧/٤/٢٠١٠، في وقت لا يزال فيه آلاف المعتقلين يقبعون داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، حيث يتعرضون لأصناف شتى من التعذيب وسوء المعاملة. كما يتزامن يوم الأسير الفلسطيني مع عمليات الاعتقال اليومية والمستمرة لأبناء شعبنا، وحول ما تعانيه عائلات الأسرى، أجرينا في صوت النساء عدد من المقابلات مع أمهات وزوجات وأخوات وأبناء أسرى، وذلك للإطلاع على وضعهم والظروف التي يعيشونها، في ظل حرمانهم من أبنائهم الأسرى.

أم الأسير مهند عدوي، المحكوم عليه بأربعة عشرة عاماً، تبقى منها ثمانية أعوام، تحدثت لنا عن كيفية اعتقال ابنها، والظروف التي تلت ذلك، فقالت: «إعتقلوه عندما كان عمره ١٦ عاماً، ووصلنا خبر اعتقاله بعد ثلاثة أيام، حيث اعتقل على حاجز حوراه في نابلس، وأول زيارة لي كانت صعبة، فأنا لم أتعرف على ابني في قاعة المحكمة، لأنه كان في مظهر مزرٍ، ولكن ابني هو من تعرف علي وناداني من خلف القضبان، «يما يما أنا مهند»، وبعد أن تم إصدار الحكم على ابني، قدمت التصاريح وتمكنت من زيارة ابني، ولكنني في إحدى الزيارات عدت متعبه جداً، لأنني أعاني عندما أرى ابني في السجن وأتركه وأعود إلى بيتي، وفي اليوم التالي ذهبت إلى عملي كآذنة في الساعة السادسة والنصف في إحدى المدارس، وهناك وقعت من أول الدرج إلى آخره، وتكسرت عظامي، وأخذت إجازة من عملي، وكل الذي أطلبه من الله ومن الجهات المعنية أن يطلق سراح ابني، وأن أراه بجانبي».

أما أماني شقيقة الأسير مهند عدوي، فقالت: «يصبح لدينا إحباط عندما نزوره في السجن، لأننا لا نحب أن نراه بهذا الوضع، كما أنني لا أحب لحظة وداعه عند انتهاء مدة الزيارة، ومن ناحية الراتب الشهري الذي يتقاضاه، فإنه لا يكفي لسد احتياجاته داخل السجن، ومن جهة دور المؤسسات الداعمة للأسرى، فإنني شاركت في مسيرات خاصة بالأسرى على دوار المنارة، ولكن ليس هناك فائدة، وأطالب أن يتوفر للأسرى داخل السجون كل شيء مثل الطعام وغيرة، وأطالب بان يخرج أولادنا من السجون وجميع الأسرى».

وفي بيت آخر من بيوت مخيم قلنديا، التقينا مع أم الأسير فارس أصلان البالغ من العمر ١٩ عاماً، ولم يتم إصدار حكمه حتى الآن، بالرغم من أنه موجود في السجن منذ خمسة شهور، وهو مسجون للمرة الثانية، قالت: «إعتقلوا ابني من داخل البيت بعد أن فجروا باب البيت، وكانت بناتي الصغار نائمات، ومن ثم استيقظن فزعات وخائفات، وبعد إعتقاله تقدمنا بشكوى في نادي الأسير على المحامين في النادي، لأن المحامي الخاص بابني لم يحضر جلسات المحكمة، حيث عقدت محكمة ابني مرتين دون أن يحضر محاميه، وأصبح ابني يعاني من ضغط نفسي، وبعد تقديم الشكوى في النادي التزم المحامي بحضور جلسة المحكمة، برأيي أن المؤسسات تستطيع أن تتدخل لتسهيل الزيارة لأهالي الأسرى، لأن ابني كان لا يدخل من باب البيت بسبب وزنه، وعندما زرته لم اصدق أنه هو، كان عبارة عن نصف إنسان، وهو يشكو من الأكل داخل السجن».

وتتابع أم فارس قولها: «نواجه مشاكل في التسجيل، ونخرج من بيتنا في الساعة السادسة والنصف صباحاً، لكي نحصل على دور في عملية التسجيل للزيارة، وبالإضافة إلى مشكلة الوقوف على بوابة السجن من ثلاث إلى أربع ساعات حتى نتمكن من الدخول، وأحياناً يقولون لنا أن الماكينة عطلانه أو لا توجد زيارة، وأكثر مشكله لدي هي البعد عن ابني، فهو حنون جداً، ولا يفارق ذاكرتي، فإذا طبخت أتذكره وفي أمور أخرى كثيرة».

وحول بعض المواقف التي تعرضت لها قالت أم فارس: «في الصليب الأحمر هناك إهمال في بعض الأمور، ومن المواقف التي حصلت معي ومع عدد من الناس، أن تصريح ابني صدر منذ شهر، وكنت أسأل عن ملف ابني، شهر كامل وتصريح ابني عندهم، وعندما سألت عن التصريح قالوا لي أنني أخذت التصريح، وقلت لهم لم آخذه، وفي أخر المطاف قالوا لي أن تصريح ابني موجود في ملف ثاني، وهذا ليس ذنبي، وهناك أناس كبار في السن يجلسون ثلاث ساعات ويحصل معهم مثل ما حصل معي، وأنا أطالب أن يكون هناك دور للمؤسسات وفاعلية أكثر لقضية الأسرى، وأطالب بالإفراج عن ابني، وأن يعيش معي داخل البيت في حياة الاستقرار».

ومن ناحيتها قالت الشقيقة الصغرى للأسير فارس أصلان: «أقول لأخي يجب أن يصبر، ونحن نفتخر بان أخي أسير، وسأقوم بإعداد مادة لإلقائها في مدرستي في يوم الأسير، لأنني أجيد فن الخطابة، وأطالب الجهات المسؤولة أن تهتم بالأسرى أكثر، وأطرح سؤالي هنا ما هو ذنب الطفل الذي يبلغ من العمر ١٢ عاماً أن يدخل السجن؟ أنا كطفلة أطالب بمنع سجن الأطفال».

ومن جهتها قالت أم الأسير رامي بزيع الذي يبلغ من العمر ١٧ عاماً، وهو في السجن منذ ٥ شهور ولم يتم الحكم عليه بعد: «إعتقلوه من البيت في الساعة الثالثة صباحاً، وفي أول زيارة له شاهدته نحيف جداً، وعدت إلى البيت أبكي عليه، وفي مرات عديدة تم رفض إعطاء تصاريح زيارة لأخواته ووالده لأنهم مرفوضون أمنياً، وأزور ابني مع ابنتي الكبرى. وبعد الزيارة نعود متعبين وننام، وكان لدي ولد سجين سابق، وكنا نخرج في الساعة الرابعة صباحاً، ونعود في الساعة الحادية عشرة أحياناً، وفي رمضان كنا نتناول طعام الإفطار في السجن، وفي إحدى المرات أصبت بجلطة، وأعاني حالياً من مرض القلب».

وكان لقاؤنا الأخير مع أم الأسير إياد ابزيع الذي تم اعتقاله على أحد الحواجز الاحتلالية، فقالت: «كنت أشعر بالخوف الشديد قبل إعتقال ابني، حتى جاء اليوم الذي جاء فيه ابني الكبير لكي يخبرني بان إياد تم اعتقاله على أحد الحواجز، حاولت أن أحصل على تصريح لزيارته ولكنني كنت مرفوضة أمنياً ولم يستطع أحد زيارته، وما يجعلني أبكي بشده هو تذكري لابني عند إعداد الطعام في البيت، وأتمنى من كل قلبي الإفراج عن جميع الأسرى، وأن لا يحرم الله أم من ابنها».

العادات تكبح جماح أحلامها

مهرجة في غزة تضحك الأطفال وتبكي من تقاليد المجتمع

غزة-حنان أبو دغيم

أنف بنفسجي وخدود وردية، وأما باروكة الشعر فكانت خضراء، الهيئة العامة لا توحي بأن هذا الجسد الذي بداخل ملابس المهرج رجل، حتى بدأت بالحديث مع الصغار، فاكتشفت إنها فتاة فلسطينية، شقت ثوب المجتمع وخرجت بعباءة المهرج، تلك المهنة التي ارتبطت تراثياً بالرجل، حتى في مختلف أنحاء العالم، لكنها في غزة ركبت موجة التغيير، وقررت ميمي حميد «٢٧ عاماً» أن تصبح أول مهرجة فلسطينية.

بصمات التغيير

لم تفكر ميمي بأنها يوماً ما قد تصبح مهرجة، لكن دورة تدريبة واحدة في هذا المجال، كانت كفيلة بأن تقلب موازين التخطيط في مستقبل الفتاة الغزية، وأن تضع بصماتها في هذا «التغيير الجذري» في حياة ميمي على حد وصفها.

الدورة التي حصلت عليها ميمي من إحدى المدربات الأجنبيات في مجال التهريج والعمل الفكاهي للأطفال، كانت بهدف خلق مجموعة شبابية قادرة على التفاعل مع الأطفال المرضى في المستشفيات، والتخفيف من معاناتهم، حيث تقول ميمي: «التحقت أنا وحوالي عشرة فتيات بالدورة، وتدربنا على مختلف الأشكال الفكاهية التي قد يقدمها المهرج للأطفال في المستشفيات وحتى المدارس».

وتضيف: «أعجبتني الفكرة بشكل كبير، وتم التركيز على أدائي، حيث لمست المدربة تميزاً فيه عن بقية المتدربين والمتدربات، حيث بدأنا التدريب الميداني في عدد من المستشفيات في قطاع غزة، ثم انطلقنا للعمل ضمن مشاريع خاصة بالفكرة».

وتطور الأمر حسبما تقول ميمي إلى الإلتحاق بدورات تدريبية مشابهة في بعض الدول الأجنبية، كايطاليا، التي اكتسبت فيها خبرات وأسس وقواعد التهريج، بل على العكس استطاعت هي ومجموعة من المتدربين من مختلف المؤسسات الأهلية، أن يجمعوا بعض التبرعات لصالح مؤسساتهم، من أهالي الأطفال الإيطاليين الذين حضروا عروض حفل اختتام الدورة.

الطبيب المهرج

يخشى معظم الأطفال من المستشفيات، خاصة إن كانوا من ذوي الأمراض المزمنة، حيث يبدو الطبيب لهم «كغول»، حسبما تصفه ميمي، التي يبرز هنا دورها هي وزملائها في رسم البسمة على شفاه الأطفال، وتهيئتهم نفسياً للعلاج، حيث تقوم بالألعاب المضحكة، التي تجعل من قسم الأطفال أشبه بمسرح صغير، يشارك فيه حتى أهالي الأطفال أنفسهم، تقول ميمي: «نلبس ملابس الأطباء/ ولكن بشكل فكاهي طريف، حيث نضع اللمسات المضحكة ونحمل معنا الهدايا الصغيرة والرمزية نقدمها للأطفال، وعندما يكون هناك طفل سيدخل إلى غرفة العمليات مثلاً، نحتفل به احتفالاً صغيراً حتى يطمئن».

وترى أن هذه الطريقة، «طريقة الطبيب المهرج»، تمحي من عقول الأطفال فكرة الطبيب المخيف والحقن والأدوية.

وتشير ميمي إلى أن ذات الأسلوب يتبعوه في المدارس، حيث يحاولون جذب الأطفال إلى المدرسة، وترغيبهم في الدراسة والقيام بأعمال ترفيهية وتنشيطية، تدفعهم للالتزام بالدوام وحب المدرسة.

تحدي للمجتمع

عشر فتيات أو أكثر التحقن بذات الدورة، التي كانت بداية ميمي كمهرجة، لكن خمس فتيات فقط التزمن بالتدريب الميداني، أما عند العمل الرسمي فلم تبق سوى ميمي فقط، ضمن مجموعة أخرى من الشباب الذكور، والسبب كما ترجع ميمي «عادات وتقاليد المجتمع، التي تنظر بدونية لهكذا عمل للشاب، فكيف بالفتاة».

وعن تقبل أهلها للفكرة، ترددت ميمي عند الإجابة، لكنها قالت: «بصراحة أهلي لا يعرفون طبيعة عملي، هم على علم بأني أقوم بنشاطات ميدانية للأطفال، أما أمر التهريج فإني أخفيه عنهم تماماً».

وأضافت: «أهلي كباقي أفراد المجتمع، يرفضون كل ما هو جديد، بالنسبة لي كفتاة، فهم يحبون الأمور التقليدية، كأن أعمل معلمة أو مرشدة اجتماعية».

وحسب رواية ميمي، ففي أحد العروض تفاجئت أمامها بصديقة، لكنها لم تتعرف على شخصيتها في لباس المهرج، وإلا لكانت حدثت لها مشكلة كبيرة، فيما لو نقلت الصديقة الخبر إلى آخرين، وفي موقف آخر تقول ميمي: «دخلت الى قاعة العرض، فلمحت من بعيد جارتنا تجلس مع بناتها، فانسحبت بسرعة، ولم أشارك فيه، خشية أن يروني فيبلغوا أهلي».

وتؤكد ميمي، أن هذا الأمر كفيل بأن يحاصر أحلامها المهنية، التي ما أن تكاد تنطلق حتى تكبح جماحها، بسبب أهلها وأسلوب تفكيرهم التقليدي، وحتى مستقبلاً فيما لو ارتبطت بشاب، فمن الصعب أن تجد في المجتمع من يتقبل هكذا عمل.

وتأمل ميمي أن تنجح ولو تدريجياً في تغيير أفكار المجتمع تجاه عملها، حيث تقول: «معظم الأوقات كنت أجد صعوبة في التعامل مع أهالي الأطفال، حيث كانوا يسخرون من عملنا، لكن تدريجياً بدأوا بالتفاعل معنا، حتى كانوا في نهاية اللقاء يطلبون منا أن ننظم نشاطاً آخراً لأطفالهم».

وتؤمن ميمي أن التغيير، خصوصاً فيما يتعلق بواقع النساء، دائماً صعب، وطريقه موحلة، لكنه ليس بالأمر المستحيل.

في ظاهرة تحديد جنس المولود: الطلب على الذكور فقط

علي دراغمة

ولد، أو ولي العهد، أو شقيق للبنات، هذا ما تطلبه عائلات فلسطينية، وجدت ضالتها في مختبر فصل الأجنة في «مركز رزان لعلاج العقم وأطفال الأنابيب» في مدينة نابلس، الذي تمكن من إدخال تكنولوجيا طبية حديثة منذ أربعة عشر شهراً، ليكون المركز الطبي الأول في فلسطين المتخصص في فصل الأجنة وتحديد جنس المولود.

وتفيد إحصاءات المركز، أن نسبة نجاح تحديد الجنس «ولد أو بنت»، تبلغ بين ٣٥ إلى ٤٠ بالمئة من نسبة العمليات، مما يجعلها متقاربة مع النسب العالمية.

وتبدأ عملية تحديد الجنس خلال ٧٢ ساعة من عملية الإخصاب في المختبر، بإجراء عملية جراحية بالليزر لأخذ خلية ليتم فحصها جينياً، من أجل تحديد الجنس ومعرفة إذا كان الجنين سليماً من الأمراض الوراثية، مثل «المتلازمة» أو «الكلاين فلتر»،ويعني أخذ أجنة طبيعيين من خلال الأجنة السليمة، وإعادتها إلى رحم الأم في اليوم الرابع أو الخامس، وتتم عملية متابعة الحمل في حال النجاح بعد ١٤ يوماً من أعادة الأجنة إلى رحم الأم حتى موعد الإنجاب.

الطبيب الأخصائي في مركز رزان «أحمد أبو خيزران، واحد من طاقم طبي ومخبري مكون من ٢٠ مختصاً، يدير المركز، قال: «نسبة الطلب على تحديد جنس الجنين بلغت ١٦٥ حالة، منذ افتتاح مختبر فصل الأجنة قبل أربعة عشر شهراً، وجميع طالبي تحديد الجنس يبدون رغبتهم بإنجاب مولود ذكر وخالي من الأمراض الوراثية».

محمود ذوقان مدرس يبلغ من العمر ٤٦ عاماً من مدينة القدس، يجلس ويقلب الصحيفة مرات ومرات، في انتظار الكشف الطبي في صالة الانتظار قال: «رزقت بحمد الله بثلاث إناث أصحاء وطفل ذكر «منغولي»، وزوجتي ترغب بإنجاب طفل ذكر سليم صحياً. وأضاف:» لدي مشكلة وراثية، والمختبر الحديث مكنني من التغلب على هذه المشكلة».

من الملفت في سجلات مختبر تحديد جنس الجنين، أن الغالبية العظمى من زوار المركز يأتون من مدينة القدس أو داخل الخط الأخضر، ومعظم المراجعين تزيد أعمارهم عن ال ٣٥ عاماً، وتزيد تكاليف إجراء عملية تحديد الجنس عن ال ٢٥٠٠ دينار أردني.

أماني، البالغة ٣٧ عاماً، وتسكن إحدى القرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر، تبتسم عندما يضحك الآخرون، وتنهمر دموعها بسخاء وهي تتحدث عن رغبتها بإنجاب طفل ذكر، بعد أن أنجبت ٦ إناث قالت: «لا فرق بين البنت والولد ولكن بدي ولد».

مفتي نابلس الشرعي الشيخ أحمد شوباش قال: «لا مانع شرعاً من تحديد جنس الجنين في المختبر خارج الاتصال الجنسي من خلال الأنبوب، وهذا لا يتعارض مع إرادة الله، وقد يتم التلقيح وقد يرزق الإنسان بطفل أو لا». وتابع المفتي قوله «هذه العملية محددة للأشخاص الذين لديهم إناث فقط أو ذكور فقط». وأضاف المفتي: «العمل مباح وجائز شرعاً، على أن لا تكون العملية عامة، مثل أن يذهب كل الناس لطلب جنس واحد».

سيدات الأعمال الفلسطينيات

دور متميز وإسهام كبير في التنمية

محمود الفطافطة

طالبت دراسة بضرورة تطوير البيئة القانونية، وتبني قوانين جديدة لتسهيل وتحفيز النساء الرائدات في الأعمال، والعمل على خلق الحوافز للمؤسسات المالية لتقديم القروض للنساء والمؤسسات المتخصصة في القروض المتناهية الصغر للنساء. وشددت الدراسة التي أعدها معهد «ماس»، بضرورة توسيع البرامج التدريبية عن كيفية البدء بالمشاريع، في مجال التسويق أو إدارة الأعمال، وكذلك تحديد مواقع مخصصة لمنتجات النساء الفلسطينيات.

دور وانتماء

وتشير الدراسة إلى أن النساء الرائدات في الأعمال في فلسطين، لعبن دوراً مهماً في المجتمع الفلسطيني بدءاً من الجمعيات التعاونية خلال الانتفاضة الأولى، حتى مرحلة «سيدات الأعمال» في المشاريع أو المنشآت المهمة، وأن معظم النساء الرائدات في الأعمال لهن ضلع في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة أكثر من الكبيرة.

وأضافت: «إن انخراط النساء في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة دولياً، أقل من انخراط الرجال فيها، مبينة أن النساء العاملات في مجال المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة، سواء كن أصحاب هذه المشاريع أو يدرنها هن في الغالب، ينتمين إلى الفئات العمرية الأكبر سناً، متزوجات أو مطلقات، مستواهن التعليمي متواضع، ويأتين من المناطق الريفية.

وتوضح الدراسة أن معظم النساء الرائدات في الأعمال من ذوات الدخل المتوسط، من النساء العاملات لحسابهن الخاص وبدوام جزئي في القطاع الخاص، أكثر من القطاع العام. كما تبين أن التدريب على كيفية إنشاء المشاريع قد لعب دوراً في زيادة انخراط هؤلاء النساء في المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة».

دوافع ومجالات

أما بخصوص دوافع النساء الفلسطينيات الرائدات في الأعمال، فأوضحت الدراسة أن معظم النساء في هذا المجال، انخرطن فيه بالأصل بسبب الضرورة الاقتصادية، وأن نسبة دافع الحاجة إلى دافع الفرصة في فلسطين، هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتذكر الدراسة أن النساء الفلسطينيات يعملن في الغالب في المجالات الاستهلاكية. توظف النساء الرائدات في الأعمال في المنشآت المتناهية في الصغر والصغيرة، عدداً متساوياً من الذكور والإناث. ولكن، يتباين هذا التوزيع حسب عوامل أخرى. منشآت النساء الفلسطينيات المتناهية في الصغر والصغيرة تحظى بأقل نسبة نمو بالنسبة لعدد الوظائف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عقبات ومشاريع

وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه النساء الرائدات في الأعمال، فتبين الدراسة أن الاحتلال مكلف جداً لكل مجالات أنشطة المشاريع. وتضيف: «إن تمويل المشاريع هي المشكلة الأساسية لمن نسبتهن ٣١٪ من النساء، تليها كلفة المواصلات (٢٢,١٪) ومشاكل التسويق (١٨٪). التسويق بحاجة إلى التطوير في منشآت النساء المتناهية الصغر والصغيرة. كما وجدت الدراسة أن ٦٣,٥٪ من النساء الرائدات في الأعمال، يبعن منتجاتهن فقط في القرى أو البلدات التي يقطن فيها، فقط ٢,٧٪ من النساء الرائدات في الأعمال يصدرن منتجاتهن خارج فلسطين. أما بالنسبة للنساء اللاتي يرغبن في إنشاء مشروع، فإن العائق الرئيسي يبقى تمويل مشروعاتهن (٦١٪)، يليه مشكلة نقص المهارات (٣٣,٢٥٪) ومعارضة العائلة (٢١,٢٣٪). عندما تواجه هؤلاء النساء المشاكل، فأنهن يلجأن بشكل رئيس إلى أزواجهن (٤٠,٧٪)، وأقاربهن (٢٠,٣٪) والمؤسسات المتخصصة (٣٠,٣٪).

وتجمل الدراسة لتبين أن النساء كن أكثر اهتماماً بالمنشآت التي تعتبر امتداداً لدورهن التقليدي كمقدمي الرعاية، كالخياطة والتطريز والتجميل، ولكن هذا لا يعني أنهن لسن حريصات على تجربة مشاريع غير تقليدية، طالما كانت هذه المشاريع رشيدة أو سليمة اقتصادياً ويمكن أن تدر دخلاً كبيراً.

مشاركة ضرورية وليس "تكملة عدد"

النساء الفلسطينيات جنباً إلى جنب مع الرجال لمقاومة الجدار

رام الله: عزيزة نوفل

مع بدء كل يوم جمعة، تتجمع المئات من النسوة من بلدة نعلين إلى الغرب من مدينة رام الله، للمشاركة في مسيرة البلدة الأسبوعية ضد الجدار، الذي التهم أكثر من ٩٠٪ من أراضي القرية، ولم يبق لها سوى القليل، وما أن تنتهي صلاه ظهر الجمعة، حتى تنضم هؤلاء النسوة إلى مجموع القرية الكلي إعلاناً لغضب جماعي. تقول ريما الخواجة إحدى السيدات الناشطات: «لا تتخلف النساء عن المسيرة الأسبوعية، بل على العكس كانت تجربة القرية ريادية في هذا الإطار، فالمرأة إلى جانب زوجها الرجل وشقيقها ووالدها تتصدر المسيرات في منظر جماعي رائع».

مشاركة تلقائية

تابعت ريما: «مع بدء خروج المسيرات في القرية، لم يكن هناك الوعي الكافي لمشاركة المرأة، ولكن بعد تطور هذه المسيرات، أصبحت مشاركتها تلقائية وعفوية». وتعتبر الخواجا أن أهمية خروج المرأة في هذه المسيرات الشعبية، تعبيراً عن رفض المصادرة للأرض، ضرورة لمساندة الرجل وإمداده بدعم مادي ومعنوي، وإثبات أن المرأة عنصر أصيل في النضال الفلسطيني، ومن الصعب إكمال الصورة بدونها».

وتعزي الخواجا هذه المشاركة وتقبل مجتمع القرية لهذا النوع من النضال النسائي، إلى العمل الدؤوب الذي كانت تقوم به اللجان النسوية العاملة في القرية، في مجال التوعية وتنمية المجتمع المحلي.

الناشطة في مجال مقاومة الجدار فاطمة بريجية، من قرية المعصرة بالقرب من بيت لحم، التي تخرج في مسيرات أسبوعية ضد الجدار، تشير إلى أن مشاركة النساء في هذه المسيرات، لا زالت خجولة وتحتاج إلى دعم ومساندة لتصل إلى أوجها. وتتابع: «هذا النوع من النضال جديد على مجتمعنا الفلسطيني، ولم ينتشر كما يجب، ومن الصعب الحكم على نجاعته الآن، ولكن ما أشاهده وألمسه بوضوح، أننا أصبحنا أكثر التفافاً حوله وإيماننا قوي بنجاعته».

دفاعا عن مصدر رزقهن

تشير بريجية إلى تضرر النساء بشكل مباشر من الجدار، حيث يوجد أكثر من ١٨٠ امرأة في القرية، فقدن مصدر رزقهن الوحيد، بعد مصادرة أراضيهن لصالح بناء جدار الفصل العنصري. وحسب بريجية فإن جدار الفصل العنصري، الذي بني في الناحية الجنوبية والغربية من القرية، ترك آثاراً تدميرية على سكان القرية عامة، ولكن كانت النساء الخاسر الأكبر في هذه المعاناة.

وفي حين كان الرجال يخرجون إلى وظائفهم وأعمالهم داخل الأراضي المحتلة عام ٤٨، كانت الأرض هي ملجأ النساء الوحيد، تضيف بريجية: «كنا نجني الزيتون والعنب، ونصنع الدبس والملبن والعنبية والدوالي، نطعم عائلاتنا ونبيع الفائض». ومن هنا، لا بد للنساء من التحرك، ومن تنظيم نساء القرية مسيرات نسويه في المناسبات الوطنية والرسمية، من واقع تضررهن الكبير من الجدار ومصادرة الأراضي.

عنف أكبر

بحسب بريجية فإن الجنود يواجهون المسيرات النسوية بعنف أكبر: «في المسيرات التي تشترك فيها النساء وتنظمها، تكون ردة فعل الجنود على الجدار أكبر وأقسى، حيث نواجه بقنابل الغاز والقنابل الصوتية».

وتتفق ريما الخواجة مع بريجية في هذه النقطة وتقول: «يتعمد جنود الاحتلال استهداف النساء بشكل كبير، من خلال القنابل الغازية والسامة لإخافتهن، ولا يراعي الجنود كون هذه المسيرات سلمية، الهدف منها الاحتجاج، فلا يتورعون عن ضرب رصاصة على أمرأة لا تحمل سوى علم بيدها».

بلعين النموذج الأول

ليس بعيداً عن ذلك، كانت قرية بلعين، التي أطلقت نموذج المقاومة الشعبية ضد الجدار، نموذجاً يحتذى به في القرى المهددة أراضيها بالمصادرة لصالح الجدار، فالمسيرات الأسبوعية غيرت من عادات القرية وتقاليدها المنغلقة، وأصبحت أكثر انفتاحاً، وخاصة فيما يتعلق بالنساء.

و تستقبل عائلات القرية عدداً كبيراً من المتضامنين في بيوتها، وخاصة أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للتضامن مع بلعين، وعلى مدار ست سنوات من العمل ضد الجدار، أصبح مشهد المرأة في المسيرات مقبولاً في القرية و أبنائها.

وتماشياً مع هذا التغيير على حياه القرية، التي لا يتجاوز عدد سكانها ١٨٠٠ نسمه، كان لا بد من التدريب وتأهيل السكان على التعامل مع الإعلام والمتضامنين الأجانب، الذين يزورون القرية، وخاصة النساء.

تدريب وتأهيل

وتتفق كل من بريجية والخواجا على ضرورة تقديم التدريب اللازم للمرأة في هذا الإطار، وعدم ترك هذه المشاركة تلقائية، وضرورة تقديم الدعم المهني اللازم للنساء، للتفاعل والإبداع في هذا المجال.

تقول بريجية: «نحن ندعو جميع مؤسسات المرأة العاملة على تمكين النساء وتدريبهن، الى التركيز على النساء في مناطق الجدار، لتدريبهن وتمكينهن لرفع مستوى مشاركتهن، من خلال ورشات العمل والدورات، لحث المرأة على التمسك بقضيتها ومقاومة سرقة أرضها».

تابعت: «كل منا يملك بذرة الانتماء للأرض والوطن، والعمل ضد الاحتلال والحفاظ على حقه في الأرض والوطن، فلماذا لا يتم رعاية هذه البذرة بالتدريب لتنميتها، وتعزيز الانتماء إلى الأرض التي تسرق منا كل يوم».

و تشير الخواجا في هذا السياق، إلى تنفيذ اللجان النسوية في قريتها عدة دورات لنساء القرية، للتعامل مع الوضع الجديد، وخاصة فيما يتعلق بالإسعاف الأولي، حيث تم تدريب عدد من النساء في كل أنحاء القرية، لمواجهة أي طارئ وتقديم المساعدة اللازمة.

كما قامت لجان المرأة في القرية بتدريب عدد من النساء على التعامل مع الإعلام والمتضامنين الأجانب، وتقديم معلومات عن القرية والجدار والأراضي التي تمت مصادرتها. و تركز الخواجة على ضرورة تأهيل المرأة في هذا المجال، لرفع فعالية مشاركتها في المسيرات ومعركة الدفاع عن الأرض، انطلاقاً من الضرورة وليس لتكون «تكملة عدد».

اشتمل كلمات لخصت العدوان والاحتلال وتذكرت الشهداء

"شجرة العروس" تحتفل بيوم الأرض بمعرض فني مفتوح

خاص بـ صوت النساء

تحولت «شجرة العروس»، التي تستقر جذورها في أحشاء طوره الشرقية في محافظة جنين، إلى معرض فني في الهواء الطلق. إذ استضافت «العروس» التي يفوق عمرها الأربعة قرون، والمنتمية إلى أحدى أصناف البلوط النادرة، نحو مائة ورقة كبيرة خطت عليها عبارات حملت بشكل رمزي، كل ما له علاقة بفلسطين الأرض والتاريخ وممارسات الاحتلال، وكانت نقطة تجمع للمشاركين في فعاليات إحياء الذكرى الـ٣٤ لمناسبة يوم الأرض الخالد.

تاريخ

تروي الأخصائية النفسية ورئيسة الهيئة الإدارية في مركز نسوي طورة سائدة قبها، قصة الشجرة، فتقول: اتفق المواطنون منذ القدم على إجراء حفلات وداع لعرائسهم تحتها، وكانت تربط بين شطري الجليل والمثلث من جهة والضفة الغربية من ناحية ثانية بممر ضيق، وسط أشجار كثيفة.

بحسب قبها ومواطنو القرية، ترتفع حوالي ١٢ متراً، أما عرضها يتجاوز الـ ٥٠ مترا تقريباً، وتنتج قرابة نصف طن من البلوط، ويبلغ محيط قطر جذعها نحو ثلاث أمتار.

تضيف: «إنها باختصار، تختزل تاريخ فلسطين الطويل، وهي اليوم بما تحمله من عبارات ورموز تدلل على شدة ارتباط الفلسطيني بأرضه، فالبرغم من أن عبارات النكبة والنكسة وممارسات الاحتلال قد كتبت على ورق كرتوني وربطت بخيوط رفيعة، إلا أن الشجرة أقوى».

تفاصيل

كانت قبها واحدة من المشاركات في المعرض الفني والمسيرة الجماهيرية التي أطلقتها وزارة الإعلام، والحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري ومجلس القرية الصغيرة، التي سقط الشهيد عز الدين القسّام فوق أرضها العام ١٩٣٦.

تختتم: «سمعت من أمي وجدتي عن طقوس الشجرة، التي كانت محطة لتوديع العرائس، فقد كان وقتها يروج زواج «البدل»، إذ يأتي الناس لتوديع بناتهم واستقبال كنائنهم (زوجات أبنائهم) على ظهور الخيل».

وتقول ازدهار صوافطة، وهي موظفة في وزارة الصحة أمت المعرض: «سمعت عن طرائف وأساطير حول الشجرة، ومنها أن العروس كانت تأتي تحتها وتلف سبع لفات حتى تدوخ».

تتابع صوافطة: «الجميل في أن تتحول الشجرة إلى تحفة فنية جميلة، تعبر عن الأرض وذكرى الشهداء والعدوان والصمود والمقاومة وكل شيء».

يقول الكهل خالد زيد: «زفت أمي وعمتي تحت الشجرة، وكان الناس يأتون إليها للاستراحة في أيام الحر، وتحتها زير ماء. وبدونها لا تساوي طورة شيء».

فيما يرى الفتى سامح محمد، الذي راح يشاهد الشجرة وما حملته من معروضات فنية، بالفعالية ما يشبه التأكيد على أن هذه الأرض لأصحابها، وليس للمستوطنين القادمين من بلاد بعيدة لمصادرة الأرض ونهبها.

فنون

تدلت عشرات اللوحات التي صنعت على شكل أوراق نباتات برية كعصا الراعي، من أغصانها. وحملت وبشكل رمزي، كل ما له علاقة بفلسطين الأرض والتاريخ وممارسات الاحتلال، كالقرى المدمرة، ونكبة العام ١٩٤٨، ونكسة حزيران سنة ١٩٦٧، وجدار الفصل العنصري، وأرقام (١٩٤) و(٢٤٢) و(٣٨٣) التي تشير لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بفلسطين وقضيتها. وبجوارها عبارات تحدثت عن الحواجز، وأسماء شهداء يوم الأرض قبل ٣٤ عاماً، الأسرى، الزنازين، السجون، الجرحى والمبعدين. عدا عن طائفة أخرى عبرت عن سياسة تكسير العظام، الرصاص، الحصار، الاغتيالات، الاجتياح، حظر التجول، الإقامة الجبرية، الغاز المسيل للدموع، الخيمة، هدم المنازل، مصادرة الأراضي، التعذيب وكل شيء تقريباً يروي تاريخ الأرض وقصتها الطويلة.

ووفق منظمو العمل، الذي ابتكره الكاتب والصحافي عبد الباسط خلف، فإنه «بخيوطه وأوراقه يؤكد على الحق الفلسطيني الثابت، الذي تحتفظ به شجرة «العروس» وزيتونات فلسطين وذرات ترابها في أرجاء الوطن. كما يوصل رسالة ثبات لما تمثله هذه الشجرة الضخمة، لم تستطع سياسات الاحتلال وتعسفه بثقلها وشدة وطأتها وشهوة القتل الكامنة فيها، من جعلها تهتز، بالرغم من اختزالها في عبارات قاسية الدلالة والمعنى».

دلالات

يقول خلف: «الشجرة منتصبة القامة، ورأسها في عنان السماء، وأصلها في أعماق الأرض، عصية على الاجتثاث، ناطقة بالوجع والقهر، عازفة للحرية والأمل، فأغصانها وورقها وظلها العالي وحركتها مع الريح وفرحها بقطرات المطر والندى وتوقها للشمس ورمزيتها والأحداث التي تحتفظ بها، وزغاريد الفرح التي صدحت تحتها، تجعلها محطة للأمل في ذكرى يوم الأرض، بأن أرضنا وأمنا الكبرى فلسطين، باقية وأن الاحتلال الطارئ إلى زوال».

يتابع: «الجميل أن نعبر بالفن عن وجعنا وقهرنا، وبخاصة في ظل الأزمة التي تسللت إلى كل شيء، فالمسيرات صارت خجولة في حجم المشاركين فيها، وتفشت حالة من الإحباط في صفوف المواطنين، وصرنا نحيي المناسبات الكبيرة بإعداد متواضعة من المشاركين، وبطرق مكررة».

متر مربع

بقلم نجوى غانم

أربع خطوات أو أقل ما بين الجدار والجدار، وأربعة أعمار أو أكثر ما بين الجدران والحرية.

التوت شفتيه عن ابتسامة سخرية حزينة، وهو ينظر لعقارب الساعة المشدودة حول ساعده، الذي ترك عليه النضال ضد الاحتلال علامات لا تمحوها السنين، ماذا سيعني له الوقت بعد الآن؟ وإن هو حاول استعجال مروره سيفقد عقله، قبل أن يمضي ما أمامه من وقت، لتتمكن قدماه من الخطو نحو الأحبة. بحركة تلقائية فك حزام الساعة ووضعها بين قضبان النافذة الصغيرة، التي صممت بدقة وقحة أعلى الباب الحديدي للزنزانة التي احتجز فيها، معلنة ضيق المساحة المسموح بها للتواصل مع العالم الخارجي.

النافذة تطل على جدار آخر، بأربع خطوات أخرى، بانتظار آخر لحكم بمؤبد أو يزيد. ابتسم مرة أخرى، وهو يحاول أن يزيد الخطوات الأربعة داخل زنزانته، مفكراً كيف ستكون الأيام المقبلة، وكيف سيرقب عبر السياج تحليق الطيور، بينما تيبس السنون أجنحته، وتذوي مع الأيام عينيه، التي طالما أطالت النظر إلى المدى وحلمت بالوصول لما بعده.

لم يكن يدرك أن حب الوطن جريمة، يدفع المرء أضعاف أضعاف عمره ثمناً لاقترافها. ولم يكن يعلم أن طريق النضال آخره خيارين، إما الموت شهيداً أو الموت وحيداً بعيداً! لكن الوطن يستحق أكثر من هذا وذاك، والقضية تستحق كل البذل، سواء بالأرواح أو الحريات.

لا زال يسير من جدار لآخر، محاولاً زيادة الخطوات، إذ بدأت المساحات تتلاشى من أمامه، وينحسر المدى ليختزل في هذه الخطوات، تعالت في رأسه كل الأصوات، وغطت على وقع أقدامه التي تصارع لاختراق المسافات.

صوت أمه تودعه صباحاً، وصيحات صغاره يوصونه بإحضار الحلوى عند عودته، وصلوات زوجته بتسديد خطاه، هتاف الرفاق وأزيز الرصاص، عويل الثكالى وأنين الجرحى، آهات الأشجار المقتلعة ونداء الأرض المصلوبة تحت الجدار، صرخات الأماكن التي يخنقها الحصار، كل تلك النداءات تستحق الإجابة.

وقع الخطوات في الرواق، وصرير المفاتيح طغت على خليط الأصوات في رأسه، يفتح الباب ويساق لقاعة المحاكمة، مخلفاً وراءه ساعته تحصى الوقت باعتيادية، بينما يبدأ هو بإحصاء وقته بساعة مختلفة، عقاربها لا ترحم أحداً.

بعد اكمال التحضيرات والاستعدادات

بدء الحملة الاقليمية لتعديل قانون الأحوال الشخصية

أعلن إئتلاف قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني، الخاص بالحملة الإقليمية لتعديل نصوص قانون الأحوال الشخصية، عن إكمال التحضيرات والاستعدادات لبدء الحملة الإقليمية لتعديل قانون الأحوال الشخصية. وتستمر الحملة التي بدأت في النصف الثاني من شباط حتى نهاية العام. وتهدف إلى إجراء تعديلات لبعض نصوص القوانين المرتبطة بالأحوال الشخصية،

وتضم الحملة الإقليمية لتعديل قوانين الأحوال الشخصية في عضويتها أربع دول هي: فلسطين، الأردن، لبنان، مصر. وعلى الصعيد الفلسطيني فإن الحملة تشمل عقد مؤتمر وورش عمل في كل المحافظات الفلسطينية، إضافة إلى التحالف مع المؤسسات الإعلامية والصحافيين، للمشاركة والضغط باتجاه تغيير هذه النصوص.

النصوص التي تسعى الحملة لتعديلها ترتبط بسن الزواج، الحضانة، الشخصية القانونية للمرأة، تعدد الزوجات، الأموال المشتركة والطلاق. وتشارك في الحملة الإقليمية مؤسسات حقوقية ونسائية، مثل مركز قضايا المرأة المصرية، لجنة حقوق المرأة اللبنانية، اتحاد المرأة الأردنية.

ويقوم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، بالتنسيق لهذه الحملة في فلسطين، وبدأت عملها منذ عام ٢٠٠٨، وجرى بعدها إنشاء التحالف الإقليمي من هذه المؤسسات، بحيث تم عقد ورشتي عمل في بيروت وعمان، وتم التوصل إلى مذكرة حول أبرز التعديلات التي تسعى الحملة من أجل تعديلها، حيث يتولى كل منسق على المستوى الوطني، تنفيذ جملة من النشاطات والفعاليات على المستوى الوطني، من أجل الضغط باتجاه إنجاز هذه التعديلات في بعض نصوص قوانين الأحوال الشخصية.

يذكر أن الإئتلاف الفلسطيني لهذه الحملة، يضم في عضويته، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة، مؤسسة الحق، جمعية المرأة العاملة، مركز الدراسات النسوية، إضافة إلى المنسق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

فيما يتولى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التنسيق مع عدد من المؤسسات العاملة في قطاع غزة ضمن هذه الحملة.

وفي ورشة العمل لإئتلاف قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني الخاص بالحملة الإقليمية لتعديل نصوص قانون الأحوال الشخصية، تحدثت نهاية محمد، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، نائبة رئيسة الاتحاد، عن الوضع القانوني الذي كان سائداً في فلسطين قبل انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. ورأت أن أولى خطوات العمل في موضوع قانون الأحوال الشخصية، بدأت بعد انتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني. وتم في العام ١٩٩٨ تشكيل إئتلاف من مراكز ومؤسسات وفصائل وقوى سياسية، بهدف تحديد ماهية قانون الأحوال الشخصية الذي نريده. وأشارت إلى أن عمل الإئتلاف استند إلى وثيقة إعلان استقلال فلسطين، وإلى النظام الأساسي الفلسطيني، اللذان نصا على المساواة بين الذكور والإناث. كما استند عمل الإئتلاف إلى المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية. أما القضايا التي كان يجري النقاش حولها، فكانت تتمحور حول: رفع سن الزواج، الأهلية القانونية للرجل والمرأة، الولاية خلال الزواج وفي حالات الطلاق، الأموال المشتركة للزوجين، حضانة الأطفال، بالإضافة إلى موضوع تعدد الزوجات. وأشارت محمد إلى أن العمل في هذا الموضوع توقف مع بداية انتفاضة الأقصى، وأعيد العمل به عام ٢٠٠٣، حيث تم إعداد مشروع باسم قانون الأسرة الفلسطينية. وبينت محمد أن العمل في هذا الإطار شارك فيه طيف واسع من القوى والشخصيات الفلسطينية.

عايدة عيساوي– عضو الإئتلاف الفلسطيني لتعديل قانون الأحوال الشخصية، تحدثت عن أهمية تعديل قانون الأحوال الشخصية، مشيرة إلى أن ذلك ينهي حالة التعدد التي عاشتها فلسطين قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي في الغالب كانت أنظمة وقوانين لصالح الطرف الحاكم. وأشارت أيضاً إلى أهمية مراعاة القوانين الجديدة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وخاصة في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الانسان. ورأت أن الهدف من الحملة هو إزالة كافة النصوص التمييزية التي تميز ضد المرأة، والتي تنظر للمرأة بانها في مرتبة دونية، وأقل من الرجل.

المحامي إياد حلايقة، المتطوع في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تحدث عن الشخصية القانونية للرجل والمرأة. وأشار إلى أن النصوص التي يتم العمل بها حالياً، تعود إلى القانون الأردني لعام ١٩٧٦، والمصري لعام ١٩٥٤.

مع العلم أنه تم إجراء تعديلات على هذه القوانين، في كل من مصر والأردن، إلا أنها لا زالت سارية المفعول في فلسطين. ومن هنا تأتي أهمية وجود قانون فلسطيني للأحوال الشخصية. وأكد حلايقة أن للمرأة كامل الحق في الإعتراف بشخصيتها القانونية.

نساء وأخبار

وفاة طفلة يمنية بعد أربعة أيام من تزويجها

اليمن: توفيت فتاة يمنية في الثالثة عشرة من العمر، بسبب نزيف حاد، ناجم عن تعرضها للعنف الجنسي، وذلك بعد أربعة أيام فقط من تزويجها، عبر ما يعرف بـ»زواج البدل»، كما أعلنت منظمة حقوقية يمنية. وقال منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان، في بيان تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه، أن الطفلة إلهام مهدي شوعي العسي، توفيت الجمعة ٢ نيسان الجاري، بسبب «تمزق كامل في الأعضاء التناسلية، ونزيف مميت، طبقاً لتقرير طبي صادر عن مستشفى الثورة، وذلك بعد أن تم زفافها يوم الاثنين ٢٩ آذار/مارس». وكانت الطفلة إلهام، وهي من محافظة حجة شمال غرب صنعاء، زوجت ضمن ما يعرف بزواج البدل، إذ زوجت إلى زوجها الثلاثيني، مقابل تزويج أخت زوجها إلى أحد أفراد عائلتها.

واعتبر منتدى الشقائق، «الطفلة إلهام شهيدة العبث بأرواح الأطفال في اليمن، ونموذجاً صارخاً لما يشرعه دعاة عدم تحديد سن الزواج، من قتل يطال الطفلات الصغيرات». ودعا المنتدى الذي يدافع خصوصاً عن حقوق المرأة، إلى: «أن تتحول الطفلة إلهام إلى رمز، يؤكد بشاعة الجريمة، والمخاطر التي تتعرض لها الطفلات الصغيرات بسبب الزواج المبكر».

وكان الجدل تصاعد مؤخراً في اليمن حول ظاهرة تزويج القاصرات، وهي ظاهرة منتشرة خصوصاً في المناطق الريفية، وقد نظمت تظاهرات تطالب بتحديد سن أدنى للزواج، بينما نظمت تظاهرات أخرى ضد ذلك، بدعم من التيارات الدينية المتشددة.

وكان البرلمان اليمني أقر العام الماضي، مشروع قانون يضع حداً أدنى لسن الزواج هو ١٧ عاماً للنساء و١٨ عاماً للرجال، إلا أن نواباً من أطياف سياسية عدة، قدموا إلى رئيس البرلمان طلباً لإعادة مناقشة القانون. ولم تتم المصادقة على هذا القانون، الذي يعول عليه من أجل الحد من ظاهرة تزويج الأطفال.

ويرى الإسلاميون أن الاسلام لم يحدد سناً للزواج، ويتذرعون بأن النبي محمد، صلى الله عليه وسلمّ، تزوج عائشة وهي في التاسعة من العمر. وتزويج الفتيات وهن في سن الطفولة أمر شائع في اليمن، الذي تحكمه التركيبة القبلية، ويحظى فيه الإسلاميون بنفوذ كبير، وخصوصاً في المناطق الريفية. وكانت هيئة علماء اليمن، التي يرأسها رجل الدين المتشدد والنافذ عبد المجيد الزنداني، أصدرت بياناً ضد مشروع القانون، واعتبرت أن تحديد سن الزواج، يعني «تحريم ما أباحه الله».

ويطلق المجتمع المدني والصحافة على الفتيات اللواتي يتم تزويجهن في سن الطفولة، اسم «عرائس الموت» ولا سيما بعدما توفيت فتاة عمرها ١٢ عاماً، بينما كانت تضع مولودها الأول في أيلول العام الماضي.

انتحار واحتراق ٢٠ امرأة خلال ثلاثة أشهر في دهوك

العراق: كشفت مديرية متابعة العنف ضد المرأة في محافظة دهوك، عن انتحار واحتراق ٢٠ امرأة، وذلك في ثلاثة اشهر، ما يعد مؤشراً بوجود انخفاض ملحوظ في هذه الظاهرة، مقارنة بالأعوام السابقة.

وقالت المديرية في تقرير لها، إنها «سجلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ١٤١ حادثة متعلقة بالعنف ضد المرأة، منها ١٢ محاولة انتحار و٢٥ حالة احتراق، ١٤ منهن فارقن الحياة».

وجاء في تقرير المديرية أن: «حالتين للاعتداء الجنسي سجلتا في المحافظة»، إضافة إلى «حادث مقتل امرأة أخرى». هذا، وتراجع العنف ضد النساء في حدود محافظة دهوك بنسبة ٢٩٪، استناداً إلى البيانات الرسمية مقارنة بالعام الماضي والأعوام التي سبقته. وكانت حكومة إقليم كردستان العراق، أعلنت في مناسبات عدة، عن انخفاض حالات العنف ضد المراة بشكل ملحوظ، بسبب انتشار العديد من الجمعيات النسائية، التي خصصتها الحكومة لهذا الغرض، والتي تنظم بدورها حملات للتوعية والمطالبة بالحد من هذه الظاهرة. وتلتجئ بعض النساء في الإقليم إلى الانتحار، طلباً للخلاص من حياتهن، بسبب الأعراف والعادات العشائرية التي تواجههن.

١٢ ألف شكوى ضد العنف خلال ٢٠٠٩

فلسطين المحتلة: بمبادرة مشتركة بين موقع بُكرا و» كيان– تنظيم نسوي»، سيتم بشكل دوري مع بداية كل شهر، طرح عدة قضايا مختلفة تهم المرأة العربية خاصةً، ومجتمعنا العربي عامةً، التي من خلالها أيضاً يمكن لزوار موقع بُكرا إرسال أسئلة واستفسارات ستقوم بالإجابة عنها الخبيرة القانونية السيدة شيرين بطشون – مديرة الوحدة القانونية لدى التنظيم النسوي كيان. الموضوع المقترح تناوله للشهر الأول نيسان ٢٠١٠: عن متضرري المخالفات الجنائية وجرائم العنف، وضحايا المخالفات الجنائية وخاصة أعمال العنف بكافة أشكاله ومنها القتل، الاعتداء الجنسي، الجسدي وغيرها من الأعمال الجنائية المشينة التي باتت خبراً تتناقله وسائل الإعلام، كما تتناول حالة الطقس، إلى درجة لم تعد تؤثر بنا في غالب الأحيان، أو في أقصاها تدفعنا لإطلاق عبارة مبتذلة مثل «شو صاير بهالدنيا؟».

معطيات الشرطة تشير إلى أنه في عام ٢٠٠٩ حتى تاريخ ١١\١ (قتلت ٧ نساء على يد أزواجهن، وفي عام ٢٠٠٨ قتلت ١١ امرأة، وفي عام ٢٠٠٩ (كل السنة) قتلت ١٠ نساء عربيات، وفي عام ٢٠٠٨ قتلت ٦ نساء عربيات.

عدد الملفات التي فتحت على خلفية شكاوى من قبل نساء على خلفية عنف داخل العائلة: ١٢،٨٩١. في الأشهر ما بين ١–٩\٢٠٠٩، النساء العربيات تقدمن ١١،٨٪ من الشكاوى، في حين أن نسبتهن السكانية حوالي ٢٠٪. هذه الفجوة مرتبطة على ما يبدو، بعدم التقدم بشكاوى على هذه الخلفية في المجتمع العربي. تقسيم المعطيات هذا شبيه لما كان عليه الحال في السنوات الماضية.

مشروع قانون لحماية المرأة من العنف الأسري

لبنان: أقر مجلس الوزراء اللبناني الثلاثاء الماضي، مشروع قانون لحماية المرأة من العنف الأسري، وأحال هذا المشروع إلى مجلس النواب للتصديق عليه. وصرح وزير الإعلام طارق متري بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء منتصف الليلة الماضية للصحافيين، بأن هذا المشروع كان موضوع مشاورات واسعة مع الجهات الشرعية والروحية، بهدف تأمين الانسجام بين صيغته والملاحظات المتعلقة باختصاص هذه الجهات.

وقال رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، خلال الجلسة، إن لبنان كان من الدول السباقة «في مكافحة التمييز على أساس الجنس، وتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية، وقد سبق دولاً كثيرة في إعطاء النساء حقهن في الانتخاب». وقال إن إقرار هذا المشروع، وإحالته الى مجلس النواب، هو «تأكيد على التزامنا بتنفيذ الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة». وأضاف أن هذا القانون يساهم في القضاء على التمييز ضد المرأة «وهو ما تسعى اليه الحكومة على غير صعيد، لا سيما من حيث تشديدها على مشاركة النساء في الحياة السياسية». وأشار الحريري إلى أن هذا المشروع هو «خطوة على طريق تطوير قوانيننا في هذا الاتجاه».

مؤتمر «أين الشرف في الجرائم المرتكبة على خلفية الشرف»

رجال دين وحقوقيون يؤكدون على أهمية التصدي لظاهرة قتل النساء

رام الله- خاص صوت النساء

تحت رعاية وزارة شؤون المرأة، نظم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤتمراً حول الجرائم المرتكبة على خلفية الشرف تحت عنوان: «أين الشرف في الجرائم المرتكبة على خلفية الشرف».

وقامت إيفا تومتش مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في فلسطين بافتتاح المؤتمر الذي عقد في قاعة جمعية الهلال الأحمر في البيرة ورحبت بالحضور، وقدمت الشكر لكل المؤسسات التي ساهمت في تنظيم المؤتمر. وأكدت على أن ظاهرة قتل النساء، هي ظاهرة عالمية وليست محلية فقط. ورأت أن هناك حاجة لتوحيد الجهود للتوعية بخطورة هذه الظاهرة، وأهمية العمل على إنهائها.

ثم قدمت ربيحة ذياب وزيرة شؤون المرأة كلمة الافتتاح، واشارت إلى اهتمام الوزارة بالعمل مع كل الجهات الرسمية والأهلية، المحلية والاقليمية والدولية من أجل التصدي لهذه الظاهرة ووضع حد لها. وأشارت إلى أن ظاهرة قتل النساء كانت موجودة على الدوام، إلا أن عنف الاحتلال لم يكن يعطي الفرصة لنا للتركيز على هذه الظاهرة، بل كان يتم حلها من خلال التدخلات العشائرية.

وقالت: «لكن الآن ونحن نحث الخطى من أجل تجسيد بناء الدولة الفلسطينية، عبر بناء مؤسسات وأسس هذه الدولة فإن هناك حاجة للاهتمام بذلك، وخاصة أنه يظهر أن هناك مؤشرات على تزايد العنف وحالات قتل النساء في الآونة الاخيرة. وأكدت ذياب على أن المؤشرات تدل على أن أسباب قتل النساء تعود لعدة مبررات مختلفة، كالخلافات على قضايا الميراث أو غيرها من القضايا، لكن يجري عادة إدراج هذه الجرائم تحت مسمى القتل على خلفية الشرف». وأشارت ذياب إلى أن وزارة شؤون المرأة ناقشت هذا الموضوع على عدة مستويات، ومع عدة جهات تشريعية وتنفيذية وغيرها، وقدمت مذكرة لمجلس الوزراء حول الموضوع. وقام مجلس الوزراء بأخذ قرار بالإجماع بالتنسيب إلى الرئيس الفلسطيني بإلغاء المادتين اللتين تعطيان العذر المحل والمخفف للقتل. وتم رفع القرار للرئيس للمصادقة عليه وإصداره كقانون بقرار.

الباحث ياسر علاونة في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، قدم عرضاً موجزاً لحالات القتل التي رصدتها الهيئة، وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٥، رصدت الهيئة مقتل ١٠ نساء، وفي عام ٢٠٠٦ رصدت ١٤ عملية، وفي عام ٢٠٠٧ (١٨) حالة قتل، أما في العام ٢٠٠٩، فقد رصدت ٩ حالات قتل. واستخدمت وسائل عديدة للقتل كالخنق، الطعن، التسميم وإطلاق النار وغيرها من الأساليب. ورأى أن هناك مؤشرات عديدة على ازدياد تعرض النساء للقتل أو التهديد بالقتل.

مها أبو دية- مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، رأت أن ظاهرة قتل النساء هي ظاهرة عالمية وإقليمية وليست محلية فقط. ورأت أن الخلاف يدور حول تعريف مفهوم شرف الأسرة، عندما يتعلق الأمر بقتل النساء. في الواقع الفلسطيني وبسبب غياب سلطة ذات سيادة فعلية ومتكاملة، تتعدد مسؤوليات الحماية، بين مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية، والمؤسسات الدولية وأيضاً إسرائيل، لأن القانون الدولي واضح في أننا لا زلنا تحت الاحتلال. ولذلك فإن توفير الحماية، للمجتمع الفلسطيني بأكمله، ومن ضمنه النساء الفلسطينيات، هو مسؤولية مشتركة. وأشارت إلى أن هناك دور كبير للحركة النسوية الفلسطينية، كونها تعبر عن وجهة نظر ومواقف النساء، حيث يكمن التحدي الذي تواجهه الحركة النسوية، في إيصال صوت النساء الفلسطينيات إلى المؤسسات المحلية والدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، والسلم الاجتماعي، وحثها على الوقوف بحزم أمام عمليات قتل النساء.

الشيخ إبرهيم خليل عوض وكيل مساعد في دار الإفتاء الفلسطينية، ومفتي رام الله والبيرة، أشار إلى أن ما تعاني منه المرأة، إنما هو يخص المجتمع بكامله. وأكد على أن هناك حاجة للتمييز بين المبادئ والقيم التي جاء بها الإسلام وبين التطبيق الخاطىء لها في بعض الأحيان. وأشار إلى أن الإسلام حرم التعدي على حياة أي إنسان، رجل كان أو امرأة. هذا يفرض على كل من يعتنق الدين احترام هذا المبدأ. ولا يسمح الإسلام بالإستغلال البشع لمبادئه، من خلال استخدام مفهوم الشرف. وأكد أن للإسلام مبادئ وأسس محددة للتعامل مع هذا الموضوع.

ولخص عوض موقف الدين الإسلامي بأنه يرفض التعدي على حياة الرجال والنساء، ويرفض القتل بدافع الشبهات، ويرفض كذلك المعاقبة على الجناية حتى تثبت. كما ويؤكد على أن إثبات الجناية لا يجوز إلا من قبل جهة قضائية، كما يرفض الدين أخذ القانون باليد، ويحث على التحلي بالقيم والأخلاق. ودعا الجميع إلى التحلي بالتقوى في القضايا التي تتعلق بحياة أفراد المجتمع.

المطران عطا الله حنا- رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في القدس قال: «هناك وصية تقول لا تقتل، صحيح أن الوصية أعطيت لسيدنا موسى، إلا أن مصدرها الله، وهذا كلام خالد. هذه الوصية لا تستثني أحداً، وهذا يعني أنه لا يجوز القتل تحت أية ذريعة أو وصف أو مبرر. ورأى أنه في الدين المسيحي، فإن الله هو مانح الحياة للإنسان، وهو فقط صاحب السلطان بأخذها. ولذلك فإن قتل الإنسان، ووضع حد لحياته إنما هو إعتداء على الله تعالى». وأضاف المطران حنا: «وفي الوقت الذي نطالب فيه بوقف العنف ضد المرأة، فإننا نطالب الجميع بالتحلي بالفضيلة والأخلاق الحميدة. كما نطالب المرأة بأن تقف أمام محاولات استغلالها كسلعة يجري استخدامها في وسائل الإعلام والدعاية وغيرها».

كيرت جورنغ، مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة، أكد على أهمية العمل لتوعية المجتمع المحلي حول هذه الظاهرة، وتضافر الجهود للتصدي لها.

وتحدثت عبر تظام الفيديو- كونفرنس نيرمين السراج، من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في غزة. وأشارت إلى أنه من المهم الإتفاق على مفهوم الشرف، لأن ما يجري حتى الآن هو ربط مفهوم الشرف بالمرأة فقط. ورأت أن هناك أسباب كثيرة وعديدة لقتل النساء، كالميراث وغيره. ولكن يتم استسهال الإعلان على أن الجريمة تمت على خلفية الشرف، لأن القانون في هذه الحالة يعطي القاتل فرصة للاستفادة من عذر محل يمنحه عقوبة مخففة. ورأت أنه إذا كانت كل الأديان السماوية تحرم القتل، ومنها قتل النساء، فإن هناك حاجة لفحص الأسباب التي تؤدي إلى عمليات قتل النساء تحت مختلف التسميات.

في الجلسة الثانية التي ترأستها السيدة جين كوف- مديرة مكتب اليونيسيف، تحدثت سلوى هديب وكيلة وزارة شؤون المرأة، عن أن أصعب ما تواجهه المرأة هو العنف ضدها. وأشارت إلى أن هناك عدداً من المواثيق والإتفاقيات التي تنص على المساواة، وكذلك القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال. وأشارت إلى حالات القتل للنساء، مبينة أن اصغر الحالات التي قتلت عمرها ٣ شهور، وأكبرهن ٧٥ عاماً. كما تحدثت هديب عن دور ومهام اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. وأشارت إلى أن وزارة شؤون المرأة تؤكد على التوصيات المتعلقة بتطبيق المساواة بين الرجال والنساء، التي نصت عليها القوانين المختلفة، وكذلك العمل على توفير الحماية للنساء المتعرضات للعنف. وتوعية المجتمع المحلي حول خطورة ظاهرة العنف.

عامر شاهين مدير مكتب التشريعات في مكتب الرئيس الفلسطيني، أشار إلى أن الرئيس الفلسطيني صادق على إتفاقية سيداو، وكذلك الوثيقة الحقوقية للمرأة. وتحدث عن المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٧٦، وهو القانون الساري في فلسطين. وهي المادة التي تقدم العذر المخفف لعمليات قتل النساء.

لونا سعادة مستشارة مناهضة العنف ضد المرأة في مؤسسة اليونيفم، تحدثت عن تقرير تم إعداده حول الجرائم المرتكبة على خلفية ما يسمى بالشرف، والإحصاءات التي تضمنها التقرير. وأشارت إلى أن التقرير تم انجازه بالتعاون مع (٣٣) مؤسسة في الضفة والقطاع، تتعامل مع النساء المتعرضات للعنف.

فيما تحدثت حنان أبو غوش من مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، عن أهمية تبني قيم وأخلاقيات تقوم على احترام الإنسان، والمساواة بين الرجال والنساء. ورأت أن المهمة المركزية تقوم على توفير الحماية للنساء المهددات بالقتل، من خلال تضافر الجهود بين المؤسسات المختلفة. وأشارت إلى أن هناك حاجة كبيرة لتحويل حركة حماية النساء من العنف، إلى حركة واسعة وقادرة على إحداث التغيير المطلوب لتوفير الحماية.

الجلسة الثالثة من المؤتمر، ركزت على دور وسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي حول موضوع العنف ضد المرأة. حيث تحدثت باولا هانكوك مراسلة (CNN) حول العنف ضد النساء في المناطق الفلسطينية المحتلة، مشيرة إلى أن دور وسائل الإعلام في هذا المجال، يقوم على شرح معاناة وتجارب النساء المتعرضات للعنف. كما أن من المهم لوسائل الإعلام لعب دور يقوم على التوعية بخطورة العنف للتصدي له قبل حدوثة. وأشارت إلى أن وسائل الإعلام تواجه صعوبات في تغطية هذه الظاهرة، بسبب محاولات التعتيم التي تحاط بها.

كما تحدث منسق لجنة الرصد في المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة، الصحافي منتصر حمدان، حول دور وسائل الإعلام المحلية، مؤكداً وجود إخفاق ملحوظ في تغطية الصحف الفلسطينية الرئيسية لجرائم قتل النساء، خاصة على خلفية ما يسمى القتل على «خلفية الشرف»، مستنداً في ذلك على تقرير رصد جرائم قتل النساء، الذي نفذته لجنة الرصد في المنتدى، بدعم من مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي. حيث أشارت النتائج إلى حالة ضعف مهني في تغطية جرائم قتل النساء، إضافة إلى خرق القانون الأساسي وقانون المطبوعات والنشر، اللذان يضمنان حق الظهور العادل للمرأة في وسائل الإعلام المحلية.

الميراث دائرة العنف الأكثر قسوة

بقلم: هداية شمعون

إحداهن المتسبب في حرمانها من حقها في الميراث أخوها المستشار القانوني، وأخرى إمام أحد المساجد، وأخرى أخوها مدير مؤسسة أهلية، وأخرى أخوها الحاصل على شهادة الدكتوراة، وأخرى وأخرى، إن أغلب المتسببين بحرمان النساء من الميراث هم الأخوة، يليهم في المرتبة الآباء، إن حرمان المرأة من الميراث هو أمر لا يتعلق بالمستوى الاجتماعي أو التعليمي أو الثقافي، أو حتى درجة التدين، فالأمر متعلق بثروة يجب أن يحوزها القوي، وتحرم منه الفئات الضعيفة، فالموروث الثقافي والاجتماعي يسيطر فيه الرجال كمركز قوة على ثروات عائلاتهم، ولا يقبلون بمقاسمة الإناث، خاصة المتزوجات منهن، ويزداد الأمر صعوبة حين يكون الميراث أراض وأملاك عينية، إن عشرات القصص التي ترويها نساء حرمن من ميراثهن كفيلّة بدق ناقوس العنف المتلاحم على أنفاس النساء، فالقبول الاجتماعي لحرمانهن من الميراث، يساهم بشكل رئيسي في تكريس وإعادة إنتاج ثقافة العنف المتعمدة تجاه النساء، والتغاضي بعمد عن حقهن الإنساني والشرعي في ميراث عائلاتهن، إن السيطرة والرغبة في الاستحواذ على ثروات العائلة، هي أمر بات تقليداً ذكورياً، فالقلة من يعطون النساء حقهن الذي شرعه الله، فتجد أن محاولة الحفاظ على هذه الثروات، قد يدفع بزيادة دائرة العنف لأعلى مستوى، وحالات القتل التي شهدناها عادت لبعض الحالات لموضوع الميراث ومحاولة السيطرة عليه، بل وقتل النساء في سبيل الحصول على هذا الميراث، وقتل سمعتها وسيرتها باتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة، وهنالك مستوى العنف الجسدي، وأقساها العنف النفسي، ونبذها من العائلة، والتخلي عنها، وهو الأمر الذي يقهر الكثير من النساء، ويجبرهن على العودة لظل الرجال في عائلاتهن، ليكونوا مصدر حماية لهن، رغم أنهم هم المتسببين في هذا العنف تجاههن، ويبدو أن الذكور يفهمون جيداً طبيعة المجتمع وعلاقات القوة فيه، ويدركون أن النساء هن الحلقة الأضعف في المجتمع، وتركهن دون حماية، هو أمر لا تطيقه النساء، لذلك وجدنا في دراسة بحثية حول حرمان النساء من الميراث، أن السبب الرئيسي في عدم مطالبة النساء بميراثهن، هو خوفهن من التسبب بمشاكل عائلية،وقطيعة لا قبل لهن بها.

«بثينة» أجبرها شقيقها الطبيب، على التوقيع على ورقة تنازل عن حقها في ميراث والدها، كي يسمح لها بالزواج، وحين رفضت التوقيع، حرمها من الزواج، ويمارس عليها ضغوطاً لإجبارها على التنازل عن ميراثها، ولا زالت بعد مرور ثمانية أعوام على موت الوالد، لم تتزوج ولم تأخذ حقها في ميراثها.

«نهلة» سيدة متزوجة، ووضعها الاقتصادي غاية في السوء، أجبرها إخوتها على التوقيع على مبايعة للتنازل عن حقها في الأراضي والميراث الخاص بوالدهم، زوجها يعنفها ويحرق ملابسها ويطردها من البيت، ليجبرها هو الآخر على المطالبة بحقها من إخوتها، فوجدت نفسها بين طمع كلا الطرفين وهي الضحية، فلا هي تملك القوة لتطالب بحقها، لأن الإخوة أيضا هددوها بالقطيعة إن هي طالبت بحقها، بل وأجبروها على التنازل بورق رسمي، ولا هي قادرة على التعايش مع زوجها، الذي لا زال متطلعاً لميراثها.

أما أم محمد، فلا زالت قصتها ومعاناتها تنطق بظلم العم وأبناء العم، الذين بدلاً أن يكونوا دعماً وسنداً وحمايةً، كانوا سبب معاناتها وأخواتها، فقد ترك لهن الأب وهن ٦ أخوات، أرض وبيت من جهده الخاص وجهدهن، حيث أنهن تركن التعليم ليساعدنه، وعملن كلهن ليبقى لهن بيت يضمهن، وما أن توفى الأب، حتى طمع العم وأبناؤه بالأرض والبيت، وقاموا بضربهن بالسكاكين، وحاولوا منعهن من الشكوى للشرطة، إلا أنهن تمكن من تسجيل واقعة الاعتداء، غير أن المعاناة لا زالت مستمرة، في ظل تعنت العم وأبناؤه، وتعديه بين الوقت والآخر عليهن، لإجبارهن على التنازل عن الأرض، التي لا حق لهم فيها!! فأي ظلم هذا الذي ينطق بافتراء صاحبه؟

منذ ٤٥ سنة، وهي لا زالت تطالب بحقها وحق أمها من أخوالها، ما يزيد على ١٠٠ دونم، ورثة العائلة، لم تنل أم أحمد شيء منها، وماتت الأم وهي مقهورة للظلم الذي لحق بها، ولا زالت الابنة الكبيرة تطالب، وترسل جاهات، وتحاول أن تحصل على شيء من ميراثها، إلا أن الأخوال وأبناءهم قاطعوها، وحرموها وأخواتها الثلاث من أي شيء، وهي الآن جليسة باب البيت، ترفع يديها للسماء، ولا تطلب إلا الستر لأبنائها الفقراء، ولسانها لا يكف عن الدعاء عليهم وعدم مسامحتهم.

أما سميرة، التي اضطرت لرفع قضية على إخوتها للمطالبة بحقها، ٢ دونم ونصف، بعد أن أجبرها الحال المادي، واستشهاد ابنها في الحرب، وإصابة الآخر، وحاجته لعملية جراحية، ورغم أنها لم تكف عن محاولات التصالح والجهود السلمية من مخاتير وشرطة ومحامين، إلا أن إخوانها لم يرف لهم جفن، بل قاطعوها ولم يعطوها حقها، هي لا زالت ممزقة بين تجبر الإخوة وتخاذل الأقارب والصمت المجتمعي وإجراءات القانون، التي تحتاج لسنوات أخرى على ما يبدو، لتأخذ حقها وتعيش يوما هانئا!. كثيرة هي قصص النساء، وموجعة حد الموت، وأبشعها قصة هبة، التي تعرضت للخطف على يد إخوتها من أبيها، بل وتهجم في المرة الثالثة أحدهم عليها وضربها بساطور على رأسها في بيت أمها، وأشاع بين الناس أنها قضية شرف وهو يغسل العار!! لكن الله كتب لها الحياة ووقف معها أهل الخير، ولا زالت على قيد الحياة، لتشهد على الظلم والقسوة لسلب النساء حقوقهن في الميراث، وشاهدا على طمع وجشع أهل القربى، وبحثهم عن الثروة على جثث النساء وكرامتهن، وعلى كل الروابط المجتمعية، وكأن المرأة هي وحدها المطالبة بالحفاظ على هذه الروابط، بينما هم المعصومون من الخطأ. لقد رصد مركز شؤون المرأة، ١٠٠ حالة لنساء حرمن من ميراثهن، في محافظات قطاع غزة، ولا زالت معاناتهن على اشتعالها، يأتي آذار ويذهب، ويأتي آذار آخر، والثقافة الذكورية والتمييز بين الإناث والذكور يعيد إنتاج نفسه، ولا تزال النساء يتعرضن للعديد من أشكال العنف والإضطهاد. فقد تبين من خلال دراسة حديثة لبرنامج الأبحاث والمعلومات في مركز شؤون المرأة في غزة، أن ٢٣,٨٪ من إجمالي المشاركات في الدراسة، حرمن من ميراثهن، في حين أشارت ٧٦,٢٪ من النساء أنها لم تتعرض للحرمان من الميراث.

وفي ذات الدراسة تم التوجه لعينة ممثلة ٣٧٠ امرأة، أكدت ٤٢٪ منهن، على أن الخوف من خسارة العلاقة مع الأهل، كانت السبب الرئيسي الذي منعهن من التوجه لأي مساندة، للحصول على حقهن في الميراث، و٢٦٪ منهن، اعتبرن أن المطالبة بالميراث يدخلهن في دائرة العيب والخجل مما سيقوله عنها الناس بالمفهوم «راحت رفعت قضية ع أهلها في المحاكم». وأكدت عينة الدراسة، على آثار الحرمان من الميراث، حيث جاء الشعور بالقهر والظلم والإضطهاد في المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٢٪، والعداوة والبغضاء بين الإخوة والعائلة بنسبة ٤٩,٥٪، وتزعزع العلاقات الأسرية وتفككها ٤٤,٣٪، يترك موضوع الميراث تأثيراً على المرأة نفسياً وجسدياً بنسبة ٣١,٦٪، كما كانت درجة الخوف لحديث النساء عن معاناتهن عالية بنسبة ٤٤٪، و ١٤,٣٪ منهن درجة الخوف لديهن متوسطة.

إن كشف المسكوت عنه هو أمر ملح لكافة المساندين/ات لقضايا المرأة، ولعل آذار القادم يمنح النساء شيئاً من حقوقهن، فرغم أن الصورة سوداوية، إلا أن العمل الجاد والتشبيك الحقيقي بين المؤسسات النسوية والحقوقية والمؤمنة بحقوق المرأة ،كفيل بخلق حالة من الحراك المجتمعي، فلا يجب القبول بالصمت المجتمعي وتعزيزه بصمتنا نحن النساء أيضاً، سواء كن متضررات ومحرومات، أو كن قيادات وناشطات، فما ضاع حق وراءه مطالب.

المواطنة المجدلاوي نموذجا للموت في غزة

غزة- فايز أبوعون

لم تعرف المواطنة أماني المجدلاوي (٢٣ عاماً) من مخيم جباليا، في محافظة شمال قطاع غزة، أن ما هو بين يديها وتقوم بأعمال الطهي عليه، ليس ببابور يعمل على مادة الكاز العادي كغيره من البوابير الأخرى المليئة بالكاز، بل هو عبارة عن قنبلة موقوتة، ربما تنفجر في وجهها في أي وقت وحين، كونه مليء بالكاز الأبيض المخلوط بمادة البنزين. المجدلاوي كغيرها المئات بل الآلاف من النساء من سكان القطاع، لجأت حين دقت وما زالت أزمة غاز الطهي باب منزلها، كأبواب جميع المنازل في القطاع دون استثناء، إلى شراء جالون من الكاز المخصص لإشعال هذا النوع من البوابير، في خطوة منها لتدبير أمور بيتها، وتجهيز الطعام لها ولزوجها وطفلتها الوحيدة، التي أنجبتها بعد ثلاث ولادات غير ناجحة.

وما أن شارفت أماني على الانتهاء من تجهيز الطعام وبعض الأعمال المنزلية الأخرى، بعد أكثر من ساعة على إشعال البابور، الذي ارتفعت درجة حرارته بشكل غير طبيعي، كونه ليس معبئاً بمادة الكاز فقط، بل بمادتي الكاز والبنزين معاً، حتى انفجر في وجهها، مخلفاً معه مأساة لم تحسب هي أو أي شخص آخر حسابها، إلا بعد وقوع الكارثة.

أماني التي كانت في ريعان شبابها، ولم تكن قد فرحت بعد بطفلتها الصغيرة التي أنجبتها بعد معاناة شديدة، كونها حَمَلت ثلاث مرات، ولكن القدر كان يشاء أن ينزل الجنين في الأشهر الأخيرة من الحمل، لم تكن تعرف أنها في يوم من الأيام ستكون ضحية طمع وجشع بعض تجار الوقود، الذين باعوا ضمائرهم للشيطان، مقابل حفنة من المال لا تُغني ولا تسمن من جوع، ظانين أن خلط مادة البنزين المهرب من مصر عبر الأنفاق الحدودية رخيص الثمن، بمادة الكاز الإسرائيلي نادر الوجود في السوق الغزي والباهض الثمن، قد يزيد من أرباحهم، ويُعلي عماراتهم، ويرفع قيمة أرصدتهم في البنوك. وفي هذا السياق يقول الدكتور معاوية حسنين رئيس اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في القطاع: «إن المواطنة أماني المجدلاوي توفيت في الأول من نيسان الجاري، قبل خروجها إلى المستشفيات الإسرائيلية، حيث كانت تتواجد في وحدة الحروق في مستشفى دار الشفاء في غزة، إثر انفجار بابور كاز في وجهها.

وأضاف حسنين لـ «صوت النساء»: «إن المواطنة المجدلاوي كانت أُصيبت في الثلاثين من الشهر الماضي بحروق من الدرجة الثانية والثالثة، في جميع أنحاء جسمها، نتيجة اشتعال النار بسرعة البرق في ملابسها، التي ابتلت بمادة الكاز والبنزين معاً، نتيجة انفجار البابور الذي كانت تستخدمه لأعمال الطهي بين يديها، ما استدعيَّ نقلها إلى المستشفى وعمل الإجراءات اللازمة، لتحويلها في اليوم التالي إلى المستشفيات الإسرائيلية، إلا أنها فارقت الحياة لخطورة حالتها.

ودعا جميع أصحاب محطات الوقود الرسمية، وبائعي الوقود على الطرقات بشكل غير رسمي للأسر الفلسطينية، أن يراعوا الله في دينهم وأخلاقهم وضمائرهم، وأن لا يلجؤوا إلى خلط الكاز مع البنزين، لما قد يسببه ذلك من كوارث إنسانية لا تُحمد عقباها، كالتي حدثت للمواطنة المجدلاوي وغيرها.

ومن جهته نفى رئيس جمعية أصحاب محطات الوقود في غزة محمود الشوا، نفياً قاطعاً، أن يكون أي من أصحاب محطات الوقود الرسمية، قد لجأ إلى خلط مادة البنزينّ المصري أو حتى الإسرائيلي بمادة الكاز أو غيره، مرجعاً ذلك لوجود رقابة مستمرة ومفاجئة على هذه المحطات، يتم من خلالها أخذ عينات لفحصها في مختبرات معتمدة، للتأكد من خلوها من أي مواد قد تضر بالإنسان أو صحته.

وذكر الشوا لـ«صوت النساء» أنه ربما قد يلجأ البعض من صغار التجار والصبية، الذين يبيعون مثل هذه المحروقات على الطرق وفي السوق السوداء، إلى مثل هذه الأعمال، ولكن هؤلاء قلة وتتم ملاحقتهم باستمرار، حيث أن هذه الظاهرة بدأت بالاختفاء من الشوارع، لزيادة حملات ملاحقتهم والقبض عليهم ومصادرة ما بحوزتهم وسجنهم، أو تحرير المخالفات لهم، التي قد تفوق أحياناً ما قد يربحونه من بيع الوقود. وبيَّن أن سعر لتر الكاز والسولار الإسرائيلي في السوق الرسمي «المحطات» هو ٥,٤٣ شيكل، بينما سعر لتر الكاز المصري في المحطات هو ٣,٥ شيكل، والسولار المصري ١,٥٥ شيكل، أما سعر البنزين الإسرائيلي ٦,٢٥ شيكل، والبنزين المصري ١,٦٩ شيكل، في حين أن سعر البنزين المصري من النوع الجيد ٣ شواكل.

تتمة

آلاف العائلات يتهددها التهجير والشتات

بهذه الطريقة، وأن يكون ذلك على حساب حياه أسرتها المستقرة. كنانة واحدة من ٣٥ ألف «غزي» يعيشون في الضفة، وواحدة من ٧٠ ألف فلسطيني متضرر من القرار بشكل مباشر، جراء تهديد حياتهم العائلية والأسرية بالتشتت، وخاصة العائلات المقدسية والمتزوجين من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، إلى جانب المتضامنين الأجانب، كل ذلك بموجب القرار الإسرائيلي رقم ١٦٥٠، الذي كان قد صدر قبل عام وأعلن عن تنفيذه قبل أيام.

«ليالي» البالغه من العمر ٢٨ عاماً، أيضاً إحدى المتضررات، تعيش نفس الخوف الذي تعيشه كنانه، فقد تزوجت قبل عامين من قريب لها في الضفة، وانتقلت إلى العيش في منطقة نابلس برفقة زوجها، من خلال فيزا زيارة لحملها جواز سفر هولندي. فقد كانت أسرتها التي تعيش الآن في هولندا، هجرت عن فلسطين في العام ١٩٦٧، انتقلت للعيش في الخارج، ولا تملك بطاقة هوية فلسطينية، ومن خلال التواصل مع أبناء العائلة في الضفة، تعرفت على قريب لها وتزوجته، وتعيش معه في الضفة بطريقة قانونية، حيث تقوم بتجديد أقامتها كل حين. وتقول ليالي: «هذا القرار يعني أنني أجنبية، وليس من حقي العيش في الضفة مع زوجي وابنتي الصغيرة، وإنه في أي لحظة يمكن لسلطات الاحتلال ترحيلي إلى هولندا وإبعادي عن أسرتي».

متسللون

وقد عنون القرار ب»قرار عسكري بخصوص منع التسلل تعديل رقم ٢». وينص القرار على تطوير قرار إسرائيلي سابق، اتخذ في العام ١٩٦٩، على أي شخص من غير سكان الضفة يتواجد فيها، فانه يعتبر وفقاً للقانون متسللاً، «المتسلل هو الشخص الذي دخل المنطقة «الضفة الغربية» بصورة غير قانونية، بعد تاريخ محدد، أو شخص متواجد في المنطقة لكنه لا يحمل تصريحاً صادراً بطريقة قانونية» نص القرار.

عقوبة هذا التسلل بحسب القرار، هي الاعتقال سبع سنوات، وإذا أثبت المتسلل أن دخوله إلى المنطقة كان بطريقة قانونية، فإن عقوبته هي الاعتقال لثلاث سنوات. وأضيف على القرار بنداً إضافياً، وهو: «من أجل تنفيذ هذا القرار، يعتبر قرار الإبعاد كقرار الاعتقال الصادر حسب البند ٧٨ من القرار الخاص بالأمن في «يهودا والسامرة»، رقم ٣٧٨ لعام ١٩٧٠، وذلك من أجل تنفيذ الاعتقال داخل إسرائيل، حسب البند ٥ (أ) (١) من القرار الخاص بالإجراءات العقابية (يهودا والسامرة)، قرار رقم ٣٢٢ للعام ١٩٦٩ / ٥٧٢٩». بحسب الترجمة الحرفية للقرار. ويتابع القرار: «بعد الاعتقال يتم إصدار قرار بالإبعاد في أسرع وقت ممكن، إلا «إذا غادر المنطقة بمحض إرادته في وقت مبكر». ورغم إعلان حكومة الاحتلال عن عدم تنفيذ هذا القرار في الفترة الحالية، إلا أن آلاف العائلات تشعر بعدم استقرار لهذا القرار، الذي يمكن أن يطبق في أي لحظة، ويشمل عائلات من القدس والضفة والقطاع.

المتضامنون الأجانب أيضاً

هذا القرار لا يمس بوجود الفلسطينيين من القدس وفلسطين الداخل المحتل وأبناء القطاع في الضفة فقط، وإنما يتعبر ضربة قاسية لحركة لمتضامنين الدوليين الذين بات عملهم يؤرق الاحتلال ويزعجه.

يقول المتضامن الدولي «مايكل كاني»، من شمال أيرلندا لصوت النساء: «هذا القرار يمكن أن يعرقل عملنا وحركتنا في الضفة الغربية، وأن يتسبب في اعتقالنا على الحواجز، لفترة تزيد عن سبع سنوات، وهذا ما يعتبر مخالفاً لكافة القوانين الدولية واتفاقية جنيف، التي تعطينا الحق بزيارة المنطقة».

وأشار «كاني» إلى الخطورة التي يتضمنها القرار، الذي لا يوضح طريقة التطبيق، وبالتالي فإن طريقة التطبيق تبقى بيد حكومة إسرائيل، تحددها فيما بعد. وتابع «كاني» أن هذا القرار سيحدد دخول المتضامنين الأجانب إلى المنطقة، ويمنعهم من حرية الحركة في الضفة، وعدم إعطائهم التصاريح اللازمة للدخول.

تم إعداد هذه المواد بالشراكة مع مؤسسة مسارات
في جمهورية مصر العربية بمناسبة الثامن من آذار

كيف تسهم المساعدات والتحويلات النقدية في تمكين المرأة؟

هانيا شلقامي

منذ عقد من الزمان، ارتأت بعض دول أمريكا اللاتينية، وجوب توفير مظلة إئتمانية تغطى الفقراء، وتعمل على سد الفجوة الاجتماعية بينهم وباقي الطبقات الاجتماعية. وبموجب هذه التحويلات، تحصل ربة الأسرة على مبلغ شهري لكنه مشروط من الحكومة. في هذا الإطار تلتزم الأم ببعض الشروط، مثل تطعيم الأطفال وتلبية احتياجاتهم الأساسية، والتأكد من استمرارهم في الدراسة، بنسبة حضور لا تقل عن ٨٥٪ شهرياً، على أن تكون ربة الأسرة هي المتعاقدة مع الدولة، وتكون التحويلات باسمها هي. فالأم هي المسؤولة الأولى عن الأسرة، وبالتالى لا بد من مساندتها.

يختلف هذا البرنامج من دولة إلى دولة ومن سنة الى أخرى، فنموذج البرازيل يختلف عما هو متبع في المكسيك، ويختلف النموذجان عما هو معمول به في كل دولة من الدول ال٤٣، التي اتبعت هذا الأسلوب في تنظيم الحماية الاجتماعية.

لقد عمل فريق من الباحثات والباحثين، على تصميم برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في مصر، تحت رعاية وبمشاركة وزارة التضامن الاجتماعي، وذلك في إطار أحد مشاريع برنامج «مسارات» لتمكين المرأة. تبنى البرنامج منذ عام ونصف العام، تنفيذ تجربة استرشادية في منطقة عين الصيرة وضواحيها، والتي دُرج على وصفها ب»العشوائية».

وهذا هو أول برنامج من نوعه في مصر وفي العالم العربي، عدا تجربة استرشادية أخرى في المغرب. يختلف هذا البرنامج عن برامج الدول الأخرى، من حيث الأسس المعنوية والسياسية التى يقوم عليها. فالبرنامج يهدف إلى تمكين المرأة أو الأم الفقيرة، وتوفير دخل متواضع وثابت وشهري لها، وهو ما يمثل حق لها كمواطنة وكربة أسرة. هدفت التجربة أن يساهم هذا الدخل في تفعيل وترسيخ استقلالية هذه المرأة، وتدعيم حقها في قدر من الاستقرار المادي، لما تقوم بها من دور إنساني وتربوي وإنتاجي أيضاً. يرتكز المشروع على فكرة المواطنة، ويتبنى مدخلاً حقوقياً في التعامل مع الأسر المستفيدة. يتم توقيع عقد بين الأسرة والوزارة، ينص على واجبات وحقوق كل طرف. ولا تُفرض شروط العقد على الأسرة بشكل قمعي، بل يوفر البرنامج سبل المتابعة الذاتية للأسرة، بما لا يتيح لمقدم الخدمة من قبل الوزارة التجنى عليهم عند متابعة الشروط. كما يتم صرف المبلغ الشهرى عن طريق كارت بنكى (كارت صرف) من البنك الأهلي، وهكذا تتمكن المستفيدة من التحكم في المبلغ الذى تحتاجه، وتحمى دخلها من سطو الآخرين والسرقة. لا يزال هذا المشروع في إطار التجربة، فعدد الأسر المستفيدة مازال صغيراً، وفاعلية البرنامج لا تزال في طور البحث. ولكن تبقى التحويلات النقدية المشروطة، فكرة مقترحة، تهدف إلى ترسيخ حقوق المواطنة للفقيرات ولربات البيوت، سواء كن أمهات معيلات أو تحت رعاية معيل (نظرياً).

لقد تعرفنا على مشاكل وتجارب الأسر المشاركة في البرنامج، وتأكدنا من احتياجهم إلى قدر من الاستقرار المادي، في خضم التقلبات المادية والاجتماعية، وافتقاد الأمان الذي يعانون منه: بعض الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة، لعدم وجود ثمن الساندوتش والكراسة، وآخرين يعانون العنف الأسري وعنف الشارع، وأزواج يعانون أمراضاً وعاهات، أو العجز عن استيفاء احتياجات أسرهم. العديد من الأسر مفككة ودون مكان إقامة ثابت. صحيح أن الجمعيات الأهلية وأهل الخير يقدمون المساعدات أو الزكاة لهذه الأسر، ولكن دون جدوى حقيقية، بسبب عدم استمرارية هذه المساعدات. وضعنا أيدينا على مشكلة ديون النساء، اللواتي سعين إلى تحقيق دخل مساعد للأسرة، فأخذن قروضاً ووجدن صعوبة فى ردها. منهن من باعت الحلل، وأخرى باعت مراتب البيت كي تسدد الديون. البعض لديهم دخل، ولكنهم يعانون مشاكل صحية (السمنة والإدمان)، ويتعرضون للعنف داخل المنزل. أطفال في الإعدادية لا يستطيعون القراءة والكتابة، وآخرين مجبرين على تلقي دروس ومجاميع رغماً عنهم وعن ضعف موارد أسرهم.

وتأكد لنا الحاجة الماسة إلى دور إيجابي للدولة، من حيث تقديم مساعدات شهرية لمدة محددة، تستطيع الأسرة أن تعتمد عليها فى توفير جزء من احتياجاتها، إلى حين العثور على فرصة عمل أو مشروع منتج. إن هذه المساعدات الشهرية كفيلة بحماية الأطفال أثناء فترات التقلبات والعوز. وقد تأكد لنا كذلك أن المرأة، زوجة وأماً، لا بد أن تتمتع بحق المساندة والحماية الاجتماعية (من خلال الدعم النقدي)، لأنها عماد الأسرة المتوقع منها التعامل مع قلة الموارد وتربية الأولاد وضمان صحة وسلامة الأسرة.

دخل يفي باحتياجات الأسرة أو طلاق؟

جونلة سلمان

كانت وجهة نظرى الأولية تجاه المراة المصرية غامضة وغير محددة، وكان الجانب الأول الذي تبينته للمرأة المصرية هو الطاعة، سواء كانت طاعة الأب أو الأخ أو الزوج أو حتى أحد الأقارب الرجال. ولكن الوقت كان كفيلا أن يكشف لي الجمال والقوة التى تتميز بهما شخصية المرأة المصرية في شتى المجالات.

الكثير من هؤلاء السيدات المصريات يعشن حياة صعبة وقاسية، وأجدني في قمة التعاطف معهن، ومع هؤلاء البطلات الصامتات المكونات لمجموعة لا تحظى بأي اهتمام أو مساعدة، تلك النساء المطلقات صغيرات السن، واللواتي يعملن كخادمات في البيوت، من أجل الحصول على وسيلة رزق تعينهن على تحمل أعباء الحياة.

سوف أطرح هنا مثلاً واحداً من بين أمثلة عديدة لمعاناة بعض هؤلاء السيدات، سميرة سيدة مطلقة، تبلغ من العمر ٢٧ عاماً. كان لسميرة زواج أول ترملت فيه بعد أن أنجبت طفلة (تبلغ الآن الثالثة عشرة).

بعد الترمل مارست أسرة سميرة عليها ضغوطاً متعددة، كي تجبرها على خوض تجربة الزواج للمرة الثانية. وبالفعل تزوجت سميرة وأنجبت صبياً عمره الآن ٥ سنوات، تعمل حالياً كخادمة في أحد المنازل، وقد كان هذا هو السبب المباشر في طلاقها. فالمثير للعجب هو أن الزوج (الذي طلقته سميرة) لم يستاء من عمل زوجته كخادمة، بل إنه كان يبتزها للحصول على كامل دخلها. في السنين الأولى من زواج سميرة الثاني، كان الزوج يعمل سائقاً، وبعد ثلاثة أعوام فقد وظيفته، ولم يهتم بالحصول على وظيفة أخرى يتكسب منها.

كان دخل سميرة من خلال العمل فى البيوت كخادمة أعلى مما يحصل عليه الزوج، وهو الأمر الذي شجعه ألا يجتهد للحصول على عمل، لماذا يعمل إذا كان دخل زوجته يغطى النفقات والأعباء المنزلية! أضف إلى ذلك أن توزيع العائد الذى تحصل عليه سميرة من عملها، لم يكن عادلا، فقد كان الزوج يأخذ النصيب الأكبر من الأجر، واليسير الذي يتبقى لا يغطي نفقات المنزل والأولاد. بعد فترة أدركت سميرة أن طلاقها واحتفاظها لنفسها وأولادها بنقودها، أفضل بكثير من الإنفاق على زوج عاطل يبتزها، ولا يترك لها ولأولادها ما يسد حتى نفقات طعامهم. ولكن الحصول على الطلاق لم يكن باليسير، فكان على الزوجة الشابة العاملة أن تقوم بالتضحية بما تملكه من أثاث وأواني طعام وما إلى ذلك من أساسيات المنزل، كي تحصل على الطلاق.

الآن تعيش سميرة مع طفليها فى شقة صغيرة مؤجرة، ويستمر كفاحها من أجل كيان مستقل وآمن لأسرتها الصغيرة.

وسميرة، رغم مأساتها، هي أحد الأمثلة المحظوظة، لأن تمتعها بصفات الإخلاص فى العمل والأمانة قد ساعدها على البقاء فى العمل لدى عدد محدود من الأسر، وعدم التنقل من عمل لآخر. كما أن تلك الأسر قد قدمت يد المساعدة لسميرة، وهو ما يسر عليها بعض المشقة.

سميرة ليست إلا واحدة من آلاف الشابات المطلقات، اللواتى يعانين تجارب مشابهة وعددهن في تزايد مخيف.

من السهل نقد الرجل (الزوج) الذى لا يفى بأعبائه ومسئولياته المادية تجاه أسرته، كما أنه من الطبيعي التعاطف مع المرأة (الزوجة) التى تعمل من أجل الحصول على أجر، يذهب معظمه إلى متطلبات الزوج الشخصية، مثل السجائر والشاى.

لكن عند تفحص المشكلة، يتبين لنا أن كل من الزوج والزوجة ضحايا، والمأساة الحقيقة تكمن في تفاوت الأجور، الذي لا يزال أحد أبرز الظواهر في سوق العمل المصرية. فما دام الأجر في سوق العمالة غير عادل وغير منتظم، سوف ينعكس ذلك سلباً على الجوانب الاجتماعية والمشاكل الأسرية في المجتمع المصري.

إن تمكين المرأة، لا يعنى أن تقوم النساء بتحمل المسئولية الأسرية كاملة، ولكنه يعنى أن يقوم الطرفان (الزوج والزوجة) بالوفاء بالواجبات المادية للأسرة بصورة عادلة، حتى لا يظلم طرف الطرف الآخر، وحتى لا يفقد الطرف المظلوم حقوقه الأساسية، أو يُستغل دون مبرر، فيصعب عليه الاستمرار.

الخلع وحق الرجل في الطلاق بإرادة منفردة

ملكي الشرماني

هل حق المرأة في الطلاق بالخلع، يوازي حق الرجل في الطلاق بإرادته المنفردة؟ ربما تحتوي بعض الملاحظات التي توصلت إليها، من خلال دراسة ميدانية مدتها ثلاث سنوات على محاكم الأسرة، على جزء من الإجابة على هذا السؤال:

– حصلت أعداد متزايدة من النساء على الخلع منذ إصدار القانون في عام ٢٠٠٠، إذ أن عدد قضايا الخلع ارتفع منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، من ٢٨٨٦ إلى ٨٦٧٢ قضية (حسب آخر إحصائيات وزارة العدل).

– هناك بعض الثغرات التشريعية والإجرائية، التي قد تطيل فترة التقاضي في قضايا الخلع، مثل دفع الزوج بصورية المهر، وعدم وضوح الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل المحكمة في هذه الحالة. وبالرغم من هذا يظل الخلع حلاً قانونياً مضموناً وأقل تكلفة وأسرع من طلاق الضرر.

– تلجأ فئة معينة من النساء إلى الخلع بصورة متزايدة، وتلك الفئة يجمع بينها سمات مشتركة: تعرضهن لأضرار عديدة من قبل أزواجهن (مثل الإساءة البدنية واللفظية والجنسية). معاناة عدم إنفاق الزوج، إما لأن هذا الزوج لا يعمل، أو يعمل بصورة متقطعة، وأحيانا لغيابه عن منزل الزوجية لفترات طويلة. ضعف أو انعدام المستوى التعليمي لبعض هؤلاء النساء. المشترك أيضاً في هذه الفئة، هو عنصر العمل قبل الزواج (للمشاركة في تكاليف الزواج)، وتوقفهن عن العمل بعد الزواج، استجابة لرغبة الزوج، ولضآلة المردود المادي والمعنوي من الأعمال الشاقة والهامشية التي عملن بها، ثم عودتهن لمزاولة العمل بعد فترة من الزواج، للحاجة إلى دخل للإنفاق على أطفالهن.

إذن يختلف وضع هؤلاء النساء عن امرأة ثابت بن قيس، التي ذهبت إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وقالت أنها لا تعيب على زوجها خلقاً، ولكنها لا تريده وتخشى أن لا ترعى حدود الله إذا بقيت معه، فأعطاها الرسول (صلى الله عليه وسلم) حريتها، على أن ترد لزوجها الحديقة التي مهرها بها. بالرغم من أنه يحق لهؤلاء النساء اللجوء إلى طلاق الضرر، إلا أن هذا الخيار يعني معركة قانونية طويلة ومكلفة وغير مضمونة، (حيث عملية إثبات الضرر تخضع إلى الألاعيب القانونية). وحتى لو كان الحكم لصالح الزوجة، فحصولها على مستحقاتها المادية يقترب من المستحيل، بسبب عدم فاعلية آليات التنفيذ، وتحايل الزوج لتفادي الدفع أو عدم قدرته.

والسبب الآخر الذي يدفع بعض هؤلاء النساء إلى اللجوء إلى الخلع، هو أنهن يسعين إلى الحصول على الضمان الاجتماعي، حيث أن معظم ما يقمن به لا يتعدى أعمالاً هامشية وغير دائمة، لا تكفي حاجتهن وحاجة أطفالهن.

أعطى القانون الرجل الحق في إنهاء زواجه، حتى لو لم تكن زوجته طرفاً مشاركاً في القرار، ولكن في المقابل يتم تعويض هذه الزوجة عن الضرر الذي يلحق بها من هذا القرار المنفرد، فيعطيها المشرع نفقة المتعة، التي يقدرها القاضي بناء على قدرة الزوج المادية، على أن لا تقل عن نفقة سنتين من الزواج، وبالإضافة إلى نفقة المتعة، تحصل الزوجة أيضاً على نفقة العدة ومؤخر الصداق.

وعلى نفس النهج في حالة الخلع، يمنح القانون للزوجة الحق في إنهاء الزواج، والحصول على الطلاق، حتى لو لم يوافق الزوج، وفي المقابل ترد الزوجة له مقدم الصداق، كما تتنازل عن مؤخر الصداق ونفقة العدة والمتعة.

وربما يكون السبب البديهي لإعطاء كل من الزوجين الحق في إنهاء العلاقة الزوجية، حتى لو لم يوافق الطرف الآخر، هو أن الحياة الزوجية لا تستقيم، إلا إذا كانت مبنية على المودة والرحمة، ومن ثم ضرورة رضا الطرفين عن استمرار العلاقة.

ولكن، هل تمارس المرأة المصرية حقها في الخلع تبعاً لمنطق المشرع، الذي استقى المقصد من حكم الخلع من تأويل الفقهاء للآية القرآنية رقم ٢٢٩ في «سورة البقرة»، ومن الحديث المذكور سلفا للرسول (عليه الصلاة والسلام)؟

ربما أوجد الخلع حلاً للنساء، اللواتي يسعين إلى الطلاق، ولكن مما لا شك فيه، أنه أصبح أيضاً البديل المفروض، وباهظ الثمن على الزوجة الفقيرة المتضررة من زواجها أشد الضرر.

تقدم النساء هو تقدم البشرية

بقلم: هيلاري كلينتون

قبل خمس عشرة سنة، اجتمعت في بكين مندوبات من ١٨٩ دولة في مؤتمر المرأة العالمي الرابع للأمم المتحدة. لقد كان هذا الاجتماع بمثابة نداء للعمل، نداء موجه إلى المجتمع العالمي، للعمل من أجل إصدار القوانين، وإدخال الإصلاحات، والتغييرات الاجتماعية الضرورية، لضمان حصول جميع النساء والفتيات في كل مكان، على الفرص التي هن جديرات بها، من أجل تحقيق القدرات التي منحها الله لهن، والمساهمة بالكامل في تقدم وازدهار مجتمعاتهن. وقد استجابت النساء حول العالم لهذا النداء.

في هذه اللحظة، في المدن والقرى والبلدان والقارات، تدير النساء الملاجىء الخاصة بالفارات من العنف المنزلي، وبرامج مكافحة الاتجار بالبشر. وهن يقمن بإنقاذ الفتيات من دور الدعارة في كمبوديا، ويخضن حملات للفوز بالمناصب العامة في الكويت، ويساعدن في معالجة النساء اللواتي يتعرضن للإصابة أثناء الولادة في إثيوبيا، ويدرن مدارس للاجئين في بورما، ويقمن بإعادة بناء المنازل في أعقاب الزلازل في كل من هايتي وتشيلي. ودون اعتراف بهن ومن دون تهويل، وفي أغلب الأحيان حتى من دون دعم يذكر، تعمل النساء من أجل تحسين نوعية حياتهن وحياة الناس جميعاً.

وها هي جهودهن تتكلل بالنجاح، وتؤتي أكلها، فهناك اليوم عدد أكبر من الفتيات في المدارس في جميع أنحاء العالم، وهناك المزيد من النساء اللواتي يعملن في الوظائف، ويشغلن المناصب العامة، وقد سن عدد متزايد من البلدان قوانين تقر للمرأة بحقوقها في المساواة، على الرغم من أن الكثير جداً من القوانين، التي تم سنها فعلاً، لا تؤثر فعلاً على حياتهن اليومية.

ولكن التقدم الذي حققناه لا يزال بعيداً كل البعد عن اعتباره منجزاً، إذ لا تزال النساء يشكلن الغالبية العظمى بين الفقراء، وغير المتعلمين، وغير المعافين صحياً، والذين يعانون من نقص الغذاء في العالم. ورغم أن النساء يشكلن الغالبية بين أعداد المزارعين في العالم، فإنهن يحرمن في أحيان كثيرة من ملكية الأراضي التي تقوم النساء كل يوم بزراعتها، أو من الحصول على الائتمان اللازم لجعل تلك المزارع مربحة. ورغم أن النساء هن اللائي يعتنين بالمرضى في العالم، فإن النساء والفتيات أقل حظاً في الحصول على العلاج عندما يمرضن. ومع أن من النادر أن تتسبب النساء في اندلاع الحروب، فإنهن دائماً هن اللاتي يتحملن عواقبها، وكثيراً ما يُستبعدن من المشاركة في مفاوضات السلام، ولا يزال العنف ضد النساء يمثل وباءً عالميا.

إن وضع المرأة في العالم، ليس فقط مجرد مسألة أخلاق وعدالة، بل هو أيضا واجب سياسي واقتصادي واجتماعي. والأدلة على ذلك دامغة لا لبس فيها: عندما تكون المرأة حرة في تنمية مواهبها، وتساهم مساهمة كاملة في مجتمعاتها، فإن ذلك يعود بالخير على الجميع.

فحين تكون المرأة حرة في التصويت والترشح للمناصب العامة، تكون الحكومات أكثر فعالية وأكثر استجابة لشعوبها. وعندما تتمتع النساء بالحرية في كسب أرزاقهن ولقمة عيشهن، وبدء مشاريع أعمال تجارية، عندها يصبحن القوة المحركة للنمو الاقتصادي. وعندما تمنح النساء فرصة الحصول على التعلم وإمكانية الوصول إلى العناية الصحية، عندها تزدهر أسرهن ومجتمعاتهن الأهلية، وعندما تملك النساء حقوقاً متساوية تصبح الدول أكثر استقراراً وسلاماً وأمناً. إن تحقيق المساواة للمرأة وتعزيزها، هو في صلب السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إننا نؤمن بأن المرأة تعتبر حاسمة الأهمية في حل كل التحديات التي نواجهها تقريباً، وأن الاستراتيجيات التي تتجاهل حياة ومساهمات النساء، لا تتوفر أمامها فرص كبيرة للنجاح. ولذلك فإننا نقوم بدمج النساء في جميع ما نقوم به من عمل حول العالم. في أفغانستان، تعتبر مشاركة المرأة الأفغانية في عملية صنع القرار حول مستقبل بلدها، أمراً حاسم الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، والحكم الرشيد والسلام. وهذا هو السبب الذي جعلنا ندرج ضمن إستراتيجيتنا ما سميناه بـ «خطة عمل المرأة» من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص حصول النساء على التعليم، والصحة والعدالة، واستحداث فرص العمل للنساء، وخاصة في مجال الزراعة. وباختصار، فإن المرأة تشكل أهمية حاسمة لضمان مستقبل أفضل لأفغانستان.

وتشكل المرأة نقطة اهتمام مركزية في الجهود التي نبذلها للارتقاء بمستوى التنمية، كدعامة رئيسية من دعائم سياستنا الخارجية، إلى جانب الدبلوماسية والدفاع. فكما الحال بالنسبة للنساء اللواتي يزرعن غذاء العالم، ويجمعن الماء، ويجمعن الحطب، ويغسلن الملابس، وبصورة متزايدة يعملن في المصانع، ويدرن المتاجر، ويطلقن شركات الأعمال التجارية، ويوفرن الوظائف، فإن النساء يشكلن قوة هائلة في أي نمو اقتصادي أو تقدم اجتماعي.

إن النساء هن محط تركيز ثلاث مبادرات رئيسية يجري تنفيذها في السياسة الخارجية الأميركية.

فمبادرتنا للصحة العالمية، هي التزام بقيمة ٦٣ بليون دولار لتحسين الصحة وتعزيز النظم الصحية في جميع أنحاء العالم، وإحدى أولوياتها الرئيسية هي تحسين صحة الأم والطفل.

وبرنامجنا للأمن الغذائي العالمي، هو التزام بقيمة التزام ٣,٥ بليون دولار، لتعزيز الإمدادات الغذائية في العالم، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق، بحيث يستطيع المزارعون كسب ما يكفي لدعم أسرهم، ولكي يصبح الغذاء متاحاً أمام جميع الناس في كل مكان. كما أنه يركز على دعم النساء، اللواتي يشكلن الأغلبية بين المزارعين في مزارع الدول النامية. واستجابة للتحدي المتمثل في تغير المناخ، تعهدت الولايات المتحدة بتخصيص مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنوياً، بحلول العام ٢٠٢٠، من أجل معالجة حاجات التكيف والتخفيف المناخية للدول النامية. ففي الوقت الذي سيشعر فيه الجميع بتأثيرات تغير المناخ، إلا أن تأثيره سيكون شديدا بشكل خاص على النساء في الدول النامية، لأنهن غالباً ما يتحملن مسؤولية تأمين المواد الغذائية والوقود لأسرهن. ولهذا فإن خطتنا تهدف إلى تمكين هؤلاء النساء، من أن يصبحن جزءاً من الحل لهذه الأزمة العالمية. هذه المبادرات تجسد قيمة أساسية للسياسة الخارجية الأميركية، وهي أن العالم لا يمكن أن يحرز أي تقدم، إذا ظلت النساء والفتيات محرومات من حقوقهن، وتخلفن عن اللحاق بالركب.

وهكذا فإنه بغض النظر عما إذا كنا نعيش في نيويورك أو في نيودلهي، أو لاغوس أو لاباز، فإن النساء والفتيات يتشاطرن العديد من النضالات والطموحات ذاتها. إن مبدأ مساواة النساء هو حقيقة بسيطة ثابتة، لا تحتاج إلى دليل، ولكن العمل على تحويل هذا المبدأ إلى ممارسة، نادراً ما يكون بسيطاً. إنه يتطلب سنوات وحتى أجيالاً من العمل الصبور والمثابرة، ليس فقط من أجل تغيير قوانين دولة ما، بل وأيضاً من أجل تغيير عقلية الناس، ومن أجل دمج الحقيقة غير القابلة للمناقشة، حول قيمة المرأة وحقوق المرأة، في الثقافة والتقاليد وفي الخطاب العام وفي وجهات النظر الخاصة.

في عام ١٩٩٥، أعلن العالم وبصوت واحد، أن حقوق الإنسان هي حقوق المرأة، وأن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. واليوم، يجب علينا أن نقول بصوت واحد وإلى الأبد، أن تقدم المرأة هو تقدم البشرية، وأن تقدم البشرية هو تقدم المرأة.

دروب المعرفة

عيد الأم نشأته و تاريخه

تعزى احتفالات عيد الأم الأولى الى احتفالات الربيع عند الأغريقين، على شرف ريا ام الآلهة.

في القرن الـ١٦، احتفلت إنكلترا بيوم سمي أحد الأمهات، وهذا الأحتفال يأتي في الأحد الرابع من الصوم، وقد أوجد لتكريم الأمهات في إنكلترا.

وفي تلك الفترة كان الكثيرون من العمال الأنكليز الفقراء، يعملون كخدام عند الأغنياء، وأغلب الأعمال كانت تفرض على العمال العمل بعيدا عن أهلهم وأوطانهم، وبالتالي كان الخادم يقيم في منزل صاحب العمل. وفي أحد الأمهات، كان العمال يحصلون على يوم عطلة، وهذا ما شجعهم للعودة إلى منازلهم للاحتفال مع أمهاتهم بالمناسبة، وكانوا يجلبون معهم كعكة خاصة تسمى (كعكة الأمهات)، والتي كانت تحضر لإضفاء أجواء احتفالية على المناسبة.

وبما أن المسيحية انتشرت خارج أروربا، تحول الاحتفال بأحد الأم، إلى مناسبة للاحتفال بأم الكنيسة مريم. ومع مرور الوقت، تم دمج احتفالات الكنيسة مع أحد الأم في مناسبة واحدة، وبدأ الناس يكرمون أمهاتهم كما تكرم الكنيسة الأم.

في أمريكا أول اقتراح للأحتفال بالمناسبة جاء عام ١٨٧٢، من كيوم مخصص للسلام. Julia Ward Howe عام ١٩٠٧ Ana Jarvis وهي من ولاية فلادلفيا، بدأت حملة لنشر عيد الأم كمناسبة وطنية.

شجعت الكنيسة الأم التي تنتمي اليها آنا جارفس في فرجينيا الغربية، لتحتفل بيوم الأم في الذكرى الثانية لوفاة والدتها، وكان مصادفا للأحد الثاني من أيار. وفي العام التالي احتفل أيضاً بالمناسبة في فلادلفيا. والمؤيدون لها بدأوا بالكتابة لها وإلى الوزراء والنواب ورجال الأعمال والسياسيين، للطلب منهم بأعلان يوم الأم يوماً وطنياً. ونجح ذلك في عام ١٩١١،حيث احتفلت معظم الولايات المتحدة بيوم الأم.

الرئيس ودرو ويلسون في عام ١٩١٤، أصدر مرسوماً جمهورياً بإعلان عيد الأم عيداً وطنياً، ويحتفل به كل سنة في الأحد الثاني من أيار. الكثير من البلدان تحتفل بعيد الأم بتاريخ مغاير لاحتفال الولايات المتحدة، مثلاً البلدان العربية تحتفل بيوم الأم في ٢١ آذار من كل عام، وذلك اقتراناً ببداية فصل الربيع فصل العطاء.

وهناك الكثير من البلدان تتوافق مع الولايات المتحدة بهذا التاريخ مثل: الدانمارك، فنلندا، ايطاليا، تركيا، استراليا، بلجيكا.

ستة عشر عاماً تغيرنا !!

رحمة محمود حجة

حين تحمل ذكرياتهم قلباً بين يديك، وتمشي في شوارع البلد وأزقتها القديمة، لتلمح هنا مسجداً توفي فيه جدك، أو درجا يمتد إلى ما قبل ٥٠ عاما، شهد خطوات أمك أثناء ذهابها للمدرسة، لا تستطيع إلا أن تفرح من العمق، فتتوقف إلا عن سماع صوت نبضات قلبك وبريق عيونهم، وربما تذرف دمعة أو دمعتان.

خالتي.. أمي.. أيضاً معلمان

بين خالتي منيرة وأمي نسيج من الذاكرة، يعبق برائحة التعب الممتد بين فرح الماضي وتنفس أحداثه في الحاضر، فها هما تصفان لي كل شبر ومتر بين «الصالون الأخضر» ومكتبة «الاستقلال»، وبين سينما «رغدان» وبوظة «سناك توينتي تو»، ومن أمام سوق»منكو» إلى يسار «أمسيات عمان» على مسافة الذاكرة من «مبنى البريد».

وها هو بائع «المعاسف» الذي لا يبصر سوى ما تتلمسه يداه، واكتظاظ المارة من حوله في أوقات الذروة، بحاسة أكثر جمالاً من السادسة، ومثله بائع السجائر، الذي يقبع من نحو أربعين عاماً أمام صندوقه الزجاجي، يبصر ملمس العملات النقدية من زبائنه المعتادين، و رائحة الطريق.

وأنا.. أكتبني من أمام شجرة «كينا» تطل على شوارع المدينة وبيوتها المعلقة على جبال تتنفس الصعداء حين هطول الدمع الصاخب من غيوم السماء البعيدة، التي يحلو لها الرقص على ارتجاف أيدي الأطفال الذين لا يملون اللعب في عرائها. خالتي، التي تأبى مغادرة بيتها القريب من البلد، و هل يستغني أحدٌ منا عن قلبه وضياء روحه!؟، ذهبت بشوق لملاقاة النبي عليه السلام، لتسلم عليه وتنقل له دموع الأحباب الغارقين في الشوق إلى مناجاته، وتلملم العبرات على سفح عرفة، الذي يجمع آهات العاشقين، الذين لجؤوا إليه لاستحضار قوة الله في أرواحهم، قبل أن يضربوا ما تبقى من آثامهم بجمرات الحقد، على من نذر ناره لغواية العباد بعيداً عن رب العباد.

أما جدتي، التي تنتصب بربطة «منديلها» ووجه يبوح من ضجة الصمت،على إحدى جدران مثواها الدنيوي، فوق خزانة شهدت أياماً لا حصر لها، وتغيرات عبثت بها السنين، فهي حديث آخر بأكمله. فما زلت أذكرها كيف استقبلتني بين يديها أول وصولنا الأردن قبل ١٦ عاماً، واسترحت في حضنها الدافئ.

كان الصمت مفتاحها في كلام الحاضرين، تدخن على مقعدها الذي ما زال في نفس المكان، ونفس الحزن، لكن، في زمان مختلف، ذهبت جدتي مع سيجارتك، وبقي المقعد ينفث رائحة الغياب. لا أستطيع تذكرها دون دمع واختناق لو رحل صوتي ما بترحل حناجركم عيني على بكرا وقلبي معكم تواسيني هذه الكلمات أثناء استماعي لنبْض الحلم بين الآن، وذاكرة وجه جدتي، التي تنظرني من على بعد ابتسامة، وبريق لفرح مخبأ في دمعتين.

لمجرد ذكر اسم خالتي في فلسطين، يتتابع الدمع من عيني والدتي على وجنتيها، كأنه الحنين!! وحين تلتقيان في الأردن، تبكيان، كانه الخوف من الفراق!!

ومررت بشارع بيتهم كيف لم ألمح «دخلة» بيت جدي، والمكان الذي طالما لعبنا بين جنبيه بفرح، لا مبال بحصار الضيق والامتداد، وشهد صراخي بوجع طفولي وصل حدود السماء، حين اجتاحتني حمى ذهاب والدتي عني، دون اصطحابي معها في مشوار لا أعرفه، فأقول بعد هذه السنين «يـاااااااه.. كم كنت طفلة»، لم أكن لأصدق ما جرى حينها، حتى رأيت جارة جدتي التي تتذكر كل كلمة كنت أقولها وقتذاك، حيث أبدت استغرابها أمام وجهي وكلماتي التي تغيرت بعد هذا العمر، «وين رايحة و تاااااركتيني لحالي»، تتذكرها كأنها حصلت البارحة!! كيف لهذا الدرج الطويل ممتداً من القاع إلى مكان صنع «قهوة أبو عيسى»، أن لا ينبهني إلى الرائحة التي كان يصنعها جدي، ويسأل مراراً و تكراراً عن سرها. ربما لأنه تغير، ولم يعد ذاته الموصل إلى الرائحة!! كيف تهت عن «سيدي» و»ستي»، عن بيتكما الذي لم أنسه يوماً، واكتمل شوقي باختلاف معالمه، اللعب، المشغل، الأمانة، نافورة الماء المخبأة على بعد أكثر من طابقين، المصعد الذي توقف بنا مرة، وظننا أن شريط الكاسيت الهارب من تحته هو الذي فتحه وحرر خوفنا من الاختناق.

ها هي قهوة «سيدي» تحتفظ بصوره وبعض قصاصات الجرائد التي كتبت يوماً عن ذاكرته في عمان، ورائحة المكان الذي أضحى خارج طياته. أهذا ما تبقى من جدي!!؟؟ كيف أنتم بدونه؟؟ وكيف هو في برزخ الغياب؟ وكيف شارع الأمير محمد، هل يشتاقه؟ وهل تشتاقونه؟

الأديبة الأردنية سناء شعلان

الأدب سلاح لاسترداد حقوق المرأة

حاورها: محمود الفطافطة

لم يسرق الزمن من عمرها سوى ثمانية وعشرين عاماً، إلا وقد قطفت منه درجة الدكتوراه، وغرست في بيدره بذوراً شتى من حقول المعرفة والإبداع.

لم تكتفِ بتدريس الأدب العربي الحديث في الجامعة الأردنية التي تخرجت منها، بل نذرت حياتها للعلم وتخليق ما هو جديد، فأبحرت بأشرعتها المخاطة بالأمل والتحدي والصبر، محيط النقد والرواية والقصة والمسرح وعوالم الطفل والصحافة وحقوق الإنسان، لتقدم لنا وجبات معرفية بديعة وفريدة، مستحقة بذلك لقب «أديبة الروح» لما لكتاباتها من تأثير بالغ على الروح الإنسانية، وسلها من جمودية النص، وأحادية اللون.

إنها الأديبة الأردنية ذات الأصول الفلسطينية الدكتوره سناء الشعلان، تلك الأكاديمية التي اخترقت جدران القاعات التدريسية، لتشق بسلاحها الإبداعي فضاءات رحبة من عالم الأدب وفنونه الزاخرة بسمو المنطلق وعظمة الرسالة. «صوت النساء» حاورتها، طارحة عليها جملة من الأسئلة:

• من هي سناء الشعلان؟ ومن يقف وراء إبداعها؟.

– أنا من أصول فلسطينية من مدينة الخليل، أعتقد أنّني امرأة مخلوقة من مادة الحياة والسعادة والرّغبة في الجمال، وقد وجدتُ الجمال في العلم والأدب والكتابة، ولذلك اخترتُ أن يكون هذا الثالوث الجميل هو تميمتي المقدّسة في الحياة، وفي سبيل ذلك حصلت على الدكتوراه في الأدب الحديث ونقده، وعملتُ أستاذة في الجامعة الأردنية، وشرعت في مشاريعي الثقافيّة والإعلاميّة والإبداعيّة، في مشاريع وشراكات أعتزّ بها؛ إذ جميعها تكرّس موهبتي في الكتابة، التي رافقتني منذ كنتُ في السّادسة من عمري، وأتت أوّل إنتاجاتها المنشورة وأنا في العشرين من عمري.

• ما هي أول مؤلفاتك وآخرها مع تقديم ملخص عنها؟

– مؤلفاتي غير المنشورة تجاوزت التسع مؤلفات، وقد كانت باكورة إنتاجاتي، وجميعها روايات. أمّا عملي الأوّل المنشور فقد كان رواية «السقوط في الشّمس»، أمّا عملي الأخير فهو مجموعة قصصية بعنوان «تراتيل الماء»، وهي ستصدر في القريب ضمن منشورات وزارة الثقافة الأردنيّة، وهي مجموعة قصصية تعتمد على الفنتازيا والتجريب وتحطيم الأشكال الكلاسيكية المكررة، في سبيل تقديم رؤية تشخيصية للواقع، في ضوء استحضار التاريخ والمثيولوجيا والخيال الشعبي.

• ما الأسلوب الذي تنتهجينه في كتاباتك؟

– في كتاباتي النقدية أنا معنية بالحيادية والطّرح الموضوعي المعتمد على الأدلة والتمثيل والتتبّع، أمّا في الأعمال الإبداعيّة، فأنا معنية بأن أمثّل دفقتي الشعورية والفكرية بالقالب اللغوي والتشكيل القالبي، بعيداً عن أيّ قيود أو أشكال نمطية أو قوالب آسرة ومكررة.

• إلى أين سيصل طموح شعلان؟

– أنا امرأة تحترف الأحلام، وعالم آمن جميل هو حلمها الأكبر، ولذلك سأسعى ما دمت حيّة لأن أخلق هذا العالم الجديد، ولو كان ذلك في حيّز متر مربع واحد، أو في ثنايا سطور أخطّها بعيداً عن سلطة الظلم والقهر والاستبداد.

• في أي نوع من الأدب تجد شعلان نفسها ولماذا؟

– أجد نفسي في كلمتي أيّاً كان جنسها الإبداعي أو النّقدي، لا أعرف إخلاصاً لقيد شكلي اسمه جنس أدبي بعينه، فأنا مستسلمة تماماً لحالتي الإبداعية والنقدية، منساقة وراءها ما دامت تمثّلني، وتهبني لحظة الانعتاق التي أنشدها.

• ما المعيقات التي تواجهك وتحول دون تفجير كل طاقاتك الإبداعية؟

– إذا كانت المرأة العربية موهوبة فعلاً، وتملك حسّ الكتابة، فإنّ مشاكلها المفترضة تنحصر في اصطدامها بتابوهات المجتمع، وانشغالها بأولوياتها، أماً وعاملة وزوجة، التي تعيقها عن إبداعها، وعن متطلباته وطقوسه وحالاته.

• إذن إلى ماذا تحتاج المرأة الأديبة كي تحقق خطوات متقدمة في مجال الكتابة؟

– تحتاج إلى أن تخلص لموهبتها، تؤمن بنفسها ابتداءً، وتحدّد أولوياتها ورسالتها من الكتابة، وتطلع على كلّ جديد، وتسلّح نفسها بالثقافة والعلم والإيمان والقيم، كي تكون حلقة جديدة في حلقات البناء والإعمار، لا مجرد عزفاً منفرداً نشازاً خارج الجوقة، أو بوق مقلّد، أو عصا من عصي الشيطان، وثغرة من الثغرات التي يلج منها العدو، من أجل الفتك بهذه الأمة المستهدفة في الوقت الحاضر من قوى الظلام والظلال.

• أين الشعلان من قضايا المرأة وهمومها وواقعها وأفكارها؟

– على الرّغم من تصدّي الكثير من الأدباء والأديبات العربيات لرسم المشهد الأنثوي، إلاّ أنّني أعتقد أنّ هذا التصّدي كثيراً ما ظلّ مقصوراً على نماذج استثنائية، وأحياناً مقحمة على مشهد المرأة العربيّة، وبقيتْ المرأة العربيّة التي تعيش الواقع المعيش، بعيدة عن التّصوير والتجسيد، ولذلك أعتزّ بالقول إنّ كلّ ما أنتجتْ هو استجابة لالتزامي بإضاءة الحالة الأنثوية العربيّة، وفضح ما تتعرّض له المرأة من استبداد، تحت قوى تابوات ضاغطة على المرأة بالدرجة الأولى.

• تشكو الأديبات العربيات بشكل عام بأنّهن لا يجدن الفرصة لإبراز أعمالهن ومنافسة الرجل في هذا المجال، فباعتقادك هل مشكلة الأديبات العربيات مرتبطة بالنشر أم بإبداعهن؟

– هناك مثل يقول: «الراقصة الفاشلة تقول إنّ الأرض غير مستوية»، وأعتقد أنّ هذه الحكمة تنطبق على كلّ الحجج التي ينتجها البشر، من أجل تبرير فشلهم وإخفاقاتهم وكسلهم، وعندما يفشل إي شخص أكان رجلاً أم امرأة، في أن يملك موهبة ما، يرغب في أن يجدها في نفسه، يبحث عن مشجب الآخرين ليعلّق عليه إخفاقاته، فيدّعي أن جنسه سبب في أن لا ينشر له على سبيل المثال، وينسى أن قعود موهبته به هو السبب.

• ماذا تقولي للمرأة والأديبة الفلسطينية؟

– المرأة العربية هي امرأة عظيمة، هي المناضلة والمقاومة، هي المرأة التي توازن بين المطلب الاجتماعي والواجب النضالي. تحتاج هذه المرأة إلى الرعاية ونبذ كل عوامل التمييز بحقها، فهي نصف المجتمع، وعلى كاهلها تقع مساحات واسعة من التنمية والتطور. أما الأديبة الفلسطينية فهي تكافح كامرأة، وتكافح كأديبة في ظل معيقات تتقاطع ونظيرتها العربية.

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

كل عام وأنت اقرب

بقلم عدنان الصباح

كانت باريس
باردة جداً كالثلج
رغم غياب الريح
وانحباس المطر
ووحدها قدماي دوني
تدب على أرصفة طرقات التيه
كنت وحيداً كالعادة دوما هناك
وما كنت ... كانت قدماي
هي الأخرى كصاحبها غريبة
كانت باريس
باردة الوجه والكفين
وكنت بحاجة للدفء
ودفء الغربة صعب
وبعدك بردي
وباريس تضم نساء الدنيا
وفارغة رغم التخمة حتى الموت
بدونك أنت
كانت باريس فارغة
تضج جنوناً... بصراخ الصمت
ولم يكن صوت المتنبي
على أي من مقاهيها البعيدة
ولا عزف المغني في الحواري
ولا أنين الحمداني وصليل قضبانه
رغم وجوه الناس والكراسي
حيث لا تمتد كفيك
تبقى فارغة... كانت باريس بكل العري
وكنت أحمل مصباح علاء الدين
وأفتش عساك تكوني
فتوصد أبواب الحارات
وتفتح أنفاق الظلمة
نحو مقاهي المطارات
وقاعات المغادرة
إلى حيث يكون الممكن بالحلم... وحيث تكوني
كانت باريس دون عيون
وكنت المغني
وبلا عينين لا تسمع المدن
وأنت عيون الدنيا
والناس في عاصمة النور نيام... ومثلي يوقظ كل الناس
ويسال عنك
فاقرأ رد واحد
حلمك مختلف جداً
لا نتقن فك طلاسمه... ولا يراه النائمون

لا لونَ لِفراغِكِ عَلى شُرفَةِ الضَّوء

رانية ارشيد

كَم رَجفَةً تكفي لِيسَقط قَلبٌ عَلى آثارِ خَوفِهِ
كَي يَستَبدِلَ أكوامَ دُخانِهِ بِرِمَالِ سُقوطِهِ؟
لا عَدَد!
لكن؛
مِنَ المُؤلِمِ أن تُتابِعَ السّفرَ بَينَ شُقوقٍ
تَتَربَّصُ لَكَ بِصَحوَةِ العَدَمِ
تُصعِدُ أنفاسُكَ هَباءً
لتَتَساقَطَ طَعَنات بِأُفِّ الشَّفَتينِ.
هَكَذا أَعُودُ إليّ؛
بِنُضوجِ جُرحٍ انتَظَرَ طَويلاً رَبيعَ قِطافِه
أو خَريفَ سُقُوطِه طَوعاً عَلى إسفلتِ الأَهدابِ
لِتَتَشابَكَ خُيوطُ الذِّكرى،
وَتعودَ بِطُبولِها التُتقِنُ تَرقيصَ الرّيحِ الرَّشيقَة،
فَأَصُمّ أُذنَيّ عَن ضَجيجِهَا
وَلا أُسَلِمُ لَها حَدقَةَ العَين،
وَكُلّ مَرَّةٍ أَطوي آخِرَ صَفَحاتِهَا التّي تُعلنُ مَسؤوليَّتها
عَن تَكَدُّسي فَوقَ الأَوردَة.
كَيفَ تَستَطيعُ أَن تَستَثنِيَني المُعانَاة؟
أن تَقذِفَني بِكامِلِ أَعضائِي إلى جِهَتِهَا التَّاسعة
لِيَتبدَّلَ الهَواء،
وَيَأتِنِي قَاضِماً رَعشَةَ بَردِه، رَعشَةَ البُعد؟!
كَيفَ لِي أَن أَحتَفِي بِفَضَّةِ انتِصَارِي،
وأُقدِّمَ لَها وِسَادةً مُكَللةً بِغَفوَةِ نُعَاسِها؟!
بِبُخلِ الذَّاكِرَة؛
كُنتُ أَنتَظِرُ فُتَات اللّقاءات
أُحاوِلُ حَفرَ مَكانٍ لِي هُنَاك
لكن،
سُرعانَ مَا أكتشفُ أَنِي امرَأَتُه بِأَعضَائِي المَبتُورَة،
أَتَهيَأُ لِلقاءٍ يَنثُرُ سَوادَ كُهولَتِي عَلى مَقعَدِه
أَبحثُ عَن مَشهَدٍ آخَرَ لِلصباحِ
لئلا يَتَسَرّبَ لَونُ اللّيلِ لِسَاعَاتِه ..
لئلا يَكونِ أَثقَلَ مِن أَجسَادِنَا الخَاملة..
أَبحَثُ للنّومِ عَن رَغبَةٍ بِالخُروجِ مِن استدَارَةِ أَحلامِه،
وأُبقِي البَابَ مواربًا لِوِسَادَتِه.
أَدنِي مِن يَاسَمِينَةِ جَسَدِهِ المُسَجَّى
أَبعدُ مِن مَدى ضَوءِ قِندِيلِه الخَافِتِ
الّذي لا تُغريه شَهوةُ الكَلَامِ
تَتآكَلُ أَصَابِعُهُ بِلَهفَةٍ لَهثَهَا، وَيَتَساءَلُ:
– كَيفَ نُقَدِّمُ لِلنَّارِ فَتِيلَةَ الأَيام؟
قَطرَةٌ تَنسَابُ مِن رَعدِ السَّماءِ..
قطرات تغسل اللذات
عندَ مُخمَلِ المَساء
تُحَاوِلُ أَنَ تَغورَ فِي الأَعمَاقِ حيث القراءةُ الصِّفر
مشَبَّعَةٌ باشتهَاءِ الذات
تُذرَفُ شَامَاتٌ بَيَاض، تُقامِرُ الجُرحَ عَلى نَزفِه
تُلاحِقُ بِجُرعَتِهَا سَرَيَانَ الوَبَاءِ
تُوارِي نُتوءاتِ السَّوادِ
تَمتَدُّ بَيَاضاً فِي مَعناها
داخلَ الجَسدِ الظمآن
كَم كُنتُ خَائِفَةً مِن هُطولِ المَطَر!
من قَطَرات المَاءِ التي تَهطُلُ عَليَّ
لأَن تُوضِحَ مَلامِحَهُ دَاخِلي
أَو أَن أُولَدَ مِن جَدِيدٍ دُونَهُ!
هَل للمَاءِ أَن يَلِدَنَا مِن جَدِيدٍ مَرَّاتٍ وَمَرَّات؟!
[لِتَرتِيلِ ولادَتِهَا
سَرابُ لَحظَةٍ تُكَلِلُنَا فِي أَحدِ مُجازَةِ صَلاتِه!
لِلسِّنِينِ خَاتِمِ الرَّمل..
وَنوَّارِ حَطَبٍ يَشتَعِلُ غَفوَةً وَتَعَباً،
هَـل أورَقَـتْ جَـنَـبـاتُ
الـصُّـخـور يَـاقـوتـاً
وَبَيلَسان؟!
لا لَـونَ لِـفَـراغِـكِ عَلى
شُرفَةِ الضّوء
الشّمسُ لا تَحتَمِلُ بَعد
إبعَادَكَ عَن أشعَةِ
حُروفِها الدَّاكِنَة.

بطانة الرحم الهاجرة

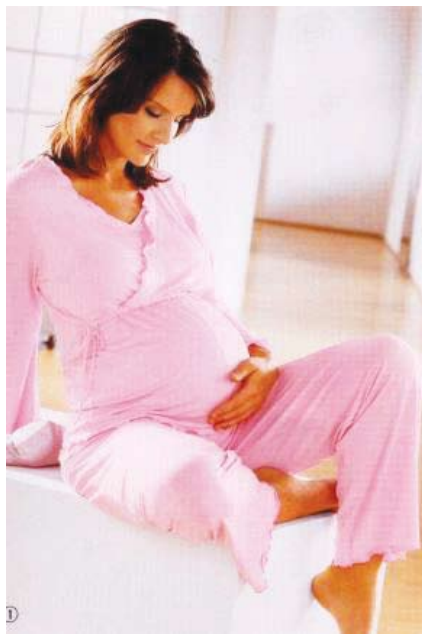

أثبتت الدراسات أن مرض داء بطانة الرحم الهاجرة يحدث بنسبة ١٠-٣٥٪ للسيدات في عمر٢٥-٣٥ عاماً، وأن نصف اللاتي يعانين من ألم مزمن في الحوض، يكن مصابات بمرض بطانة الرحم الهاجرة، وأن متوسط العمر الذي يتم فيه تشخيص المرض هو٢٧ عاماً تقريباً، كما تقول الإحصائيات، إلا أن العديد من المريضات يشكين من أعراض لعدة سنوات، قبل أن يتم التشخيص.

يقول الدكتور حسن نعمان رئيس أقسام النساء والتوليد بطب الإسكندرية، إن هذا المرض شائع، ويعتبر السبب الرئيسي للألم المزمن في منطقة الحوض للسيدات، حيث أنه من المعروف في تكوين الرحم، أنه مغطى داخلياً بنسيج يسمى بطانة الرحم، ولاتوجد هذه البطانة سوي في الرحم فقط، وفي حالة مرض بطانة الرحم الهاجرة، فإن البطانة تنمو في أماكن أخرى غير الرحم، والبطانة الهاجرة توجد في أماكن كثيرة، منها التجويف البطني والمبايض والأمعاء، أو أعضاء أخرى في البطن. وعندما تتواجد بطانة الرحم في المبيض، فإن حجمه يزداد، ثم يمتلىء بالدم، فيصبح عبارة عن كيس ممتلىء بالدم ويسمي كيس الشيكولاته.

ويضيف الدكتور نعمان، أن أسباب هذا المرض مازالت مجهولة، وهناك اعتقادات كثيرة، منها خلل في جهاز المناعة، أو عدم توازن في هرمونات الجسم، مع وجود عوامل وراثية متعلقة بالجينات.

وهناك نظريتان تفسران كيفية حدوث بطانة الرحم الهاجرة، كما يقول الدكتور فايز يحيى الدسوقي استشاري أمراض النساء والتوليد والعقم، النظرية الأولي الأكثر قبولاً تؤكد أن هناك شيئاً يسمى الرجعي، حيث يحدث تدفق لدم الدورة الشهرية بما يحتويه من خلايا بطانة الرحم، فتتحرك خلايا البطانة إلي الجسم من خلال قناتي فالوب، فتلتصق بالمبايض أو المثانة أو الأمعاء، وتستجيب بعد ذلك هذه الخلايا الهرمونية مثلها مثل خلايا بطانة الرحم الطبيعية، وتنمو ويزداد سمكها، وعندما يقل مستوي الهرمون قرب ميعاد حدوث الدورة، تبدأ تلك الخلايا في النزيف، مما يسبب التهابات والتصاقات في تجويف الحوض والبطن. أما النظرية الثانية فتبين أن طبقة الخلايا التي تحيط بالمبايض، وخلايا أخرى في منطقة الحوض، قادرة علي التغير والتحول إلي خلايا بطانة، فتكون متشابهة تماماً مثل نسيج بطانة الرحم، وسبب حدوث هذا التحول غير معروف.

ويقول الدكتور رضوان النشار استشاري النساء والتوليد، إن أعراض المرض تتمثل في الشعور بألم في منطقة الحوض، ويشتد الألم قبل حدوث الطمث مباشرة، ويقل مع نهايته، وينتشر علي جانبي منطقة الحوض والجزء السفلي من الظهر والبطن والأرداف، كذلك يحدث ألم خلال أيام الطمث وأثناء الجماع، كما أنه يتسبب في حدوث عقم، بسبب الالتصاقات التي تحدث في المبيض وقناتي فالوب ومنطقة الحوض، وعلي أي سيدة التوجه فوراً إلي الطبيب في حالة تزايد آلام الطمث علي غير المعتاد، أو مع وجود ألم أثناء الجماع أو ألم يعوق أداء النشاط اليومي للسيدة. ويضيف الدكتور النشار أنه أثناء الكشف الطبي، قد يجد الطبيب تكتلات في المبايض. ولا يمكن الاعتماد على الأعراض والفحص فقط لتشخيص المرض، لأن هناك أمراضاً أخري تسبب نفس الأعراض.

وأضاف أنه لايوجد علاج شاف نهائياً من المرض، بل لتخفيف الأعراض فقط، والهدف الأساسي للعلاج الدوائي، يكون لعلاج الألم الناتج عن المرض وإيقاف أو إبطاء تطور المرض، وهناك طريقتان مختلفتان للعلاج، تستخدمان لتغيير مستوى الهرمونات التي تسبب تطور المرض، الأولى تهدف إلي خفض عملية التبويض، عن طريق استخدام وسائل منع الحمل الهرمونية، مثل أقراص منع الحمل، حقن منع الحمل، والثانية تهدف إلي خفض مستوى هرموني الأستروجين والأندروجين في الجسم، ويتم اللجوء للعلاج الجراحي، في حالة عدم الوصول للنتيجة المطلوبة مع العلاج الدوائي.

هو 9 هي

قلادة الدهشة

ماجدولين الرفاعي

كنت أتابع هبوط الطائرة صوب مدرجها قرب البحر، ويكاد يخيل لمن يتابعها أنها سوف تسقط في الماء.

للوصول رعشة مميزة، فعندما لامست عجلات الطائرة أرض المدرج، إرتعش جسدي بشدة، لا بد أنَّ الوصول إلى مكان كنتُ أحلم بالذهاب إليه هو السبب في هذا الشعور اللذيذ. كان بانتظاري أقارب وأصدقاء وقد أبدى الجميع استعدادهم لتوصيلي إلى مكان إقامتي في هذا البلد.

أتأمل الشوارع والمباني أثناء سير السيارة التي تقلني، وكل شئ في هذه المدينة يدلُّ على حضارتها.

ينبغي أن أبدأ جولاتي في المدينة لكي أرى معالمها، تحسست حقيبتي لأتأكد من وجود الكاميرا.

كل شيء مبهج في هذه المدينة، سكانها منطلقون، وجوههم سعيدة، وقد شرح لي صديق كيف أتجول، وقدم لي خريطة للمدينة محدداً أماكن محطات المترو وأسمائها. الوقت بالنسبة لي هنا ثمينٌ جداً، وعلىَّ ملاحقته بالتجول والتعرف على معالم المدينة، ولهذا صحوت مبكراً وخرجت ومعي الخريطة إلى أقرب محطة مترو. أشعر بغربة حقيقية إذا لم أتمكن من السؤال عن أي أمر، في بلد لا أتقن لغته، وفي المترو جلست على أول مقعد صادفني في فترة الذروة الصباحية هذه، التي ينطلق فيها الجميع إلى أعمالهم.

من بين الركاب، طالعتني عيناه.

كان يحدِّق بي بطريقة لافتة للنظر، ويبدو أنه عربي، ولكن هل عرف أنني عربية، أم أنني أشبه سيدةً يعرفها؟

انشغلت عنه بقراءة أسماء المحطات في لوحة مثبتة إلى جانبي، وكنت ألقي نظرة سريعة إلى مكانه كلما توقف المترو في محطة، لعله يغادر، لكن عينيَّ كانتا تلتقيان بعينيه مباشرة.

هاهي المحطة التي أريد، توقف المترو، وبسرعة تسلقت الدرج الصاعد إلى الخارج، لكنه استوقفني بلهجة عراقية:

.هل أنت عروبية مدام مجد؟

التفت إليه بنظرة حيرى، وأعجبت بفراسته وقدرته على معرفتي، كيف في بلد كبير، وفي هذا الزحام يعرفني؟

وقبل أن أجيب تابع كلامه: أنا الدكتور عبد الرحمن، عراقي، ولكني أحمل الجنسية الإنكليزية، ثم مد إليَّ بطاقة كتب عليها اسمه وأرقام هواتفه قائلاً: «إنْ احتجتِ إلى شئ مدام مجد، أو أي خدمة لا تترددي بالاتصال»، وأسرع مغادراً المحطة والمكان.

كدتُ أصرخ به ليتوقف، ربما لشعوري بالألفة تجاه عربي في بلاد غريبة. وقد تكون حاجتي لدليل يرافقني في التجول في مدينة غريبة، لكن خجلي وحيائي منعاني من الصراخ.

من هو وكيف عرفني من بين الجميع، لقد لفظ اسمي، وهذا يدل على معرفة أكيدة. ألححت على ذاكرتي لعلها تسعفني بتذكره، أو باستحضار بعض التفاصيل عن الأماكن المحتمل أن نكون قدا التقينا بها، لكن دون جدوى، ولم تغب صورته من ذهني على مدى يومين.

أخيراً قررت أخذ مبادرة تريحني وتجيب عن سؤالي، وعلى الهاتف حدد لي موعد لقاء. تمر الدقائق بطيئة في انتظار وصوله، وأخيراً يطلُّ بابتسامته الطيبة، ويجلس في الكرسي المقابل، ممعناً النظر إلى صدري، وابتسامة تعلو شفتيه. مدام مجد أريد أن أسالك سؤالاً قبل أن يأخذنا الحديث؟

هل قلادتك مشغولة في بلدك؟

بحكم الاعتياد لم أكن أطالع قلادتي، ولكنه حين سألني نظرت إليها.

أطرقت إلى المنضدة التي أمامي، وقد انتابتني ضحكة هستيرية لم أتمكن من كبحها، رغم دهشته الكبيرة ونظرات الناس من حولنا.

قلادتي كانت عبارة عن اسمي مكتوباً بالحرف العربي.

بدعم من OPEN SOCIETY INSTITUTE
OPEN SOCIETY INSTITUTE & Soros Foundations Network

هموم عادية!!؟

قرار عنصري

بقلم: عطاف يوسف

القرار الإسرائيلي رقم ١٦٥٠،الذي أعلن عنه مؤخراً، ويقضي بإبعاد «المتسللين» إلى الضفة الغربية، هو قرار عنصري، يهدف إلى إفراغ الضفة الغربية من سكانها، والتضييق على السكان لدفعهم للهجرة، تمهيداً لتوسيع الاستيطان، وملء المناطق الفارغة بالمستوطنات والمستوطنين.

واستخدام وصف المتسللين، لوصف الأشخاص الذين قدموا من قطاع غزة أو من الخارج، هو وصف غير دقيق، فالمتسلل عادة يدخل عبر الحدود بطريقة غير قانونية، ولا يستخدم المعابر.

منذ الاعلان عن القرار، بدأت المخاوف تساور الكثيرين ممن استقروا في الضفة الغربية، سواء أكانوا قدموا من قطاع غزة أو من دول أخرى، بتصاريح زيارة انتهت مدتها منذ سنوات، وذلك بسبب توقف الجانب الإسرائيلي عن منح تصاريح جديدة، أو تجديد القديمة منها. أو الأجانب الذين يحضرون بموجب تأشيرة دخول إسرائيلية، لا تعطيهم الحق بالدخول إلى الضفة الغربية.

آلاف المواطنين ينطبق عليهم وصف «المتسللين»، بالرغم من أنهم دخوا الضفة ضمن المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، سواء من المطار، أو من المعابر على الحدود الأردنية، أو من معبر أيرز، الذي يربط بين الضفة وقطاع غزة، مرورا بالأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والمسيطر عليه بالكامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

معظم المقيمين في الضفة وأصولهم من قطاع غزة، هم موظفون في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، أو كانوا طلاباً يدرسون في جامعات الضفة عند بدء انتفاضة الأقصى، ومنهم من لم يستطع العودة إلى القطاع، لأن سلطات الاحتلال رفضت إعطاءهم التصاريح اللازمة، ومنعتهم من العودة، ونتيجة لذلك استقروا في مدن الضفة، ووجدوا لأنفسهم وظائف وتزوجوا وأنشؤوا أسراً.

القرار الإسرائيلي إذا تم تنفيذه، سوف يشتت هذه الأسر، في حال أقدم الاحتلال على ترحيل الأب أو الأم إلى القطاع، وستنتج عنه مآسي كثيرة، سيعاني منها آلاف الأطفال والنساء والرجال.

القرار الإسرائيلي مخالف لأبسط قواعد حقوق الإنسان والقانون الدولي، فمن حق الإنسان، أي أنسان، السكن أينما رغب داخل وطنه أو خارجه، ولا يجوز لأي سلطة إجبارة على السكن في مكان معين، أو منعه من السكن في أي مكان يريد، ويحق للشخص تغيير مكان سكنه وفقاً لظروفه الشخصية ومصلحة أسرته.

هذا القرار يسري على الفلسطينيين، إلى جانب منع ملايين الفلسطينيين من حق العودة، إلى أراضيهم التي هجروا منها في العامين ١٩٤٨ و١٩٧٦، في الوقت الذي تسمح فيه لأي يهودي، أياً كان أصله، بالحضور إلى فلسطين والإقامة فيها، سواء داخل ما بات يعرف بإسرائيل، أو في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، على الأرض المنهوبة من أصحابها الفلسطينيين، بل وتسهل لهم الإقامة في تلك المستوطنات، وتقدم لهم كافة الخدمات والإغراءات، وكل ذلك يجري، بهدف التضييق على أصحاب الأرض الأصليين، بحرمانهم من أراضيهم ومصدر رزقهم، لدفعهم للهجرة منها.

القرار خطير، وعلى الجميع كل في موقعه، مقاومته بكل الوسائل المطلوبة، سواء من خلال رفض الترحيل، وربما يتطلب الأمر الدفاع عن المنوي ترحيلهم بالتجمع في بيوتهم ومقاومة الجيش الإسرائيلي، عدا عن إثارة الموضوع في كل المحافل العربية والدولية، وعلى كل مؤسسات حقوق الإنسان، والدول الموقعة على وثيقة جنيف والإعلان العالمي لحقوق الانسان والأمم المتحدة بكل تشكيلاتها، الوقوف بحزم في وجه اسرائيل، ومنعها من تنفيذ هذا القرار العنصري، الذي يهدد حياة واستقرار آلاف الفلسطينيين.

والأهم من ذلك علينا كفلسطينيين، أن نتوحد في مواجهة هذا القرار، ففي حال تم تنفيذه، فهو سيعزل كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عن بعضهما البعض بشكل كامل، وسيقطع أي تواصل إنساني ما بين أبناء الوطن الواحد، ويكرس الإنقسام والإنفصال السياسي والجغرافي والاجتماعي، وهذا ليس في صالح أي تنظيم أو أي شخص، بغض النظر عن بعض المصالح الشخصية.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة
للإتصال أو للمراسلة
المشرفة العامة : روز شوملي مصلح
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام